الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري بقسنطينة
كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

رقم السلسلة :
الرقم التسلسلي:

مذكرة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية

أسواق الجملة للخضر و الفواكه و الأسواق الأسبوعية بالشرق الجزائري
التنظيم و التأثير المجالي
حالة أسواق: شلغوم العيد، صالح بوالشعور، جيمار(الشقة)

مقدمة من :
عبد الله بونعاس

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الوهاب لكحل

لجنة المناقشة:

أ/د رحام جمال ..... رئيسا
أ/د لكحل عبد الوهاب ..... مشرفا
أ/د بوكرزازة حسني ..... ممتحنا
أ/د بن ميسي احسن ..... ممتحنا

السنة الجامعية 2010/2009

إهـــداء...

إلى أعظم إنسان في الوجود إلى رمز الرجولة و الشجاعة

إلى من عاهدت نفسي بأن أهدي له هذا العمل المتواضع

إلى روح والدي "ناصر".

إلى التي فيتحت عينايا على ابتسامتها

إلى التي نقشت إسمها في قلبي

إلى من علمتني الصبر و الإخلاص

إلى منبع الحنان... قرة العين و راحة البال

إلى من علمتني لغة التحدي و الصمود

إلى التي من أعيش لأجلها

أمي الحبيبة الغالية.

إلى كل العائلة الصغيرة و الكبيرة.

إلى كل أساتذة و عمال و طلبة معهد علوم الأرض و التهيئة العمرانية خاصة

المشرف الأستاذ لكحل.

إلى كل من له مكانة في قلبي.

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يقاس مستوى تطور البلدان وازدهارها بمدى نموها واقتصادها هذا الأخير يعتبر كمرآة لمستوى الحوكمة التي تتبع في المجتمعات، فهي بذلك المقياس الحقيقي الذي يمكن أن تصنف به هذه الدول، كلما كان الحكم راشدا كلما كان هناك تطورا وازدهارا أما النقيض هذه الوضعية يعني بالضرورة بروز إخفاقات وفوارق جد متباينة .

بالنسبة للجزائر وبالنظر إلى مؤشرات التصنيف العالمي فهي في مكانة متأرجحة حسب الميادين الاقتصادية والاجتماعية مما يعكس أحيانا مشكلا في التسيير وفي التصنيف ذاته.

هذه الأشكال تبدو جلية خاصة بعد سنة 1986 أين تم تسجيل عدة مؤشرات سلبية نذكر منها:

-تراجع الناتج العام الذي كان يزيد بـــ 5% خلال فترة 1981 - 1985 وأصبح 1.2% سنة 1986، الشيء الذي أدى إلى عجز في الميزانية وارتفاع الديون الخارجية.

وهذا التراجع بسبب التقهقر الكبير الذي ألت إليه مداخيل الدولة من قطاع المحروقات بانخفاض سعر البرميل الواحد للبترول من 39.5 دولار سنة 1981 إلى 14.8 دولار سنة 1986 من جهة وما زاد من حدة الأزمة التقلبات التي ميزت قيمة الدولار في السوق العالمية من جهة أخرى، بالإضافة إلى النمو الديموغرافي الكبير الذي ميز تلك الفترة.

وللحد وتقليل من تفاقم هذه الوضعية بادرت الدولة بتغير المسار الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق وتحرير المبادرة إلى الخواص سواء المستثمرين المحليين أو الأجانب وذلك بـــ :

- تخلى الدولة عن وسائل الإنتاج.

- بيع المؤسسات العمومية للخواص.

- تشجيع القطاع الخاص وفتح اقتصاد السوق للمستثمرين الخواص والأجانب مع الحفاظ على بعض القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية.

تعتبر التجارة من بين القطاعات الاقتصادية التي فتح لها باب اقتصاد السوق مبكرا نظرا لأهمية هذا القطاع ومساهمته الكبيرة في بناء وتفعيل وتيرة الاقتصاد الوطني، فالتجارة حركة اقتصادية

قديمة ترتبط ارتباطا مباشرا بفائض الإنتاج والرغبة في الاستهلاك، وهي بذلك ترتبط إلى حد كبير بالعوامل المؤثرة من جهة والاستهلاك والنقل من جهة أخرى[1].

فالتجارة من الموضوعات الواسعة والمتشعبة ببعدها الاقتصادي والجغرافي إلا أننا في هذه الدراسة أردنا التسليط الضوء على الأسواق نظرا لأهمية هذا الموضوع، باعتبار أن السوق منذ القدم يعد من أهم العناصر المهيكلة للمجال الريفي لأن استغلال الإنسان لطبيعته بكثافة أدى إلى توفير الإنتاج في مناطق وندرته أو انعدامه في أخرى الشيء الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بتبادل السلع عن طريق المقايضة أو التسويق، هذه العملية تتم في غالبية الأحيان في مكان واحد وهو السوق، هذا الأخير عبارة عن المكان الذي تجري به عملية البيع والشراء.

ومع مرور الزمن تعددت أنواع الأسواق، من أسواق يومية وأسبوعية، إلى نوع أخر يتميز بالتخصص سيما في الخضر والفواكه والألبسة، المواشي، والأدوات المنزلية،.....، الخ، وأصبحت هته التجارة بمثابة عنصر حيوي وفعال يمكن من خلاله تلبية حاجيات السكان الأولية والثابتة ويقوم بتفعيل حركية القرى والمدن ويتم على أساسها بروز منظومة مراكز تتميز بظاهرة الأقطاب التجارية.

وما زاد في هذا هو انتهاج الدولة لاقتصاد السوق وتحرير المبادرة الحرة لذلك تنامى حجم الأسواق وعددها وأصبحت محاج للسكان نظرا لتوفرها على سلع بأثمان مناسبة ومن بين هته الأسواق نجد أسواق الجملة للخضر والفواكه اليومية والدائمة التي هي موضوع بحثنا والتي عرف بعضها تطورا كبيرا حيث خرجت من نطاقها المحلي لتتعداه إلى الجهوي وفي بعض الأحيان المستوى الوطني الشيء الذي ساعد في هذا هو موقعها المميز كسوق شلغوم العيد ووفرة الإنتاج كسوق ي صالح بوالشعور وجيمار.

ولتجسيد هذا الموضوع اعتمدنا الاختيار على دراسة ثلاثة أسواق جملة للخضر والفواكه تتوزع بين وحدتين جغرافيتين متباينتين (الساحل و السهول العليا) وتتمثل في :

- سوق الجملة للخضر والفواكه بشلغوم العيد.
- سوق الجملة للخضر والفواكه بصالح بوالشعور.
- سوق الجملة للخضر والفواكه بجيمار.

[1] محمد فؤاد الصفار ، جغرافية التجارة الدولية1997 ص 33

والهدف الأساسي من بحثنا هو القيام بتشخيص وتقييم البعدين الجغرافي والاقتصادي الذي يميز كل سوق من هته الأسواق الخضر والفواكه والديناميكية التي ترتبت عنهم، ولإثراء هذا بحث قمنا بطرح عدة تساؤلات أهمها :

- ما هي أسباب نشأة هذه الأسواق؟ هل هو الإنتاج المحلي؟ أو موقع البلديات؟ أو أسباب أخرى؟
- ما مدى مساهمة هذه الأسواق في ديناميكية المجال المحلي والجهوي والوطني؟
- ما هي أنواع وأحجام السلع المعروضة داخل الأسواق ؟
- ما هو حجم مجالات نفوذ الأسواق ؟
- ما مدى تأثير هته الأسواق على الحياة الاجتماعية والاقتصادية ؟
- ما هي الإمكانيات التي تزخر بها البلديات المتواجدة بها هته الأسواق ؟
- ما هو الوزن والمستوى التجاري لهاته البلديات والمتمثلة في التجارة الثابتة والمتنقلة ؟

للإجابة على الأسئلة قمنا بوضع خطة بخمسة فصول:

الفصل الأول: تطرقنا إلى الإطار القانوني الذي ينظم ويراقب هذه الأسواق.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى المؤهلات التي تزخر بها بلديات محل الدراسة.

الفصل الثالث: تنولنا المؤهلات البشرية والاقتصادية.

الفصل الرابع: تطرقنا إلى البنية التجارية لكل بلدية.

الفصل الخامس: تناولنا في هذا الجزء أسواق الجملة للخضر والفواكه ومدى تأثيرها على المجال.

1- منهجية البحث:

فهي ترتكز على جانبين مختلفين:

1-1 مرحلة البحث النظري:

تم خلال هذه المرحلة الإطلاع على مختلف المراجع والوثائق التي لها صلة بالموضوع والتي تعرفنا بمنطقة الدراسة عن طريق الكتب، الرسائل، المذكرات والمقالات...الخ، من أجل أخذ فكرة عن الموضوع والجوانب التي يمكن دراستها.

1-2 مرحلة البحث التطبيقي:

وبدوره ينقسم إلى قسمين:

1-2-1 مرحلة الاتصال بمختلف المصالح والمديريات المعنية:

تعتبر كخطوة أولى في مشوار بحثنا وكانت الانطلاقة من:

- الديوان الوطني للإحصاء.
- مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية.
- المصالح التقنية للبلديات.
- مديريات المنافسة والأسعار.
- مديريات الضرائب.
- مصالح السجل التجاري.
- مندوبيات الفلاحة.

مديريات الفلاحة...الخ.

2-2-1 مرحلة التحقيقات الميدانية:

نظرا لانعدام المراجع الخاصة بموضوع الأسواق فإننا اعتمدنا على البحث الميداني والتحقيقات المباشرة على ارض الميدان، واعتمدنا أساسا على الاستمارات التي تم ملؤها وقمنا بوضع ثلاثة استمارات وفق عينات مختلفة.

***استمارة خاصة بالبلدية:**

ملئت من طرف البلدية وكانت تتعلق بنشأة السوق وتطوره والمساحة التي كان يشغلها وكذا كيفية كرائه.

***استمارة خاصة بمستأجر السوق:**

وكانت تتعلق بنظرة تقريبية عن عدد التجار والزبائن وكذا نوعية البضائع الداخلة إلى السوق وعدد التجار حسب التخصص وكذلك الأصل الجغرافي للتجار والزبائن والمنتجات، وكان من المفروض أن تكون هته الاستمارة قاعدة أو مصدر معلومات هامة وخاصة بالسوق، ولكن نظرا لتخوف المستأجرين وعمال السوق تم تزويدنا بالمعلومات خاطئة لذلك كانت المرحلة اللاحقة صعبة للغاية لأننا ألغينا مفعول هته الاستمارة.

***الاستمارة الخاصة بالسوق:**

ونظرا للأهمية التي تحضي بها أسواق الجملة للخضر والفواكه والعدد الهائل من التجار والزبائن المتوافدون من أغلب ولايات الوطن، فإننا قمنا باختيار عينات تتناسب وتتماشى وفق أهمية وحجم كل سوق، حيث بلغت الاستمارات:

- 400 استمارة بالنسبة لسوق شلغوم العيد.
- 200 استمارة بالنسبة لسوق صالح بوالشعور.
- 180 استمارة بالنسبة لسوق جيمار.

فيما يخص الأسواق الأسبوعية فأخذنا عينة تقدر بـــ 20% من التجار.

وقد تمت من خلال المراحل التالية :

– إلقاء نظرة عامة على السوق، ثم إحصاء التجار المتواجدين فيه.

– ملأ الاستمارات شخصيا دون توزيعها للحصول على معلومات أقرب ما يمكن إلى الحقيقية.

1-2-3 مرحلة الفرز والتحليل:

بعد جمع كل الاستمارات قمنا بعملية الفرز لتشمل كل نوع على حدا، باستخراج المعطيات وتنظيمها في جداول، ثم تمثيلها قي أشكال وخرائط تعبر عن ظاهرة ما، وبعد ذلك قمنا بالتعليق عنها، كل هذه العمليات تمت بطبيعة الحال في ظروف تكاد أن تكون عادية لولا اعتراضنا لبعض المشاكل من حين لأخر نذكر منها:

– قلة الدراسات الخاصة بأسواق الجملة وانعدام دراسة خاصة لسوق جيمار.

– تناقضات في المعلومات والمعطيات التي تم إعطاؤها لنا من طرف الهيئات الخاصة خاصة من البلديات مما جعلنا نعتمد على التحقيقات الميدانية خاصة في سوق جيمار.

– تردد كل من التجار والمستأجرين وحتى الزبائن من إدلائنا بمعلومات وافية.

– تضليل عمال السوق لإعطائهم معطيات خاطئة.

– عدم كفاية الإحصائيات المحصل عليها من المصالح المعنية وتضاربها من مصلحة إلى أخرى...الخ.

3- فوائد البحث:

تتلخص فوائد البحث في ثلاث مزايا عملية، علمية، وبيداغوجية .

الفائدة العملية وهي ذات طابع تطبيقي لأن النتائج المتحصل عليها تبرر لنا التناقضات والاختلافات التي تميز الأسواق الثلاث.

أما الفائدة العلمية فتكمن في منهجية البحث التي تحاول التسليط على الدور الكبير التي تلعبه أسواق الجملة للخضر والفواكه على البلديات المتواجدة بها والمجالات التي تخدمها.

فيما يخص الفائدة البيداغوجية فتكمن في تطبيق واستخدام طرق المقارنة المنهجية، الكمية والنظرية العديدة والمختلفة في دراسة مثل هذه الموضوعات الخاصة بميدان التجارة بصفة عامة.

الفصل الأول

الإطار القانوني لكيفية تنظيم وتأطير ومراقبة أسواق الجملة للخضر والفواكه

باشرت الدولة في تنظيم وتأطير وكذا مراقبة أسواق الجملة للخضر والفواكه عن طريق أجهزة وقانونية لتسيير هذه الفضاءات تنظيما وطنيا، وتتمثل أهم محاوره:

1- قراءة في المراسيم الوزارية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994، يحدد المخطط التوجيهي الوطني لإقامة أسواق الجملة للخضر والفواكه.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994، يحدد شروط ممارسة مهنة الوكيل–تاجر الجملة في الخضر والفواكه.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994، يتضمن النظام الداخلي للمصلحة العامة لأسواق الجملة للخضر والفواكه.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994 يحدد مواقيت العمل في أسواق الجملة للخضر والفواكه.

1-1- تحديد المخطط التوجيهي الوطني لإقامة أسواق الجملة للخضر والفواكه:

شمل التأطير أسواق الجملة للخضر والفواكه عدة ترتيبات ضمن المخطط التوجيهي الوطني لإقامة هذا النوع من الأسواق وهو يستند من أسس واعتبارات مختلفة أهمها:

- الخصائص الإنتاجية أو الاستهلاكية للمنطقة التي من شأنها أن تحتضن سوقا ، أو أسواق الجملة.

- وجود ملتقى جهوي للخضر والفواكه.

- درجة كثافة السكان وحجم الطلب اللازم تلبيته.

- توفر طرق المواصلات للمنطقة المعينة.

- قرب مناطق الإنتاج الفلاحي من السوق المزمع إنشاؤه وذلك لتقريب هذه السوق بالمنتجين ، وتشجيع هؤلاء على توجيه منتجاتهم إلى السوق.

- كثافة إقامة المستثمرات الفلاحية و حجم إنتاجها في المنطقة.

- القدرة على التكفل المالي للسوق المزمع إنشاؤه وذلك بتقدير ما يلي على الخصائص:

1- كلفة الانجاز المتوقعة والإجمالية للسوق ومصادر التمويل.

2- الإيرادات المتوقعة والمنتظرة من تشغيله.

3- النفقات المتوقعة للتسيير والاستثمار.

4- الحجم المادي لتدفق المنتجات التي تستوعبها السوق والتي من شأنها أن تضمن لها توازنها المالي.

5- الموقع الجغرافي لمكان إقامة السوق التي يستوجب إن تتوفر فيه على الخصوص كل الشروط الصحية والوقائية المطلوبة وبصفة عامة انه يتمتع بمحيط نقي وسليم.

2-1 تصنيف أسواق الجملة

تصنف أسواق الجملة حسب إشعاعها الجغرافي ومردودها الاقتصادي إلي ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: أسواق الجملة ذات الحجم الوطني.

الصنف الثاني: أسواق الجملة ذات الحجم الجهوي.

الصنف الثالث: أسواق الجملة ذات الحجم المحلي.

يحدد المخطط التوجيهي حسب الولايات والمناطق وكذا حسب الأصناف المشار إليها، عدد الأسواق العاملة وبصفتها مشاريع.

ترسل الجماعة الإقليمية المعنية مشروعها لإنشاء سوق الجملة الذي تعده المصالح التقنية المختصة في هذا المجال على أساس المعايير المذكورة، إلى المصالح التجارة والداخلية والفلاحة في الولاية التي يجب أن تثبت بصفة مشتركة في مدى تطابق المشروع مع المعايير المذكورة وإعلام إدارتها المركزية على التوالي بذلك.

يكون المخطط التوجيهي موضوع تطوير وضبط مستمر من طرف إدارات التجارة والداخلية والفلاحة عن طريق إلغاء وإنشاء أو تحويل أسواق الجملة على أساس دراسة تقنية اقتصادية تنجزها المصالح المحلية المختصة التابعة لهذه الإدارات على أساس المعايير المذكورة.

3-1 شروط ممارسة مهنة الوكيل – تاجر الجملة للخضر و الفواكه:

يقوم الوكيل– تاجر الجملة بتسويق منتجات لحساب المنتج الفلاحي ولحسابه الخاص، يلتزم الوكيل– تاجر الجملة بتسويق المنتجات لدى المنتجين الفلاحيين أو في حالة النقص في العرض من أسواق الجملة الأخرى، لدى وكلاء تجار الجملة المتمركزين في هذه الأسواق.

تخول ممارسة مهنة الوكيل– تاجر الجملة للأشخاص الطبيعيي ن والمعنويين الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية:

1 - الحيازة على مربعات مخصصة داخل سوق الجملة للخضر والفواكه.

2 - اكتساب خبرة مدة خمسة سنوات على الأقل في مهنة وكيل للخضر والفواكه.

3 -اكتساب وسائل الرزم اللازمة.

4 -دفع كفالة بمبلغ 100.000 دج مقابل الحصول على مربع داخل سوق الجملة كضمان لتغطية عدم تسديد الحقوق والتكاليف المترتبة على الوكيل– تاجر الجملة إزاء المصالح المسيرة لسوق الجملة.

5 - امتلاك حساب لتسوية المبادلات التجارية.

يجب على المرشحين الراغبين في ممارسة نشاط الوكيل– تاجر الجملة الحصول مسبقا على مربع داخل سوق الجملة قبل التسجيل في السجل التجاري.

يجب على الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية تقديم الوثائق الثبوتية اللازمة وإيداع ملف كامل يحتوي، بالإضافة إلى طلبهم، على مجموع الوثائق لدى اللجنة التقنية الخاصة بانتقاء المرشحين مقابل الحصول على وصل إيداع.

تتكون اللجنة التقنية للانتقاء ، المنشاة بقرار من الوالي المختص إقليمي ا، من الأعضاء الأتي ذكرهم:

-الوالي يمثله مدير المنافسة والأسعار(رئيسا).

-رئيس المجلس الشعبي الولائي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، أو ممثله المؤهل قانونيا.

-مدير المؤسسة العمومية المسيرة لسوق الجملة أو ممثل موزع سوق الجملة.

-ممثل مصالح الضرائب في الولاية.

-مأمور للسجل التجاري المحلي.

ممثل المنتجين تعينه الغرفة الولائية للفلاحة.

تجتمع هذه اللجنة بناء على طلب رئيسها وبمبادرة منه أو بطلب من المجلس الشعبي الولائي أو المجلس الشعبي البلدي المعني، ولا تصح المداولات إلا بحضور ثلثي أعضائها على الأقل.

تتم المداولات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، تعلن اللجنة التقنية للاقتناء، عن طريق الصحافة والملصقات بمقر الجماعة الإقليمية المعنية وكذلك عن طريق أي إجراء إضافي تعتبره ضروريا، عن معايير وشروط انتقاء المرشحين أصحاب الطلبات.

تحدد الآجال القصوى الممنوحة لإيداع الملفات وفحصها وانتقائها النهائي لأصحاب الطلبات عن طريق اللجنة بـــ 60 يوم.

عندما يكون عدد المرشحين المتوفر فيهم الشرط المنصوص عليه يفوق عدد المربعات المتوفرة، تلجا اللجنة إلى انتقاء الترشيح على أساس المعايير التالية وفقا للتدرج الزمني:

1 - الأكثر أقدميه في ممارسة مهنة وكيل في الخضر والفواكه.

2 - العمل المتواصل للمهنة.

3- عدم ارتكاب مخالفات في إطار ممارسة المهنة أو ارتكاب اقل عدد من المخالفات.

يجب على وكيل- تاجر الجملة المرخص له باستغلال المربع داخل سوق الجملة طبقا لإحكام دفتر الشروط الذي يربطه بالمصالح المسيرة لسوق الجملة، استغلال الأماكن التي يشغلها تحت مسؤولية الكاملة والشخصية طوال مدة الاستغلال التي منحت له وأن يتحمل تكاليف كل الواجبات المترتبة عنها ويمنع منعا باتا التنازل والإيجار الفرعي للمربعات.

يعد الوكيل- تاجر الجملة مسؤولا تجاه المستعملين والغير، وتجاه المصالح المسيرة لسوق الجملة عن كل الأضرار والحوادث والتشويهات الملحقة بالبنايات، والآلات، والتجهيزات، والبضائع المودعة عندما يثبت أن هذه الأفعال والأعمال تنسب إليه شخصيا أو إلى مستخدميه.

تتم محاسبة عمليات الشراء والبيع التي تقوم بها الوكيل- تاجر الجملة وفقا للشكل التجاري وطبقا للمخطط الوطني للمحاسبة.

- تمسك سجلات ووثائق المحاسبة طبقا للتشريع والتنظيم الجاري العمل بهما.

- تمسك قيود المحاسبة الخاصة بالمبادلات التجارية المنجزة من طرف الوكيل-تاجر الجملة لحسابه الخاص.

- منفصلة عن القيود المتعلقة بالعمليات المنجزة لحساب المنتج الفلاحي .

- يكون المربع الممنوح للوكيل- تاجر الجملة المقر الجبائي .

يجب على التجار الجملة في الخضر والفواكه الذين لم يستفيدوا من مربع داخل سوق الجملة طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا القرار، القيام بعملية شطب سجلهم التجاري ف ي حالة عدم الاستمرار في ممارسة نشاطهم في محل مجهز لهذا الغرض.

4-1 النظام الداخلي للمصلحة العامة لأسواق الجملة للخضر والفواكه:

تصادق الجماعة أو الجماعات الإقليمية المختصة على النظام الداخلي للمصلحة العامة وذلك تبعا للمداولة أو المداولات التي تمت وفقا لأحكام القانونين رقم 90 – 08 ورقم 90 – 09 المؤرخين في 7 ابريل سنة 1990، يتكون مضمون هذا النظام من الأحكام الآتية:

- يجب على مستعملي السوق أو مستخدميهم دخول السوق في أوقات الاستقبال والبيع التي يحددها التنظيم ويلزمون بتقديم كل الوثائق التي تثبت صفتهم عند كل تفتيش للمصالح والسلطات المعنية.

- تصدر إدارة السوق بطاقة دخول على حساب المستعملين ومستخدميهم.

- يعلق على مدخل السوق لفائدة المستعملين، المخطط مفصل لمجموع الهياكل المكونة لسوق الجملة وكذا طريق الاتصال بها.

-يجب على سائقي السيارات التي تحمل الخضر والفواكه قصد عرضها للبيع في سوق الجملة، أن تحمل إيصالا بالشحن على نسختين يقدمونه عند مدخل السوق خلال ساعات الاستقبال المقررة في هذا الصدد.

-يجب أن يتبين في الإيصال بالشحن على الخصوص اسم ولقب وعنوان المنتجين المستعملين وكذا مصدر البضاعة.

-كما يجب أن يتبين علاوة على ذلك، بالنسبة للبضائع المنقولة عن طريق الطرود، طبيعة الرزم، وكذا عدد الطرود والوزن الإجمالي لكل بضاعة مرسلة، ويجب أن يتبين الوزن الصافي، عند الاقتضاء، عدد البضائع المنقولة بالجزاف.

-يجب أن يكون الإيصال بالشحن مؤرخا ومرقما من المرسلين الذين عليهم تكوين قائمة البضائع المرسلة تحت كل رقم.

-تمنح نسخة من الإيصال بالشحن للمفوض عند مدخل السوق وتمنح النسخة الثانية للمستعمل المعني لتسهيل مراقبة الشحن.

-يجب أن تتحدد العلاقة التجارية التي تربط الوكيل – تاجر الجملة بالمنتج وكذا كيفية تسوية النزاعات المتعلقة خاصة بالفوارق المحتملة التي يلاحظها الوكيل – تاجر الجملة من بين الكميات التي بينها المنتج والكميات التي وصلت فعلا في العقد المبرم بين الطرفين.

يحدد دفتر الشروط الذي يربط الجماعة أو الجماعات الإقليمية إداريا، وطبقا لقوانين والتنظيمات المعمول بها والشروط التقنية والمالية وكذا حقوق وواجبات المتنازل له إزاء المتنازل من جهة والمتعاملين المتدخلين في السوق من جهة أخرى.

يحدد دفتر الشروط الذي يربط المستفيد من المربع مع إدارة السوق شروط استغلال المربع طبقا للقوانين والتنظيمات وللإحكام هذا النظام الداخلي، ويجب أن يحدد دفتر الشروط على الخصوص مايلي:

-مدة الإيجار.

-شروط الاستغلال.

-مبلغ حقوق إيجار المربع ودخول السوق.

-حقوق المستعملين وواجباتهم.

-شروط تجديد العقد وفسخه.

يمكن أن تؤخذ حقوق مكان استعمال السوق وحقوق التوقف فيه ضمن مبلغ الكراء، تحدد حقوق المكان وحقوق الاستعمال تبعا.... للطرد الواحد و..... لليوم الواحد وتدفع أسبوعيا.

يجب على الوكيل– تاجر الجملة أن يكون حاضرا بصفة منتظمة في مربعه خلال أوقات البيع واستقبال البضائع إلا في حالة مانع أو مرض يثبت شرعا أو وكالة يمنحها صراحة لأحد أعوانه.

يعرض غياب الوكيل – تاجر الجملة ومستخدميه أو غلق المربع دون مبرر أكثر من 3 أيام متتالية أو عدم دفع الإيجار 3 أشهر متسلسلة، صاحبه لفسخ عقد الإيجار طبقا لإحكام دفتر الشروط.

تعذر إدارة السوق المقصر لمواصلة نشاطه أو تسوية الأجور غير المدفوعة في اجل أقصاه 20 يوم ابتداء من تبليغه عن طريق إرسال مسجل مع وصل وإشعار بالاستلام.

يؤدي تجاوز سكوت المعني لهذه المدة تلقائيا بحكم القانون إلى فسخ عقد الإيجار بغض النظر عن متابعته لتعويض الأضرار والخسائر المترتبة عن عدم احترام العقد.

لا يتم ببيع الخضر والفواكه الجملة إلا في المربعات المخصصة لمستعملي السوق.

تسير وتضبط وتنشر إدارة السوق لدى مستعملي السوق والسلطات والهيئات العمومية المعنية، جميع المعلومات اللازمة للسير الحسن للمعاملات التجارية داخل السوق.

ولهذا الغرض تعد إدارة السوق وتنشر لدى مستعمليه والسلطات المعنية نشرة إحصائية و/ آو دورية تبين على الخصوص تدفقات البضائع العابرة للسوق، وعمليات البيع التي تتم حسب طبيعة المنتجات ووزنها ومصدرها وأسعارها وأنواعها واتجاهاتها.

يجب على إدارة السوق، زيادة على ذلك الاتصال بالأسواق الأخرى بوسائل الاتصال الملائمة والسريعة، التي توضع تحت تصرف مستعملي السوق، ويجب على مستعملي السوق المشاركة في السير الحسن لهذا النظام .

تنشأ لدى إدارة السوق لجنة تأديب مكونة من الأعضاء الآتية.

- ممثل إدارة السوق المتنازلة رئيسا.
- مدير مؤسسة تسيير السوق أو ممثل صاحب امتياز السوق وذلك حسب الحالة.
- ممثل مصالح التجارة في الولاية.
- ممثلين عن الوكلاء – تجار الجملة ينتخبان من بين الموجودين ومن طرفهم داخل السوق.
- ممثل المنتجين ينتخب من بين المنتجين ومن طرف أعضاء الغرفة الفلاحية في الولاية.
- ممثل تجار التجزئة الموجودين في المحيط الإقليمي للسوق ينتخب من بين الموجودين ومن طرفهم.

تتكون مهمة هذه اللجنة المنشاة بقرار من الوالي المختص إقليميا، ملاحظة ومعاقبة جميع المخالفات المرتكبة ضد الأخلاقيات والأعراف المهنية وإحكام القانون الداخلي والنصو ص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهنة الوكيل– تاجر الجملة إلا إذا نص على خلاف ذلك في نصوص أخرى تتعلق بالموضوع.

تحدد الأخطاء المهنية والتأديبية التي تكون من اختصاص هذه اللجنة والعقوبات التأديبية التابعة لها وكذا قواعد تنظيمها وتسييرها بمقرر يتخذه الوزراء المكلفون بالتجارة، والداخلية، والفلاحة.

5-1 تحديد مواقيت العمل في أسواق الجملة للخصر والفواكه:

تحدد مواقيت بيع الخضر والفواكه واستلامها داخل سوق الجملة على المستوى الوطني بالشكل التالي:

مواقيت البيع:

مواقيت الصيف: (من 1 مايو إلي 30 سبتمبر) من 5 إلي 9 صباحا.

مواقيت الشتاء: (من 1 أكتوبر إلي 30 ابريل) من 6 إلي 9 صباحا.

مواقيت الاستلام:

مواقيت الصيف: (من 1 مايو إلي 30 سبتمبر) من 13 إلي 18 مساء.

مواقيت الشتاء: (من 1 أكتوبر إلي 30 ابريل) من 13 إلي 18 مساء.

غير انه يمكن الجماعات الإقليمية تكييف هذه المواقيت حسب الخصوصيات والمتطلبات المحلية وذلك بتقديم و/ أو تأخير مواقيت فتح وغلق سوق الجملة بنصف ساعة.

يترتب على كل معاملة تجارية تتم داخل أسواق الجملة للخضر والفواكه مخالفة لمواقيت العمل المقررة،تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما على البائع والمشتري المخالفين.

مخطط رقم (01) النصوص القانونية المقررة لنشاط السوق على مستوى الوطن

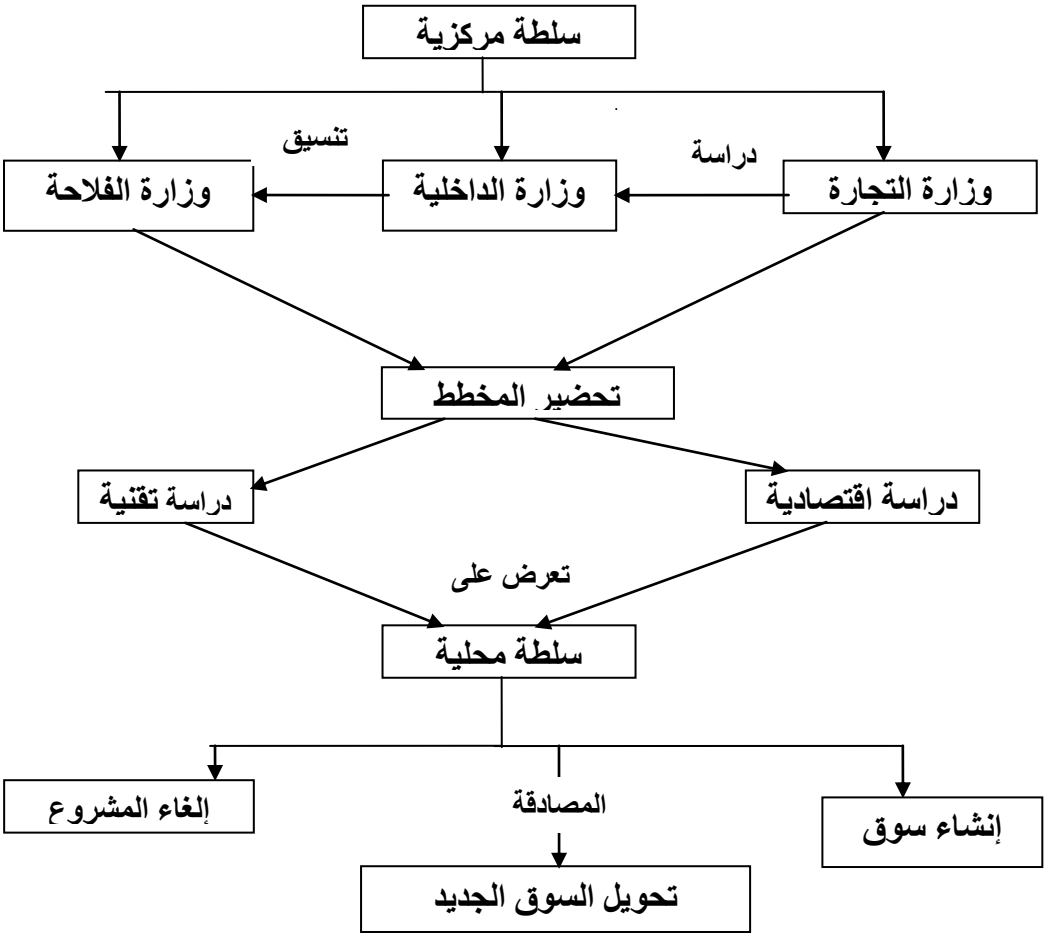

2- ملخص لما جاء في دفتر الشروط:

يهدف دفتر الشروط إلى تنظيم وضبط شروط كيفية كراء تحصيل حقوق السوق، أماكن التوقف المفروضة من طرف مصالح ضرائب البلدية على السوق وهذا لفترة معينة.

2-1 كيفية تسيير الأسواق الثلاثة:

إن طريقة التسيير تتم عن طريق الكراء بالمزايدة العلنية وتتم بالطريقة التالية :

2-1 -1 العرض والإشهار:

تنشر الإعلانات في الجرائد لمدة تدوم 15 يوم ابتدءا من يوم نشره.

2-1-2 المزايدة:

وتقوم العملية في البلدية بحضور رئيس البلدية ، القابض البلدي ، عضوين من البلدية، والمزايدين الذين قبلت ملفاتهم، حيث تنطلق المزايدة من مبلغ معين وتتم هذه العملية حتى الوصول إلى

المبلغ المطلوب من طرف البلدية ، وبوضع في ظرف مغلق ، وتتم عملية المزايدة أي من يدفع أكثر يكون السوق له رسميا، لكن إذا كان المبلغ أقل من المبلغ المحدد في الظرف ، تواصل عملية المزايدة من جديد حتى تصل إلى المبلغ المحدد.

2-1-3 استلام السوق:

يستلم المزايد السوق وفقا لعقد بين البلدية والمستأجر ، بتسليم مبلغ معين والباقي على فترات (كل شهر)، وتحدد مدة الكراء المحددة بسنة كاملة ، هذا إضافة إلى التزام المتقدم للمزايدة بشروط عدة موضحة في دفتر الشروط الذي تضعه البلدية.

2-2 الأمن و النظافة:

تسند عملية امن وحراسة السوق إلي مسؤولية الكاري، وبالتالي كل عمليات المربوطة بصيانته ونظافة السوق، وما يحيط به عن طريق إخراج وتفريغ النفايات العامة، هذه العملية يمكن لجزء منها أو في مجملها أن تكون من اختصاص مصالح البلدية، عن طريق التناوب كما هو متفق عليه.

فيما يخص مختلف التغيرات التي تمس المنشآت، فان كل عملية تهيئة أو تجهيزات جديدة ممكن انجازها وهذا بعد تصريح مكتوب من رئيس البلدية، وكل مصاريف الناتجة عن كل هذه الأعمال يتكفل بها الكاري، وإذا كانت هناك ضرورة تغيير مكان السوق فان البلدية هي وحدها مسؤولة عن ذلك، سواء في دفع التعريفة أو تغيير القيمة النهائية.

الكاري ملزم بدفع المصاريف المختلفة التي تدخل ضمن مسؤوليته، ولا يمكن له تحت أي حجة التخلي عن التكفل بكل هذه الحقوق أو جزء منها أو الثلث وهي :

1 -دفع أجور الأشخاص المستخدمين في السوق.

2 -دفع تكاليف الماء، الكهرباء، الغاز.

3 -تسديد مصاريف الإعلانات والطوابع والتسجيلات، الضرائب، وكذا الرسوم الناتجة عن عملية المزايدة.

4 -دفع المصاريف الخاصة بالأمن والنظافة.

في حالة الظروف الطارئة أو الكوارث الطبيعية والتي تترتب عنها نقص في مداخل السوق أو قيام البلدية بأشغال تتطلبها الضرورة أو أي سبب أخر فلا يمكن للمزايد طلب أي تعويض أو تخفيض إلا في حالة غلق السوق بقرار من السلطة الإدارية.

وفي حالة ما إذا أرادت البلدية خلق أسواق أخرى أو تغيير أماكن أو أيام انعقاده ليس للمزايد أن يحتج على ذلك أو يطلب أي تعويض شريطة إن تقوم البلدية بتبليغه في ظرف مضمون وفي مدة أقصاها 10 أيام ويتم الإعلان على ذلك في مختلف وسائل الإعلام وفي سبورة الإعلانات البلدية.

في حالة وفاة المزايد قبل انتهاء فترة الاستغلال يتعين على ورثته أو ذوي الحقوق إعلام البلدية برغبتهم في مواصلة الاستغلال أو فسخ العقد و ذلك خلال 15 يوم وفي حالة فسخ العقد يعاد مبلغ الضامن للورثة عن طريق ممثلهم الشرعي، وفي حالة تغيب الورثة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب اختلال السير العادي للسوق.

بعد مرور شهر من تكفل البلدية بتسيير السوق يقوم رئيس البلدية بتقديم طلب التصريح بغياب الورثة إلى المحكمة و تحويل مبلغ الضمان بصفة نهائية لصالح البلدية.

2-3 الأسعار و كيفيات التحصيل:

يلجا المزايد في تحصيله للحقوق إلى لوحة الأسعار التالية والتي يجب أن تعلق في مكان مرئي من طرف الجمهور السوق.

شاحنة صغيرة.....500.00 دج

شاحنة نفعية.....600.00 دج

شاحنة حتى 2.5 طن.....650.00 دج

شاحنة أكثر 2.5 طن.....700.00 دج

شاحنة ذات 5.5 طن.....750.00 دج

شاحنة ذات 7 طن.....900.00 دج

شاحنة ذات 10 طن.....1.100.00 دج

شاحنة أكثر من 10 طن.....1.200.00 دج

2-4 حقوق التوقف خارج السوق:

شاحنة صغيرة.....200.00 دج

شاحنات.....220.00 دج

مخطط رقم (02)النصوص القانونية المقررة لنشاط السوق على مستوى المحلي

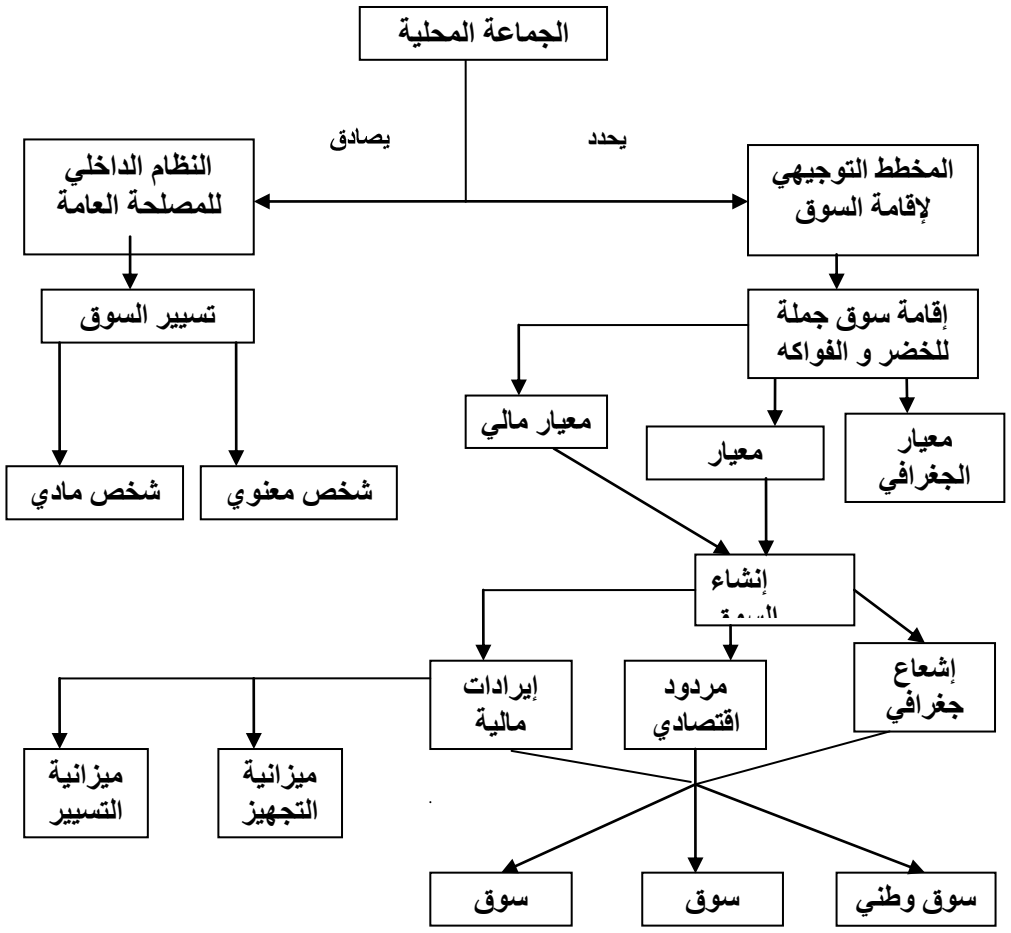

3- كيفية مراقبة الأسواق الجملة والهيئات المسؤولة:

بالنظر إلى الوضعية السيئة والخروق العديدة التي تميز معظم أسواق الجملة للخضر والفواكه وتتمثل أساسا في:

-التواجد العشوائي لبائعي الخضر والفواكه وتسويق السلع بطرق فوضوية.

-عدم توفر الشروط الضرورية للنظافة والأمن.

-وجود العديد من الممارسات التجارية الغير شرعية.

وبغرض وضع حد لهذه الوضعية المزرية، بات من الضروري تدخل الدولة والإسراع في إنشاء إجراءات، تتمثل هذه الإجراءات في عملية تنظيم وتأطير وكذا مراقبة هذه الفضاءات عن طريق إعادة بعث الجهاز القانوني المسير لأسواق الجملة للخضر والفواكه، والمشكل من مراسيم تنفيذية

المذكورة آنفا، ولهذا الغرض نشرت مصالح معينة في عدة إجراءات وتعليمات إدارية تخص سوقي شلغوم العيد وصالح بوالشعور فقط منها :

1- إنشاء لجنة ولائية مكونة من ممثلين عن الإدارات المعنية (تجارة، فلاحة، ضرائب، مركز السجل التجاري، مسيري الأسواق، ومصالح الأمن تتمثل مهمتها في ضمان تطبيق الإجراءات التنظيمية المنصوص عليها في الجهاز القانوني الخاص بهذه الأسواق)، وتعمل هذه اللجنة تحت رئاسة المدير الولائي للتجارة وتقوم بتسطير برنامج عمل للنشاطات وتحديد الإجراءات التي تراها ضرورية لضمان السير الحسن لإعادة تأهيل الفضاءات، تنصب إشغالها بالدرجة الأولى على ملائمة النظام الداخلي للخدمة العامة لأسواق الجملة للخضر والفواكه سيما من حيث:

-إعداد دفتر شروط بين مالك السوق والمسير من جهة ومسير السوق والمستفيدين من المربعات من جهة أخرى.

-احترام شروط ممارسة نشاط وكيل الجملة للخضر والفواكه طبقا للقرار الوزاري المشترك المحدد لذلك.

-منع دخول الشاحنات خلال البيع.

-منع استغلال المربعات عن طريق إعادة كرائها.

-إعداد ونشر المؤسسة المسيرة للسوق لكشف إحصائي يومي و/أو دوري حول حجم تدفق السلع والكميات المسوقة حسب طبيعة كل منتوج.

-إعداد ونشر المؤسسة المسيرة للسوق لكشف أسعار المواد المسوقة.

-مسك المؤسسة المسيرة لسجل مرقم ومؤشر عليه من طرفها يسجل فيه أسماء وعناوين الوكلاء وأرقام سجلاتهم التجارية.

-مسك المؤسسة المسيرة لسجل خاص بالاقتراحات يوضع في متناول الوافدين إلى السوق.

-إنشاء لجنة تأديبية على مستوى إدارة السوق.

2- إعداد بطاقة تقنية خاصة بكل سوق وفق النموذج المرفق يتم استعلامها وتدوين المعطيات التي تتضمنها بصفة دورية (كل شهرين).

3- تعيين فرق دائمة للرقابة (ممارسة تجارية – نوعية) على مستوى هذه الفضاءات لقمع الممارسات التجارية غير الشرعية.

4- الصعوبات والعراقيل لعملية المراقبة:

تواجه صعوبات وعراقيل كبيرة في تنظيم وتأطير ومراقبة الأسواق الجملة للخضر والفواكه والمتمثلة في :

1 -انتشار التجارة الموازية بالسوق مما يعرقل السير الحسن لعمليات المراقبة.

2 -الاعتراضات والمضايقات التي يتلقاها الأعوان أثناء تأديتهم لعمليات الرقابة والإحصاء والمتابعة.

3 -عدم احترام المستأجر لبنود دفتر الشروط المبرم بينه وبين البلدية وخاصة من حيث عملية التنظيم.

4 -التأخر الكبير الذي سجل في عملية انجاز المربعات من طرف التجار والبلدية خاصة في سوق شلغوم العيد.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق يتبين أن الدولة اهتمت بهذه الفضاءات وذلك بالإلمام بمختلف جوانبه ولكن من الصعب جدا تطبيق حيثيات ما جاء به، لذلك يبقى دفتر الشروط هو الأداة الأحسن لتنظيم أسواق الجملة للخضر والفواكه، لأنه يأخذ خصوصيات كل منطقة يتواجد بها هذا الفضاء، كما يعدل من فترة لأخرى، حسب الظروف السائدة في السوق.

الفصل الثاني:

الإطار الجغرافي والمؤهلات التي تميز بلديات محل الدراسة

خريطة الشرق الجزائري: توقيع مواطن الدراسة

المصدر: خريطة طبوغرافية للشرق الجزائري

- بلدية الشقفة
- بلدية صالح بوالشعور
- بلدية شلغوم العيد

أولا: الإطار الجغرافي

يعتبر المجال من أهم العناصر المكونة للمدينة والمؤثرة في نموها، كونه المستقطب للسكان والمحفز على التوطين، ومن ثم فان دراسة أي مدينة أو وحدة من الوحدات الإدارية ما يستوجب أولا تحديد ومعرفة العوامل المؤثرة فيه، وحتى يتسنى لنا هذا فانه من الضروري التطرق إلى الإطار الجغرافي والإداري لكل بلدية محل تواجد السوق.

1- الموقع الجغرافي والموقع الإداري:

بلدية شلغوم العيد:

1-1 الموقع الجغرافي:

تقع بلدية شلغوم العيد ضمن السهول العليا الشرقية (منطقة انتقالية بين السراوات والسباخ) [2] على الطريق الوطني رقم 5، تبعد على مدينة قسنطينة بـــ 50 كلم، وعن مدينة سطيف بـــ 70كلم، وبـــ 55 كلم عن مدينة ميلة، يحدها شمالا جبل قروز الذي يبلغ ارتفاعه 1187 م، وجنوبا واد الرمال وجبل تيكويا بارتفاع 1106 م إضافة إلي جبل مريوط وسهل واد الساقية.

2-1 الموقع الإداري:

تقع بلدية شلغوم العيد جنوب ولاية ميلة، وتعتبر من أهم بلدياتها بمساحة قدرها 245كلم² تحدها سبع بلديات على النحو التالي:

- من الشمال بلديتي عين ملوك وبن يحيى عبد الرحمان.
- من الشرق بلديتي واد العثمانية والتلاغمة.
- من الجنوب بلديتي أولاد اخلوف والمشيرة.
- من الغرب بلدية تاجنانت.

[2]: كلمة محلية

بلدية صالح بوالشعور :

1-1 الموقع الجغرافي:

بلدية صالح بوالشعور إحدى بلديات حوض الصفصاف تتربع على مساحة 93 كلم²، وهي تقع جنوب مدينة سكيكدة، تبعد على البحر بـــ 25كلم، وعن مدينة قسنطينة بـــ 75كلم، كما يمر بها الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين قسنطينة وسكيكدة .

2-1 الموقع الإداري:

تقع بلدية صالح بوالشعور جنوب ولاية سكيكدة تحدها خمسة بلديات على النحو التالي:

- من الشمال بلدية رمضان جمال.
- من الشرق بلدية الغدير.
- من الغرب بلدية أمجاز ادشيش.
- من الجنوب بلدية الحروش.

بلدية الشقفة:

1-1 الموقع الجغرافي:

بلدية الشقفة إحدى بلديات ولاية جيجل تتربع على مساحة تقدر 6756 هكتار (67.56 كلم²)، تقع شرق مدينة جيجل التي تبعد عنها بـــ 25 كلم، وعن البحر بـــ 10كلم، يحدها شرقا جبل سدات الذي يبلغ ارتفاعه 850م، وجبل بوحمدون الذي يبلغ ارتفاعه 710م.

خريطة رقم (02):

مراكز الدراسة : التقسيم الاداري

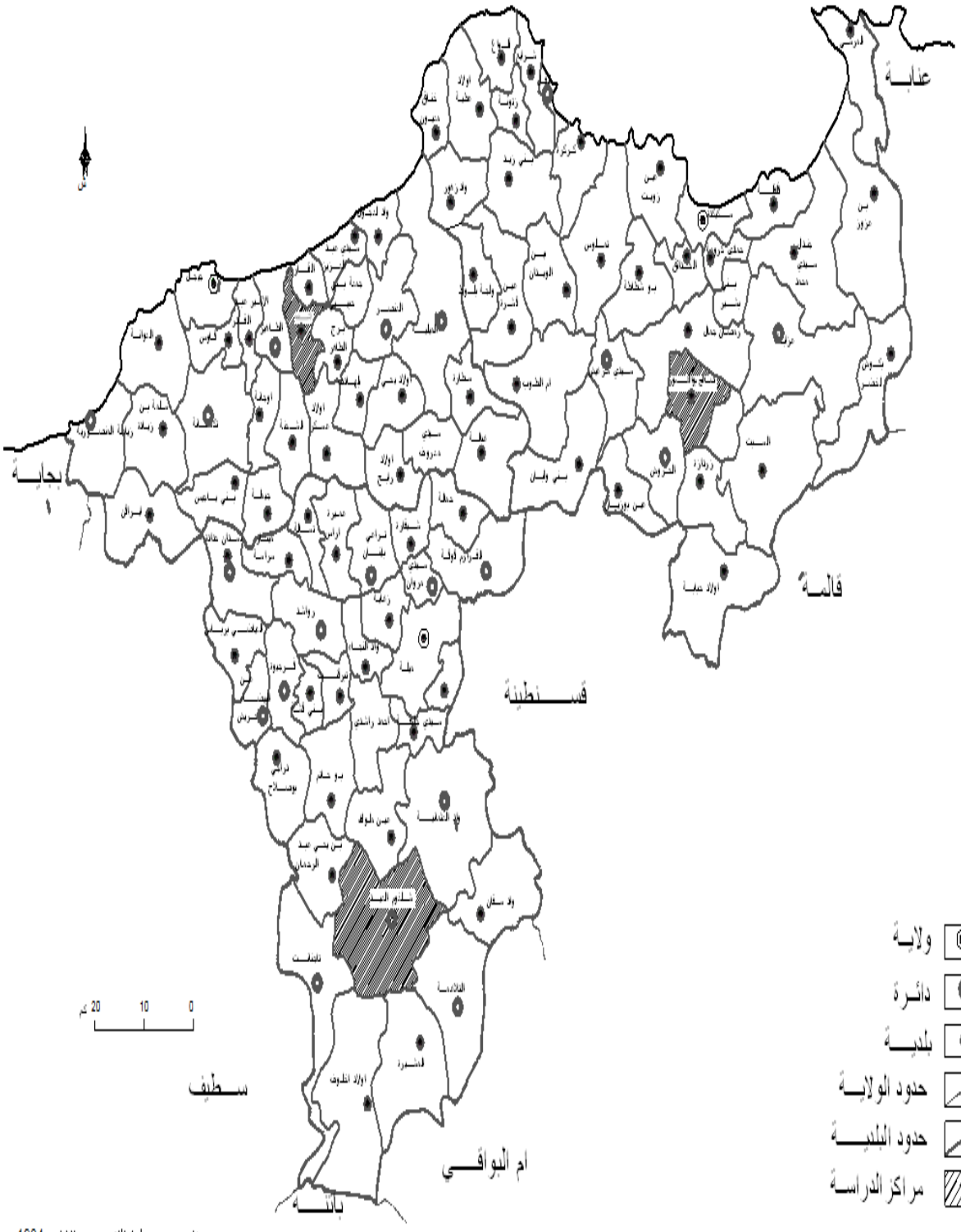

المصدر: خريطة التقسيم الإداري 1984

2-1 الموقع الإداري:

يحد بلدية الشقفة خمسة بلديات حيث يمثل هذا الموقع كما يلي:

- من الشمال بلدية القنار.
- من الغرب بلدية برج الطهر.
- من الشرق بلدية الطاهير.
- من الجنوب بلديتي الشحنة وأولاد عسكر.

2- النشأة التاريخية لمراكز الدراسة:

2-1 المدينة شلغوم العيد:

قبل سنة 1870 كان مكان مدينة شلغوم العيد مشغول بسوق أسبوعية تقام به كل يوم خميس حيث سمي المكان باسم سوق الخميس.

في سنة 1872 فكر المعمرون في إنشاء مجموعة من المساكن تمكنهم من استغلال الأراضي الفلاحية الخصبة الموجودة على ضفتي وادي الرمال، فكانت أول نواة حضرية على شكل شطرنجي، وقد أصبح الاسم الرسمي للمنطقة Châteaudun du Rummel سنة 1873.

في سنة 1874 أنشئت بلدية مختلطة تحت نفس الاسم دائما، تضم كل من المشيرة، أولاد اخلوف، بئر الشهداء، تاجنانت، بن يحيى عبد الرحمان، عين الملوك، واد العثمانية، التلاغمة، واد سقان، المغلسة، وقد بلغ عدد سكان المركز سنة 1875 حوالي100 ساكن على 25 مسكن.

سنة 1892 تم شق الطريق الوطني رقم 5 الرابط بين الجزائر العاصمة وقسنطينة والذي يمر بهذا التجمع، مما أعطى أهمية كبرى للتجمع و ساعده بإدماج العديد من القطع الأرضية منها ما يسمى Les lot jardin فكان المستفيدون من القطع الصالحة للبناء يحصلون على قطع أخرى من المروج الموجودة على ضفاف وادي الرمال، وبذلك ارتفع عدد السكان إلى 2500 شخص، وأنشئت بلدية ذات سلطات مطلقة في 8 أكتوبر 1921.

2-2 مدينة صالح بوالشعور:

على الطريق الرابط بين Philippe ville (سكيكدة) وقسنطينة وبالقرب من مشته دير علي، وعلى بعد 25 كلم من Philippe ville تم التفكير في خلق قرية تتوسط بين saint Charles (رمضان جمال) والحروش، لغرض الحماية و كذلك تكثيف الوسائل الضرورية للمزارع العديدة التي ستقام على وادي الصفصاف.

وقد أعلن رسميا عن خلق المركز السكني Gaston ville (صالح بوالشعور) في 16 نوفمبر 1847 بمجال 535 هكتار إلي 40 عائلة أوروبية، وقد دام الوجود العسكري حتى 1852، وقد تحول المركز إلي مستعمرة فلاحيه في 1848، وبمرسوم رئاسي في 11 فيفري 1851 ارتفعت مساحة المستعمرة الفلاحية إلي سنة 1870[3].

وفي سنة 1861 أصبحت القرية مركز بلدية ذات الصلاحية الكاملة بمرسوم 22 أوت 1861، وقد بلغ عدد السكان القرية خلال نفس السنة 401 أوربي، وارتفع العدد إلي 949 نسمة سنة 1954 بنسبة 95.25% جزائري وبلغت مساحة المجال 2936 هكتار.

3-2 مدينة الشقفة

استمد اسم الشقفة من ثورة مولاي الشقفة ضد المستعمر الفرنسي 1860م، ويرجع تاريخ هذه المدينة إلى تاريخ ولاية جيجل، ترقت إلي بلدية سنة 1974 وبلغ عدد سكانها سنة 1977 بـــ 1822نسمة.

[3] Philippe ville et sa région 1837 – 1870, éd la méson des levers – Alger 1997 P. 226

ثانيا: وسط طبيعي غير متجانس وطاقات فلاحيه مختلفة.

بعد التطرق إلى الإطار الجغرافي لأسواق الجملة للخضر والفواكه والمتمثل في دراسة الموقع وتاريخ النشأة المراكز نسلط الضوء فيما يأتي على مؤهلات الطبيعية والسكانية لمناطق الدراسة باعتبار أن العناصر والعوامل التي تساعد على ظهور هذا النوع من الأسواق عديدة ومتنوعة، البعض منها ينبثق من الجانب الطبيعي في حد ذاته، في البداية نركز عل دراسة المؤهلات الطبيعية لبلدية شلغوم العيد ثم يليها بلدية صالح بوالشعور وأخيرا بلدية الشقفة، وفي هذا العنصر نتطرق إلى جانبين مهمين:

-الوسط الطبيعي.

-الطاقات الفلاحية.

I- الوسط الطبيعي:

1- التضاريس:

تقع الأسواق في ثلاثة مناطق جغرافية مختلفة، الشيء الذي أدى إلى عدم التجانس في التضاريس.

بلدية شلغوم العيد : إمكانيات محدودة

1-1 الجبال:

وهي تغطي 7% من إجمالي المساحة.

•جبل قروز :

يقع شمال البلدية ويبلغ ارتفاعه 1187م، وهو عبارة عن كتلة خالية من التشجير يكثر فيه المحاجر.

•جبل تكويا :

يقع جنوب البلدية يبلغ ارتفاعه 1015 م.

خريطة رقم (03):

بلديـــة شـــلغوم العيـــد : الوحدات التضاريســـية

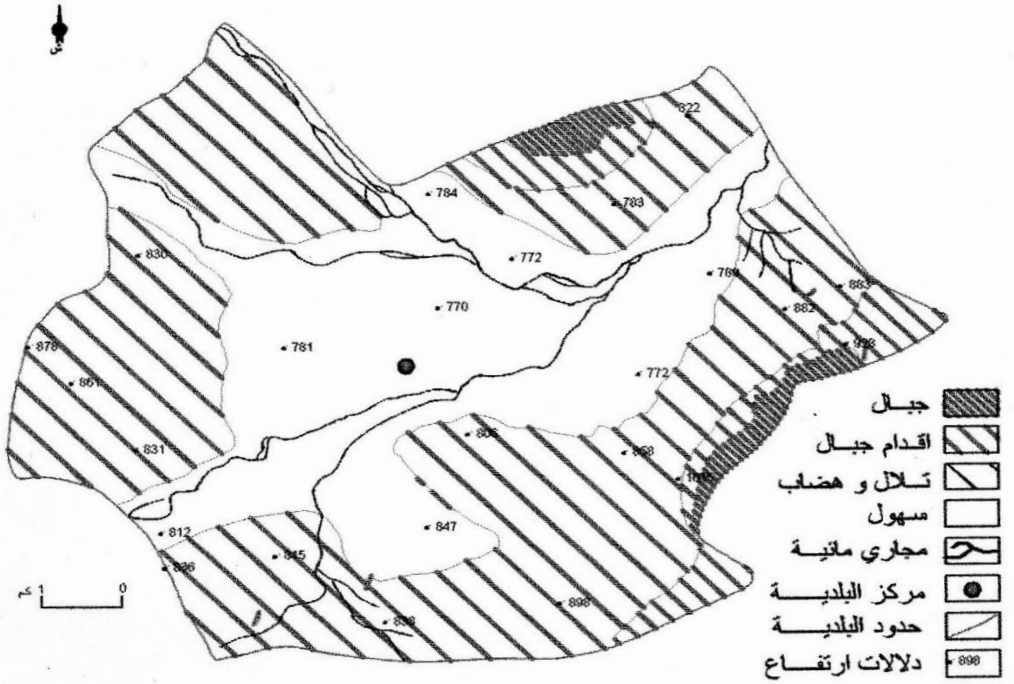

المصـدر: الدراسة الميدانية (شلغوم العيد ، الخلفيات ، وادي الشعايبة)

خريطة رقم (04):

بلديـــة شـــلغوم العيـــد : الشـــبكة الهيدروغرافيـــة

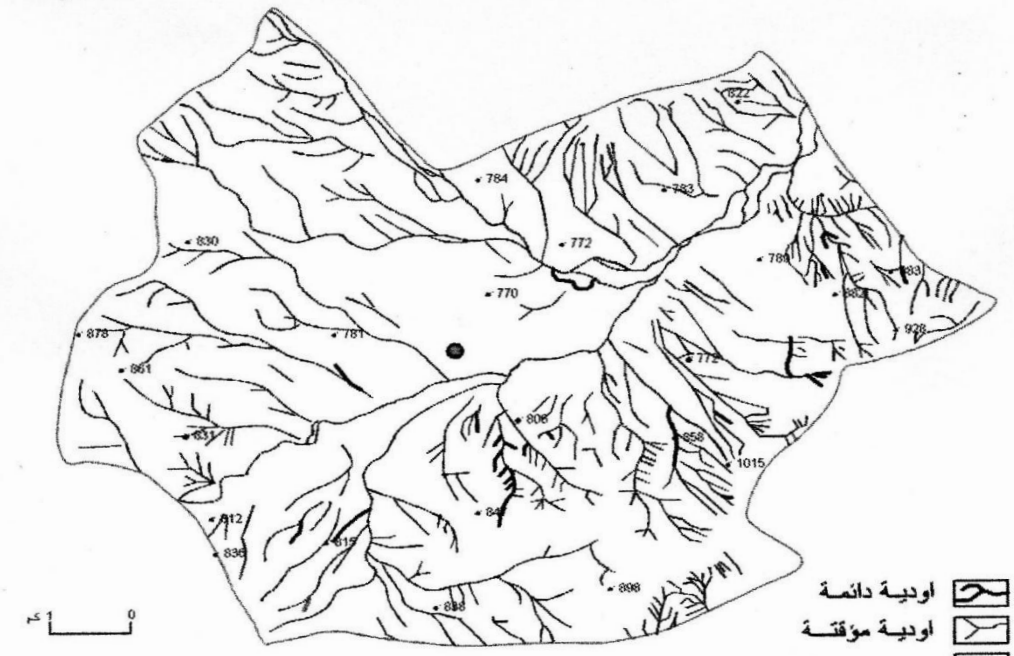

المصـدر: الدراسة الميدانية (شلغوم العيد ، الخلفيات ، وادي الشعايبة)

2-1 التلال و الهضاب:

تمثل حوالي 35%من مساحة البلدية، وتنتشر في شمال وجنوب البلدية.

3-1 السهول:

تمثل حوالي 58% من مساحة، ونجدها محاذية للمناطق التي يخترقها واد الرمال وروافده، وكذلك نجدها بالمناطق الجنوبية للبلدية.

2- الشبكة الهيدروغرافية:

الماء: هو الحياة لما له من أهمية في كل المجالات والنشاطات الحيوية من فلاحة، وصناعة....الخ وهي تنقسم إلى:

1-2 المياه السطحية: انعكاس مباشر للظروف المناخية.

بلدية شلغوم العيد تقع في حوض واد الرمال الذي تبلغ مساحته 230 كلم²، فالبلدية تتميز بشبكة هيدروغرافية نوعا ما كثيفة فهي تتأثر بالمناخ، تجف صيفا وذات صبيب معتبر شتاءا و نذكر منها الدائمة لأنها أكثر أهمية:

1-1-2 واد الرمال :

ينبع من بلدية تاجنانت ويعبر البلدية من الجنوب الشرقي.

2-1-2 واد ذكري:

ينبع من بلدية بوحاتم ويمر من البلدية من الجنوب الشرقي، وهو يتصل بواد الرمال في شرق البلدية .

2-2 المياه الجوفية:

المياه الجوفية [4] هي المورد الوحيد المستعمل بالبلدية.

[4] مندوبية الفلاحية شلغوم العيد

-منها 50 تنقيب يتراوح عمقه (90–140) م كل تنقيب له حوض طاقة استيعابه 100 م3 وصبيب يصل إلى 6 ل/ثا.

- 43 بئر بعمق يتراوح (10 – 15م) ذات صبيب 2ل/ثا.

- العيون الطبيعية توجد 4.

3- الدراسة المناخية: نطاق بيومناخي شبه جاف.

يؤثر المناخ تأثيرا جليا وجوهريا في التواجد البشري والاقتصادي، فالعناصر المناخية تؤثر مباشرة على الوسط الطبيعي مما ينعكس على النشاطات الاقتصادية للسكان لاسيما الفلاحية منها.

1-3 التساقط:

بلدية شلغوم العيد يسودها مناخ شبه جاف يتميز بشتاء بارد وممطر وصيف حار وجاف، يقدر المعدل السنوي للتساقط بـــ 376 ملم سنويا، وهي تتميز بعدم الانتظام في شهور السنة من جهة ومتذبذبة من سنة إلى أخرى.

من الجدول رقم (01) والشكل رقم (01) يتبين أن بلدية شلغوم العيد تستقبل حوالي 360 ملم سنويا، أكثر كمية تسقط في فصل الشتاء إذ تستقبل البلدية حوالي 139.3ملم أي ما يقارب 38.69% من إجمالي التساقط، ويليها فصل الربيع بـــ 106.8ملم أي حوالي 29.67% من إجمالي التساقط، ثم فصل الخريف حيث تقدر كمية التساقط بـــ 90ملم أي 25%من إجمالي التساقط، وأخيرا فصل الصيف الذي يتلقى 23.9 ملم بنسبة تقدر بـــ 6.64% من إجمالية التساقط خلال السنة.

جدول رقم (01) : المعدل الشهري للتساقط للفترة (1990 – 2004) لبلدية شلغوم العيد

الأشهر / المعطيات	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المجموع
كمية التساقط(ملم)	30.1	29.2	30.7	47.9	52.3	39.1	35.4	40.6	30.8	13.5	4.3	6.1	359.9

المصدر : محطة سد قروز

شكل رقم (01)

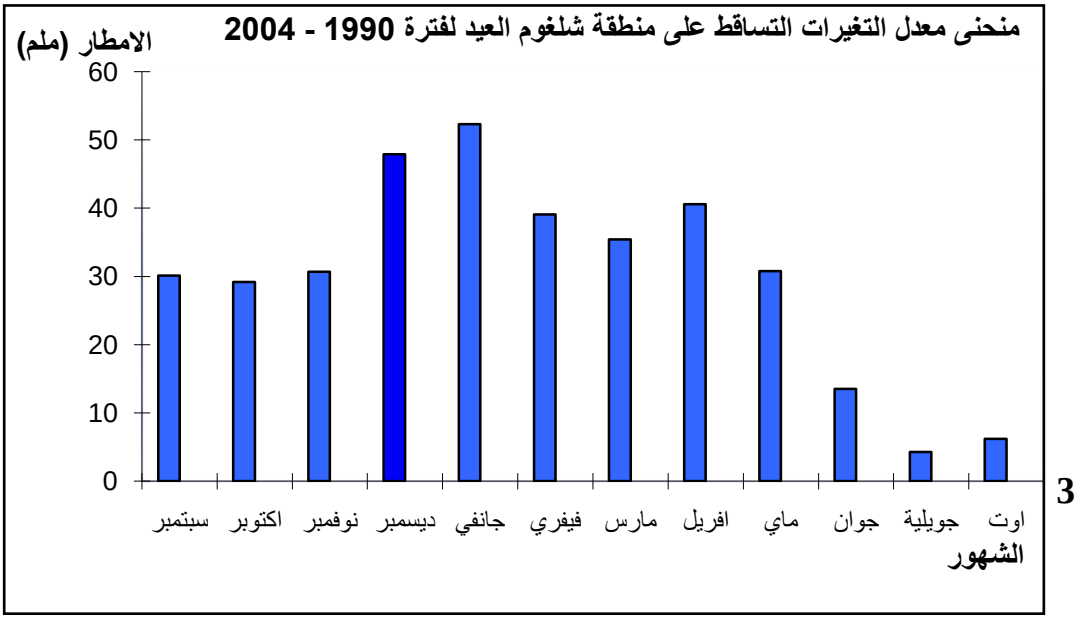

3 -2 الحرارة :

البلدية تمتاز بطقس حار نظرا لموقعها الجغرافي المتواجد في السهول العليا و شتاء بارد جدا.

جدول رقم (02) : المتوسط الشهري لدرجة الحرارة للفترة (1990 – 2004) لبلدية شلغوم العيد

الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المتوسط
درجة الحرارة م°	21	16.9	11.2	7.1	6.2	7.9	11.6	13.6	18.5	23.9	24.8	25.9	15.74

المصدر: محطة واد العثمانية.

من الجدول رقم (02) و المنحنى رقم (02) نميز فترتين:

1-2-3 الفترة الباردة:

تكون فيها درجة الحرارة دون المعدل السنوي وقدره 15.74م°، وتمتد من شهر نوفمبر إلى شهر أفريل أي ستة أشهر.

2-2-3 الفترة الدافئة:

تكون فيها درجة الحرارة تفوق المعدل السنوي، وتدوم ستة أشهر أي من شهر ماي إلى شهر أكتوبر.

شكل رقم (02)

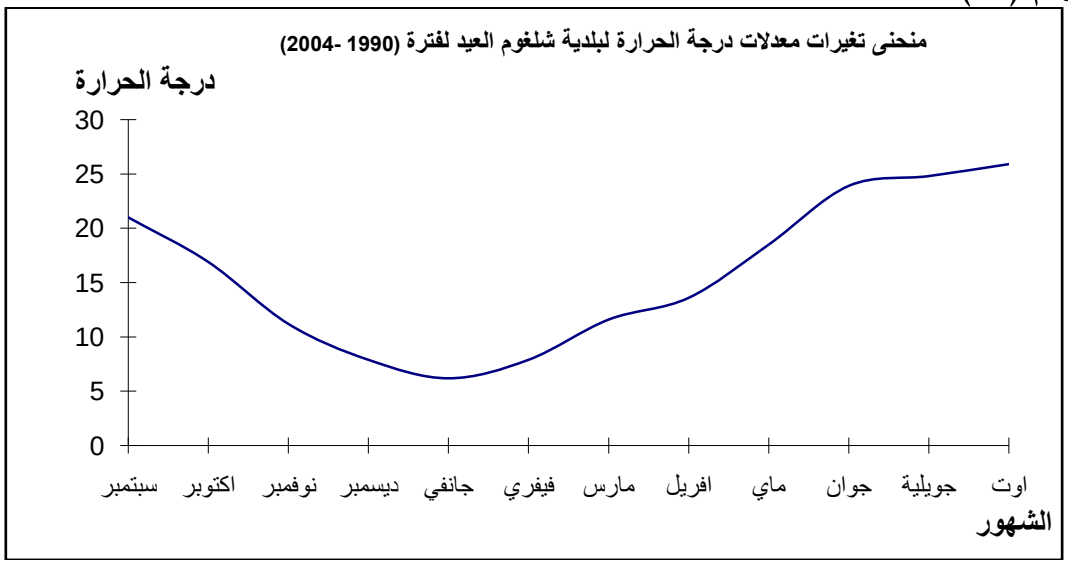

3-3 العلاقة بين التساقط و الحرارة "منحنى قوسن" :

بالاعتماد على منحنى قوسن بينا العلاقة الموجودة بين الحرارة والتساقط التي تهدف إلي تحديد الفترات الجافة والرطبة (شكل رقم 03).

3-3-1 الفترة الرطبة:

تمتد على مدى 8 أشهر أي من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، وهي الفترة التي تستقبل أكبر تساقط.

3-3-2 الفترة الجافة:

تمتد على مدى 4 أشهر أي من شهر جوان إلى شهر سبتمبر، وما يميز هته الفترة الجفاف وارتفاع درجة الحرارة.

3-4 الرياح:

الرياح السائدة هي ذات اتجاه شمال شرق وشمال غرب، تكون مصحوبة بأمطار في فصل الشتاء، فبما يخص رياح السيروكو تجتاح المنطقة بتردد عالي خاصة في فصل الصيف، وهذا راجع لموقع البلدية.

شكل رقم (03)

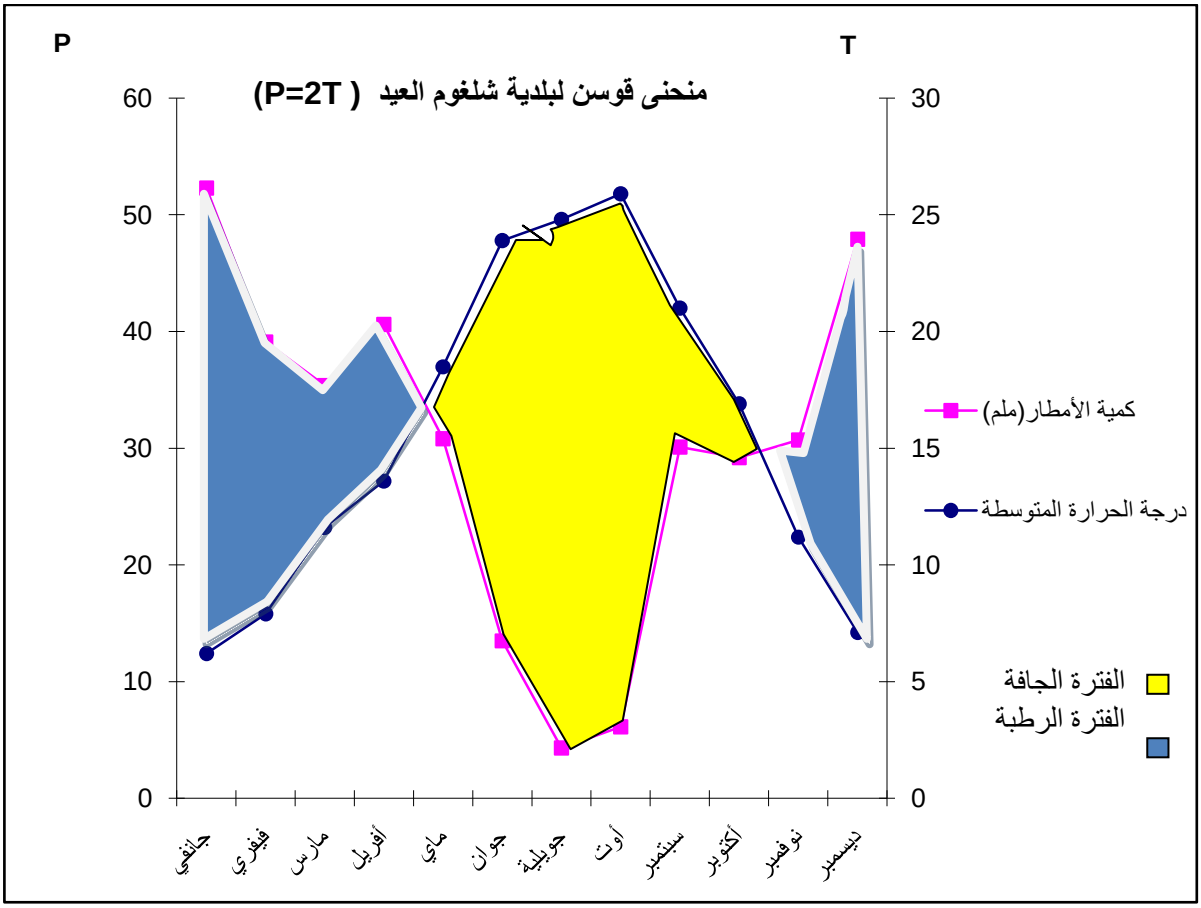

بلدية صالح بوالشعور: إمكانيات عالية

بلدية صالح بوالشعور تنتمي إلى حوض الصفصاف الذي يتميز بوحدة طبيعية متجانسة فدراسة[5] التضاريس تكون بالنسبة لحوض الصفصاف.

1- التضاريس:

1-1 الجبال:

تواجد الجبال في الجهة الجنوبية للحوض والمتمثلة في كل من جبل التوميات الذي يصل ارتفاعه إلى 883م، ويتميز بانحدار شديد في الأعلى وتعرجات في السفح، وكاف مسونة في الجهة الجنوبية الشرقية بارتفاع 620م، يتميز بقمة منبسطة وجروف كلسيه شديدة الانحدار، وجنوب هذا الأخير يوجد جبل الساسنو الذي يبلغ ارتفاعه 720م، وفي الشمال الغربي يوجد جبل بوقرنية ذو ارتفاع متوسط يقدر بـــ 421م وهذا الجبل يأخذ شكل كدية ترتكز على طين متناوبة مع الفليش الزيان.

2-1 التلال و المنخفضات:

[5] A. ben bournenne، ziane cherif tayeb ,p j Aubert , étude sur la vallée du saf - saf – direction des études de milieux et de la recherche hydraulique ,service agro pédologie 1970 P . 07

في الجنوب توجد عدة تلال في منطقة جبل الكنتور تتميز بعدم التناظر حيث السفح الشمالية شديد الانحدار نحو جبل بوقرينة ومنخفض واد النساء الذي يبلغ عمقه 200م.

- التلال الشمالية بها مجموعتان، كثبان رملية حديثة وقريبة من الساحل ذات لون أبيض رمادي تتوضع عليها الطريق.
- بنيات رملية حمراء تكون التلال وتميل حوالي 65م نحو الشمال و100م نحو الجنوب.
- منخفض واد النساء في الشمال له مساحة كبيرة تفصل المجرى الرئيسي وتكون فاصل نهري في الجهة الجنوبية.

خريطة رقم (05):

ولايـة سكســكدة : الوحـدات التضارســـية

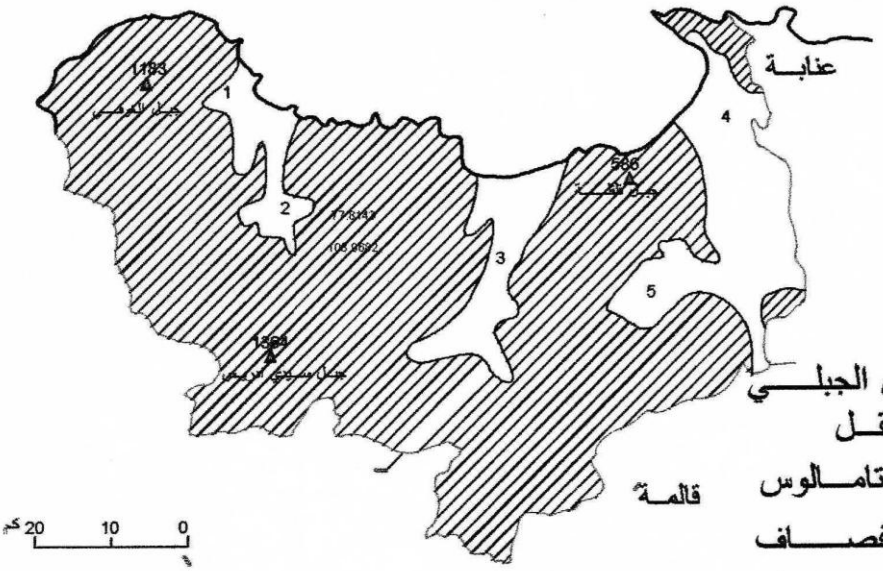

النطـاق الجبلـي
1 سهل القـل
2 حوض تامـالوس
3 واد الصفصـاف
4 سهل بـن عزوز
5 حوض عزابـة

المصـدر: بـو راوي .ن و بولقـرون .ر الهياكـل التجاريـة و دورها فـي تنظيـم المجال حالة -مذكرة تخـرج معهد علـوم الارض -ولايـة سـكيكدة جامعة قسـنطينة

خريطة رقم (06):

بلديـة صـالح بوالشـعور : الشـبكة الهيدروغرافيـة

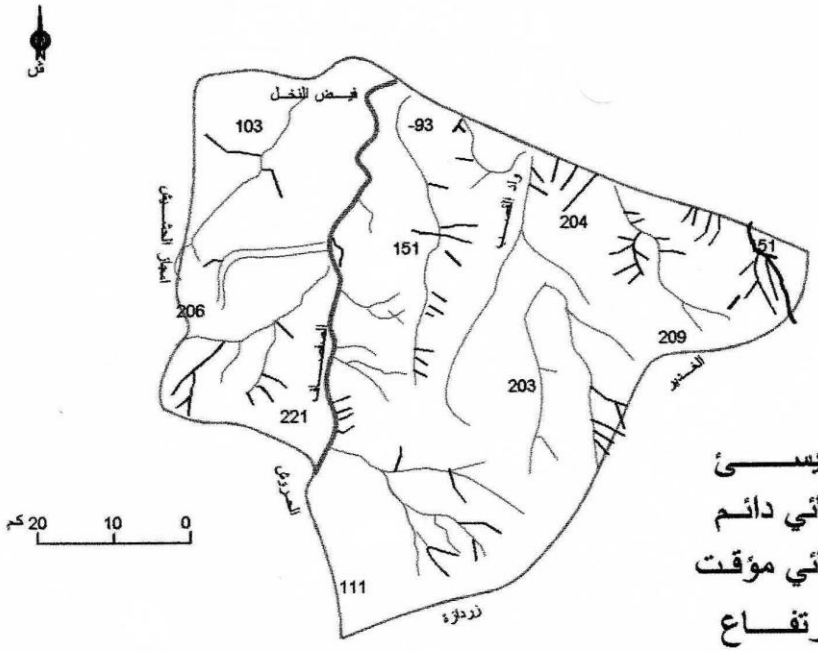

الـواد الرئيسـي
مجرى مـائي دائـم
مجرى مـائي مؤقـت
898 دلالات ارتفـاع
مركز البلديـة

المصـدر: المصـالح التقنيـة بلديـة صـالح بوالشـعور.

3-1 سهول واد الصفصاف:

تتكون السهول في حوض الصفصاف من رسوبيات حديثة من الزمن الرابع، حيث نلاحظ عدة مستويات التي تشكل مصاطب الزمن الرابع، وتتميز بنوع من الاتساع، ويعتبر الشريان الرئيسي للزراعة في الولاية.

2- الشبكة الهيدروغرافية : كثيفة

1-2 المياه السطحية:

1-1-2 واد الصفصاف:

الذي يخترق بلدية صالح بوالشعور من الجنوب إلى الشمال، ذو حمولة تقدر بـــ 150 هكم^3 في السنة[6].

2-2 المياه الجوفية[7]:

يوجد في بلدية صالح بوالشعور 6 تنقيبات ذات صبيب يقدر بـــ 84 ل/ ثا أما الآبار فيوجد 4 آبار بصبيب يقدر بـــ 6.8 ل/ثا.

وفيما يخص Château d'eau المخصصة للتخزين فيوجد 13 بطاقة استيعابية تقدر بـــ 4150هكم^3/سنة .

3- الدراسية المناخية : نطاق بيومناخي شبه رطب

1-3 التساقط:

بلدية صالح بوالشعور يسودها مناخ شبه رطب، ساخن صيفا، منعش وممطر شتاء، تستقبل سنويا ما يقارب 536.4ملم.

1 نوال هبهوب، رسالة ماجستير، التنظيم المجالي حول المدن الصغرى لولاية سكيكدة حالة مدن عزابة، الحروش، القل، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة 2006 ص 11

[7] مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سكيكدة

جدول رقم (03) : المعدل الشهري للتساقط للفترة (1969 – 1997) لمحطة الحروش

الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المجموع
كمية التساقط (ملم)	27.3	52.2	57	86.1	76	84.2	57.7	54.3	21.4	13.4	5.2	4	538.8

المصدر : محطة الحروش

أخذنا محطة الحروش وذلك لقربها من مجال الدراسة من جهة، ولها نفس الخصائص من جهة أخرى.

من جدول رقم (03) والشكل رقم (04) يتبين أن بلدية صالح بوالشعور تستقبل كمية تقدر بـــ 538.8ملم سنويا، وهي كمية فليلة مقارنة بموقعها القريب من البحر يبعد عنها بـــ 25 كلم فقط.

تتوزع هته الأمطار كما يلي 246.3 ملم خلال فصل الشتاء أي بنسبة تقدر بـــ 45.71% من إجمالي التساقط، يليها فصل الخريف بكمية تقدر بـــ 136.5 ملم بنسبة تقدر بـــ 25.33% من إجمالي التساقط، ثم فصل الربيع بـــ 133.4 ملم أي ما يعادل 24.76% من إجمالي التساقط، وأخيرا فصل الصيف الذي لا يستقبل سوى 22.2 ملم أي ما يعادل 4.08%.

الشكل رقم(04)

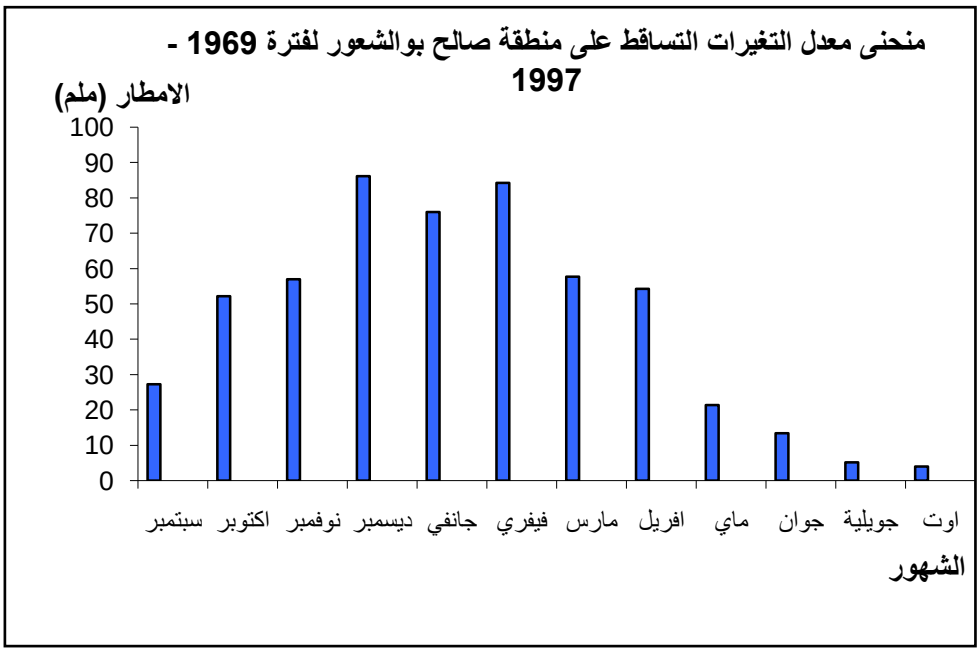

2-3 الحرارة:

جدول رقم (04):المتوسط الشهري لدرجة الحرارة للفترة(1989 – 2000) لبلدية صالح بوالشعور

الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المتوسط
درجة الحرارة (م°)	25.4	21.5	20	12.4	9.1	9.4	12.5	15	18	22.3	25.6	25.5	18.06

المصدر: محطة الحروش

من الجدول رقم (04) والمنحنى رقم (05) نميز فترتين:

1-2-3 الفترة الباردة:

تكون فيها درجة الحرارة ما دون المعدل السنوي الذي قدره 18.06م° وتدوم 6 أشهر من شهر ديسمبر إلى شهر ماي.

2-2-3 الفترة الساخنة:

تكون فيها درجة الحرارة أكبر من المعدل السنوي وهي كذلك تدوم 6 أشهر من شهر جوان إلى شهر نوفمبر.

شكل رقم (05)

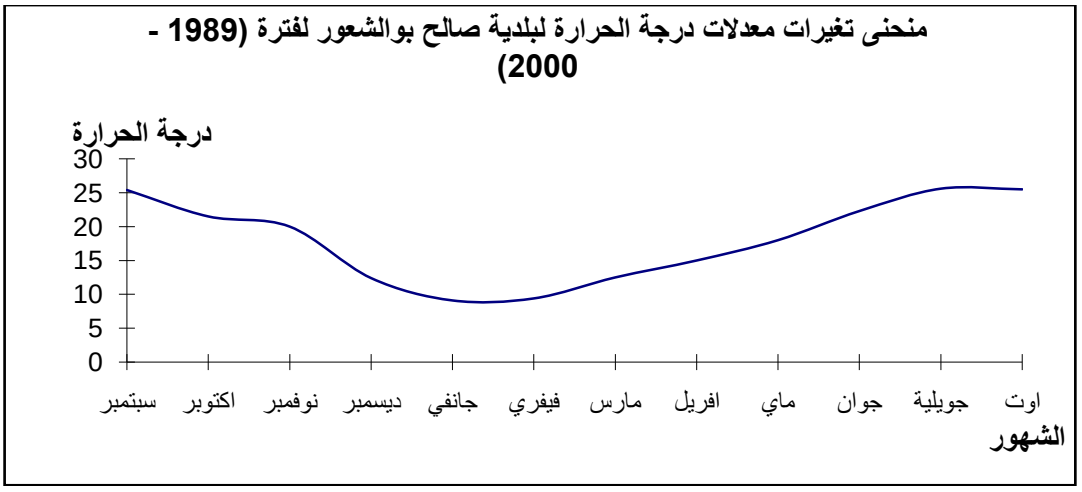

3-3 العلاقة بين التساقط والحرارة "منحنى قوسن":

3-3-1 الفترة الرطبة:

تمتد عموما على 7 أشهر وذلك من النصف الثاني لشهر سبتمبر إلى غاية شهر أفريل، تتميز بارتفاع قيم التساقط مع انخفاض درجة الحرارة.

3-3-2 الفترة الجافة:

تمتد من شهر ماي حتى منتصف شهر سبتمبر أي حوالي 5 أشهر، تتميز بالجفاف وذلك بانخفاض قيم التساقط مع ارتفاع درجة الحرارة.

الشكل رقم (06)

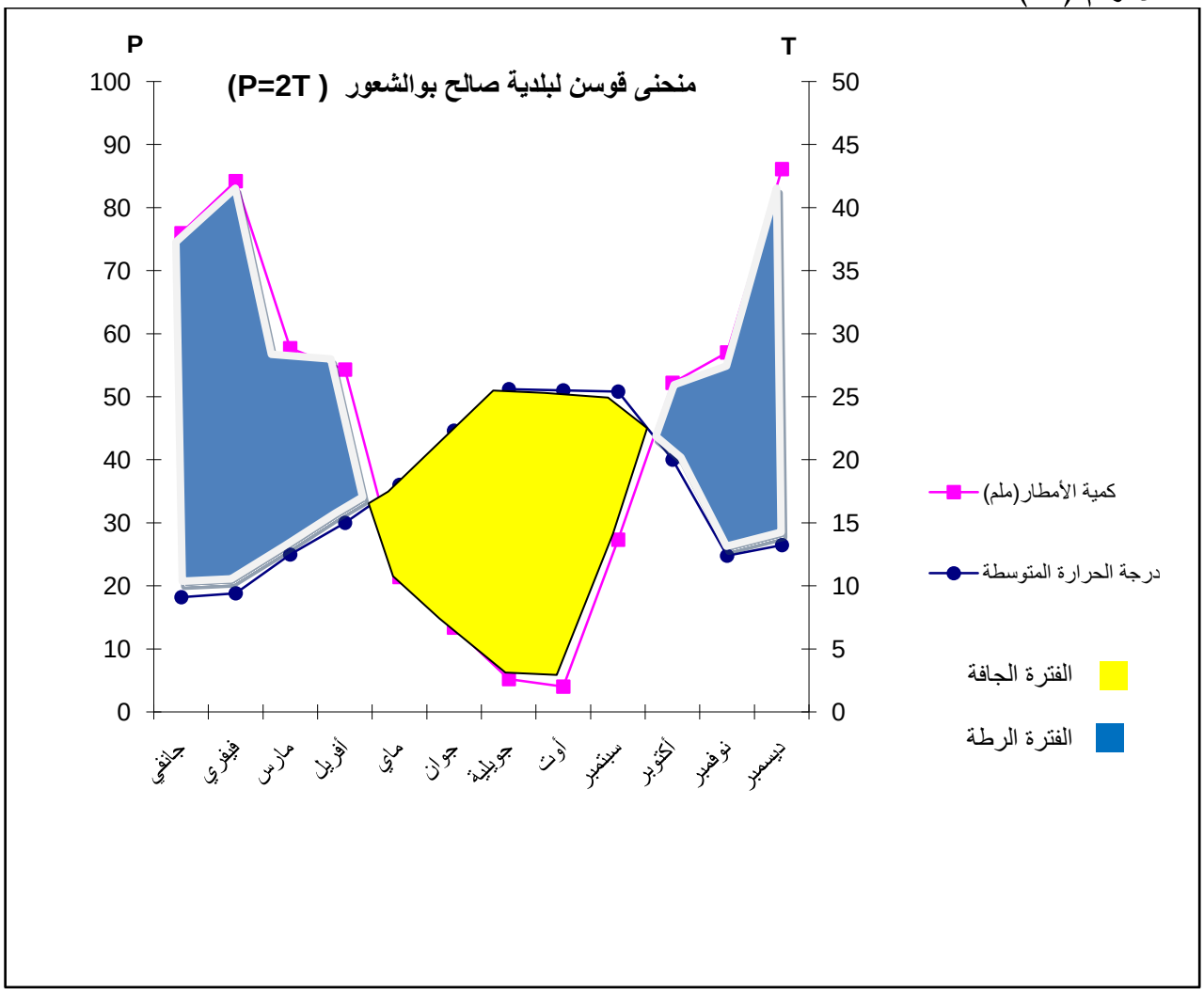

4-3 الرياح:

تهب الرياح في جميع الاتجاهات على حوض الصفصاف، إلا أن الرياح السائدة هي ذات اتجاه شمال غرب وهذا على طول الساحل، أما فيما يخص جنوب الحوض فشدة الرياح تتقلص كون المنطقة الجنوبية تتمتع بمخبأ طبيعي الذي يوجه اتجاه الرياح وكسرها[8].

فيما يخص رياح السيروكو فإنه يهب 26 يوم/ سنة وهذا من محطة الحروش، وهذا لوجود السلسلة النوميدية التي تعتبر حاجزا لها[9].

[8] بوشامة ليديا، مصدر سابق ص 24

[9] بوشامة ليديا، مصدر سابق ص 24

بلدية الشقفة : إمكانيات جيدة جدا

1- التضاريس:

1-1 الجبال:

وهي تشكل نصف المساحة الإجمالية للبلدية أي 2623 هكتار إذا أخذنا بعين الاعتبار أقدام الجبال التي تنحدر من هته الجبال، إذ يتراوح ارتفاع هته الجبال ما بين (250 – 850) م نذكر منها جبل سدات الذي يقدر ارتفاعه بـــ 850 م تخترق هته الجبال مجموعة من المجاري الدائمة كواد النيل والمؤقتة كواد بوحلوان وواد العمارشة.

1-2 التلال:

وهي عبارة عن تسلسل لمجموعة من التلال صغيرة مسطحة ذات ارتفاع لا يتعدى 150م، ذات اتجاه جنوب شرقي إلى شمال غربي، انحدارها ضعيف نسبيا لا يتعدى 20%.

تعتبر هته الوحدة كمنطقة وسطية هامة لكنها ضعيفة التماسك ومعرضة كثيرا للانجراف، مساحة هته التلال تقدر بـــ 1307 هكتار أي 1/4 من إجمال المساحة.

1-3 السهول:

تتمثل خاصة في السهل الغربي الذي يتمثل في سلسلة مصاطب رسوبية على ضفاف وادي النيل والشقفة، تتسع هته السهول من الجنوب نحو الشمال، ارتفاعها يتراوح ما بين (10-50)م، ميلهما يتراوح ما بين (0- 5)%، تقدر مساحة هته السهول ما يقارب 1316 هكتار أي 1/4 من إجمالي المساحة.

2- الشبكة الهيدوغرافية : كثيفة جدا

1-2 المياه السطحية:

1-1-2 واد النيل :

يخترق البلدية من الجنوب نحو الشمال أين يصب في البحر، يعتبر أهم مجرى مائي في المنطقة، في فترة الفيضانات يكون لهذا المجرى عواقب وخيمة على الأراضي الزراعية المتواجدة على ضفتيه.

خريطة رقم (07):

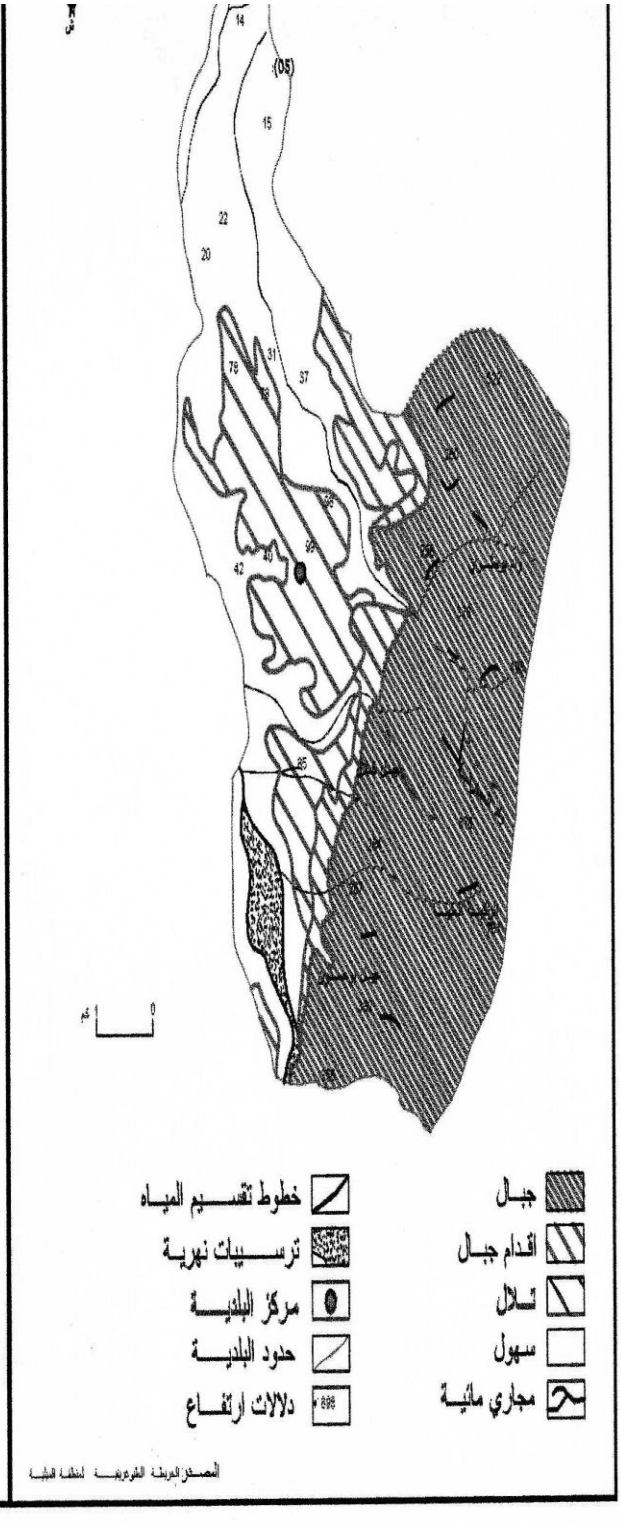

خريطة رقم (08):

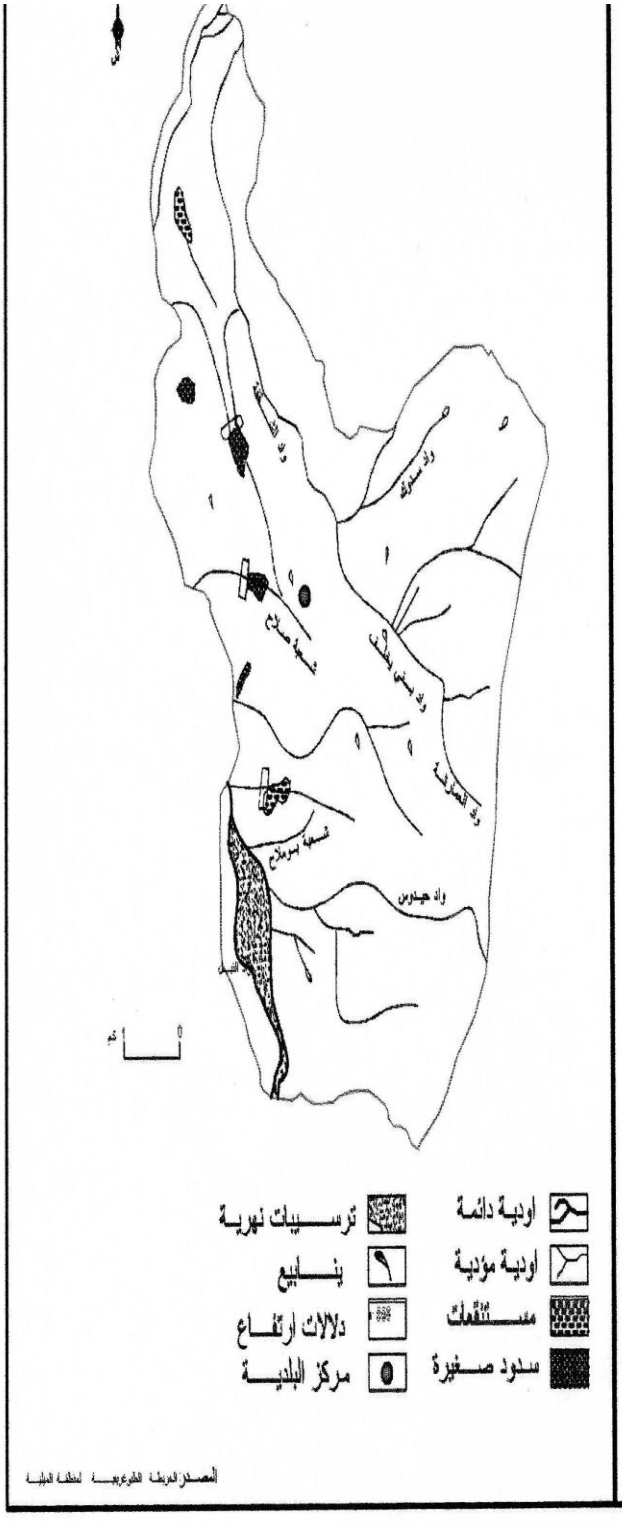

2-1-2 واد الشفقة:

يجري موازي لواد النيل ويقع في شرقه، ويتصل به في الشمال بالقرب من التجمع الثانوي جيمار حيث يصبح يسمى واد سعيود.

2-2 المياه الجوفية:

البلدية بها سماط مائي رسوبي معتبر، وهو سماط واد النيل يقدر مخزونه الاحتياطي السنوي بـــ20 مليون م^3 وهو يشمل كل من بلديات الطاهير والشقفة ووجانة والقنار.

3- الدراسة المناخية : نطاق بيومناخي رطب

3-1 التساقط :

بلدية الشقفة من أهم المناطق الممطرة في الجزائر حيث تتلقى كمية تتراوح بين 1000-1300ملم سنويا.

جدول رقم (05) : المعدل الشهري للتساقط للفترة (1988 – 1998) لمحطة جيجل

الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المجموع
كمية التساقط (ملم)	94.16	127.8	80.5	187.5	117.16	127.66	100.66	95.66	65.33	17.16	1.5	3.66	1018.75

المصدر : ANRH سنة 2009

من الجدول رقم (05) والشكل رقم (07) يتبين أن المنطقة ذات تساقط معتبر ولكن غير منتظم، وهي تتوزع كما يلي: أكبر كمية تتلقاها المنطقة في فصل الشتاء وتقدر بـــ 432.32 ملم أي ما يعادل 42% من إجمالي التساقط، يليها فصل الخريف حيث يصل التساقط إلى 302.46ملم أي ما يعادل 29.69% من إجمالي التساقط، ثم فصل الربيع بكمية تقدر بـــ 261.65ملم بنسبة تقدر بـــ25.68% من إجمالي التساقط، وأخيرا فصل الصيف الذي يمتاز بالجفاف لا يستقبل سوى 22.32ملم أي 2.19%من إجمالي التساقط.

شكل رقم (07)

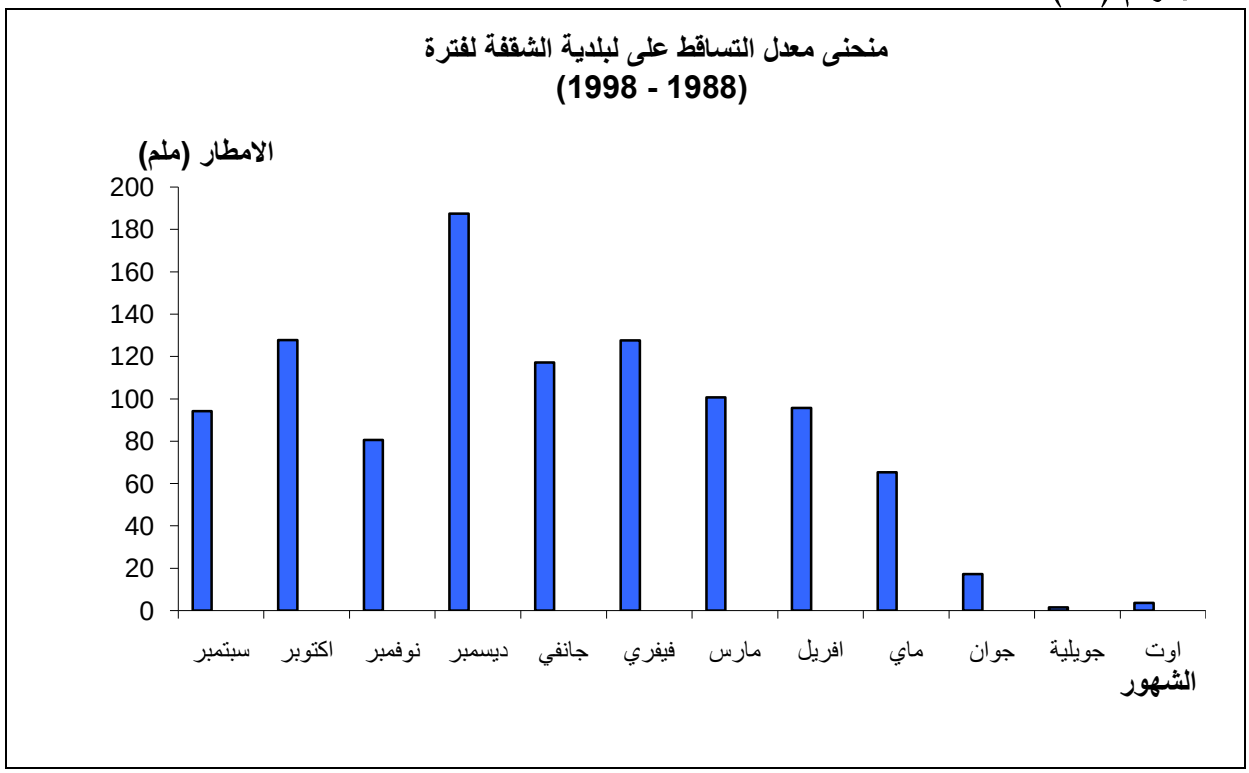

2-3 الحرارة :

على عكس معطيات التساقط تعرف درجة الحرارة ارتفاعا في فصل الصيف وانخفاضا نسبيا في الشتاء.

جدول رقم (06) : المتوسط الشهري لدرجة الحرارة للفترة (1987 – 1997) لمحطة جيجل.

الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المتوسط ط
درجة الحرارة (م°)	23.03	20.57	16.3	13.22	12.63	11.46	13.61	14.9	17.36	21.38	24.5	25.81	17.90

المصدر: ANRH سنة 2009

ومن الجدول رقم (06) والمنحنى رقم(08) نميز فترتين:

1-2-3 الفترة الباردة:

تكون فيها درجة الحرارة تحت المعدل السنوي الذي يقدر بـــ 17.90 م°، وتدوم 7 أشهر من شهر نوفمبر إلى شهر ماي.

2-2-3 الفترة الساخنة:

تكون فيها درجة الحرارة أكبر من المعدل السنوي وتدوم 5 أشهر، من شهر جوان إلي شهر أكتوبر.

شكل رقم (08)

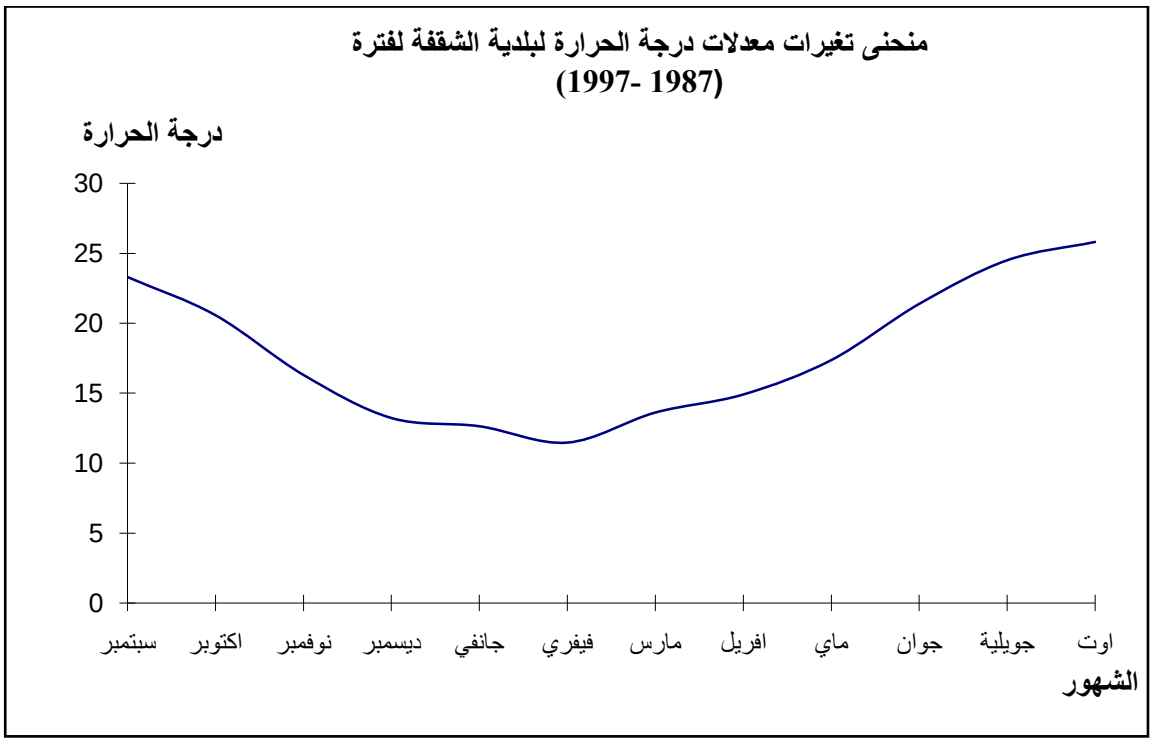

3-3 العلاقة بين التساقط والحرارة "منحنى قوسن":

1-3-3 الفترة الرطبة:

تمتد على مدى 8 أشهر من شهر أكتوبر إلى شهر ماي.

2-3-3 الفترة الجافة:

وهي تدوم 4 أشهر من شهر جوان إلى شهر سبتمبر.

4-3 الرياح:

البلدية تسودها رياح بحرية شمالية شرقية، وكذلك شمالية غربية، فيما يخص رياح السيروكو فتهب 22 يوم/السنة.

شكل رقم (09)

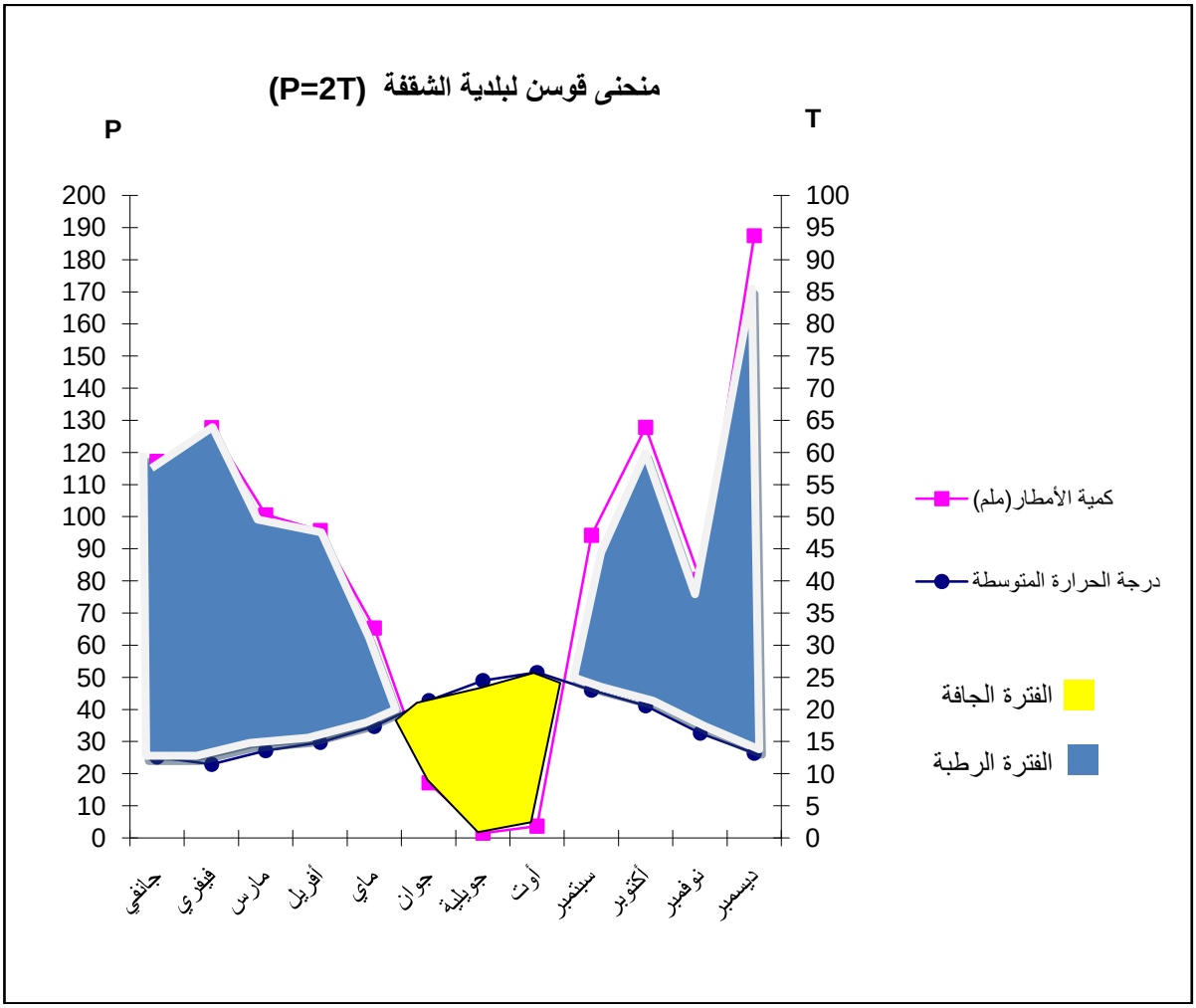

خلاصة الجزء الأول :

تبعا لما سبق ذكره من أهم العناصر الطبيعية التي تشكل في مجموعها عوامل متفاعلة مع بعضها البعض والتي اعددها في 3 مجالات مختلفة وغير متجانسة والجدول التالي يبرز خصائص كل وسط.

بلديـــة شلغوم العيد	بلديـــــــة صالح بوالشعور	بلديـــــــة الشقفة	الصفات المشتركة
تقع في السهول العليا.	إحدى بلديات حوض الصفصاف وسط سهلي، سهل المنفذ.	إحدى بلديات سهل جيجل.	كثرة السهول.
شبكة هيدروغرافية كثيفة نوعا ما.	شبكة هيدروغرافية كثيفة.	شبكة هيدروغرافية جيدة.	وجود المياه.
مناخ شبه جاف بتساقط لا يتعدى 380 ملم.	مناخ شبه رطب.	مناخ رطب بتساقط كبير يفوق 1000 ملم.	ــــــــــــ
وحدة طبيعية متجانسة وسط سهلي متوسط الارتفاع.	وحدة طبيعية متجانسة و وسط سهلي قليل الارتفاع.	وحدة طبيعية متجانسة تتخلله بعض الكتل الجبلية.	وحدة طبيعية متجانسة.

المصدر: عمل شخصي سنة 2009

بعد معرفة مؤهلات وعوائق الوسط الطبيعي للبلديات الثلاث السؤال الذي يطرح نفسه كيف يتم استغلال هذه الأوساط؟

II توزيع الأراضي المستعملة زراعيا:

يعتبر النشاط الفلاحي أحد الركائز الرئيسية لبناء اقتصاد متوازن يتماشى والاحتياجات الغذائية للسكان.

وفي هذا العنصر حاولنا إظهار المؤهلات المتاحة لكل حوض إنتاج المتواجد بهته الأسواق للخضر والفواكه.

ولهذا الغرض تم الاعتماد على 4 مواسم الأخيرة (2004 – 2008) وبهذا يمكن إعطاء صورة عن تطور إنتاج خلال هته السنوات.

1- بلدية شلغوم العيد:

1-1 توزيع الأراضي المستعملة زراعية: سيطرة الحبوب

تبلغ المساحة المخصصة للزراعة للموسم الزراعي (2008 – 2009) 156515 هكتار، وهي موزعة كما سيظهر الجدول رقم (07).

جدول رقم (07): بلدية شلغوم العيد: توزيع الأراضي الزراعية للموسم الزراعي (2008 – 2009)

نوع المنتوج	المساحة (هـــ)	النسبة (%)
الحبوب	14000	89.45
الأعلاف	1350	8.63
الخضر	240	1.53
الأشجار المثمرة	61.5	0.39
المجموع	15651.5	100

المصدر: مندوبية الفلاحة شلغوم العيد سنة 2009

1-1-1 الحبوب:

تحتل المرتبة الأولى بمساحة قدرت بـــ 14000 هكتار أي ما يعادل 89.45% من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة وهذا راجع إلى عدة أسباب منها طبيعة المنطقة كما سبق الذكر، وكذلك ذهنية فلاح المنطقة، كما تعد المصدر الأساسي للغذاء ولها مدخول جيد وغيرها.

2-1-1 الأعلاف:

وهي تأتي في المرتبة الثانية إذ خصص لها مساحة قدرها 1350 هكتار أي ما يعادل 8.63% من إجمالي المساحة في الزراعة وهي مخصصة أكثر لتغذية الماشية.

3-1-1 الخضر:

خصص لها مساحة 240 هكتار وبذلك هي في المرتبة الثالثة أي ما يعادل 1.53% من إجمالي المساحة المستعملة في الزراعة، وهي تعتبر مساحة صغيرة لا توحي بوجود سوق الجملة للخضر والفواكه.

4-1-1 الأشجار المثمرة:

وهي في المرتبة الأخيرة بمساحة 61.5 هكتار أي ما يعادل 0.39% من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة.

2-1 توزيع مساحة إنتاج و مردود المزروعات:

في هذا الجانب نخص بالدراسة تطور مساحة وإنتاج مردود الخضر والأشجار المثمرة خلال 4 المواسم الأخيرة (2004 - 2008) لأنهما يخدمان الموضوع المتناول.

1-2-1 الخضـــــر:

من الجدول رقم (01) بالملحق يلاحظ أن المساحة المخصصة لزراعة الخضر ضعيفة وهي متغيرة من سنة إلى أخرى إذ بلغ المتوسط 4 مواسم الأخيرة 219.12 هــ، أما الإنتاج فنجد أكبر قيمة كانت في الموسم الفلاحي (2005–2006) بـــ50140 قنطار، أما معدل الإنتاج فبلغ 42324.5قنطار، ومن جهة أخرى نجد أن البطاطا أخذت الحصة الأكبر من بين المنتجات إذ نجدها على التوالي 180هــ، 170 هــ، 164.5 هــ، 165 هــ، أي بمعدل 169.87 هــ، أما بقية المنتجات فتتراوح مساحتها ما بين 1 إلى 18 هــ.

أما المردود فهو جيد لأغلب المنتجات خاصة البطاطا، البصل، اللفت، على التوالي 258.75ق/هــ، 208.2 ق/هــ، 170.17 ق/هــ، أما أضعفهم هو الخس حيث بلغ معدل مردوده بـــ 37.14ق/هــ.

2-2-1 الأشجار المثمرة:

من الجدول رقم (02) بالملحق نجد الأشجار المثمرة بلدية شلغوم العيد تتمثل في الأشجار المثمرة ذات النواة خاصة منها المشمش وأشجار المثمرة ذات البذرة خاصة منها التفاح والإيجاص

واللوز، وتقدر معدل مساحة الأشجار المثمرة في بلدية شلغوم العيد 52.83هـــ، وبلغ معدل الإنتاج قرابة 555قنطار، رغم أن المساحة صغيرة جدا إلا أنها في تزايد مستمر خاصة بعد منح للفلاحين القروض والتشجيع من طرف الدولة، أما المردود فهو ضعيف يتراوح ما بين (4.48 – 40) ق/هـــ.

شكل رقم (10)

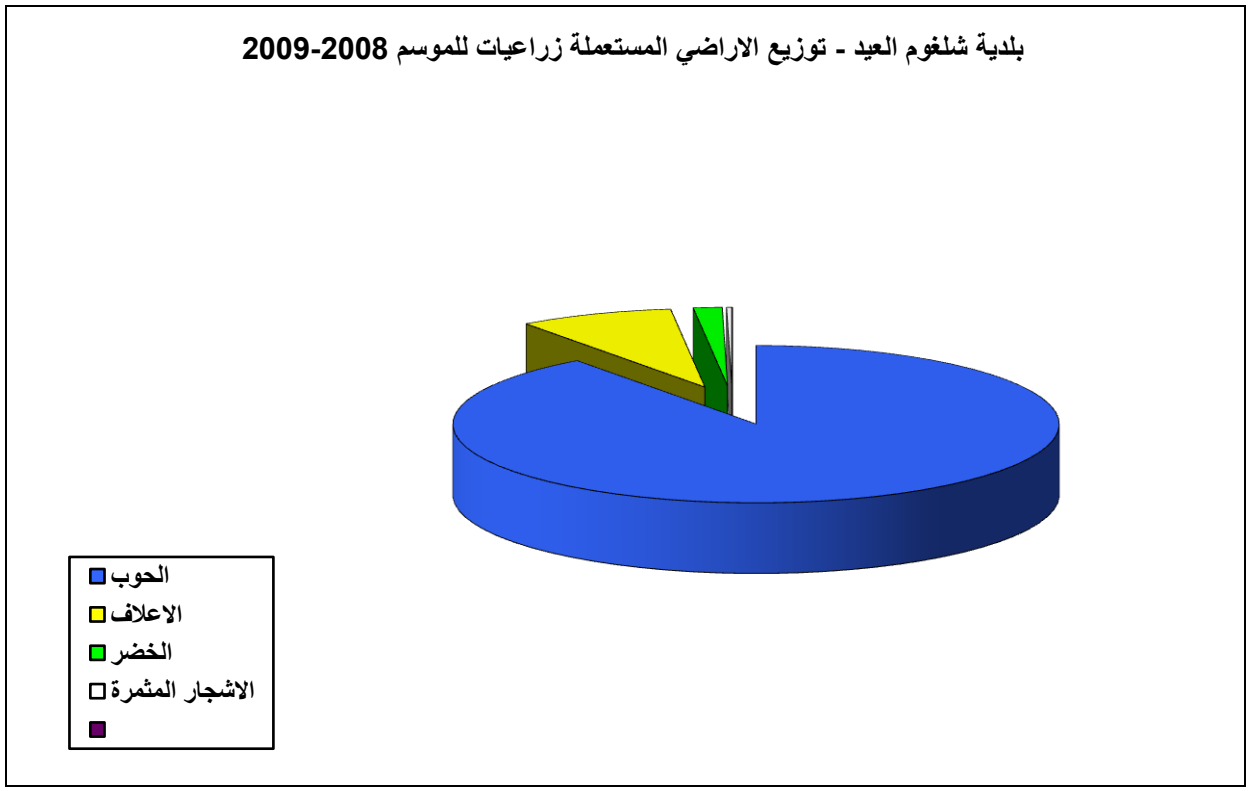

2- بلدية صالح بوالشعور:

2-1 توزيع الأراضي المستعملة زراعيا: سيطرة الحبوب:

جدول رقم (08): بلدية صالح بوالشعور: توزيع الأراضي المستعملة زراعيا للموسم الزراعي (2009 – 2008)

نوع المنتوج	المساحة (هــ)	النسبة(%)
الحبوب	1820	36.11
الأعلاف	1200	23.81
الخضر	1200	23.81
الأشجار المثمرة	689.5	13.68
البقول الجافة	130	2.58
المجموع	5039.5	100

المصدر:مندوبية الفلاحة صالح بوالشعور سنة 2009

من الجدول رقم (08) نلاحظ أن المساحة المخصصة للزراعة في الموسم الزراعي (2008-2009) هي 5039.5هــ وهي موزعة كما يلي :

2-1-1 الحبوب :

تحتل الحبوب المرتبة الأولى بمساحة 1820 هكتار أي بما يعادل 36.11% من إجمالي المساحة المستعملة في الزراعة.

2-1-2 الخضر:

تأتي في المرتبة الثانية إذ خصص لها مساحة 1200 هكتار أي ما يعادل 23.81% من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة.

2-1-3 الأعلاف:

وهي تشغل نفس مساحة الخضر.

2-1-4 الأشجار المثمرة:

تحتل مرتبة الرابعة بمساحة 689.5 هكتار أي ما يعادل 13.68% من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة.

2-1-5 البقول الجافة:

تأتي في المرتبة الأخيرة بمساحة 130 هكتار أي ما يعادل 2.58% من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة.

2-2 توزيع مساحة إنتاج و مردود المزروعات:

بالرغم من أن أكبر مساحة هي مخصصة لزراعة الحبوب والأعلاف إلا أنها قليلة بالنسبة إلى بلدية شلغوم العيد.

وفي بلدية صالح بوالشعور نجد فلاحوها يتجهون إلى زراعة الخضر بأنواعها المعروفة الموسمية والمبكرة و المتأخرة (هاتان الأخيرتين أقل أهمية من الزراعة الموسمية من حيث المساحة)، بالإضافة إلى زراعة الأشجار المثمرة وتساعدها في ذلك الظروف الملائمة لمثل هته الزراعات.

2-2-1 الخضر:

من الجدول رقم (03) بالملحق يلاحظ أن المساحة المخصصة لزراعة الخضر غير ثابتة حيث بلغت على التوالي 1048هـ، 1334هـ، 1252هـ، 1380هـ، خلال المواسم الأربعة الأخيرة إذ قدر معدل المساحة 1262.5 هـ.

أما الإنتاج فهو في تزايد مستمر خلال المواسم الأربعة الأخيرة وهو على التوالي 128596 ق، 220217 ق، 235000ق، 254779ق.

ومن جهة أخرى تعرف زراعة الخضر في المنطقة تنوعا وتعددا، حيث نجد أن أكبر مساحة خصصت لزراعة البصل حيث تطورت مساحته خلال الموسم على التوالي 250 هـ، 350 هـ، 300هـ، 410هـ، أي بمعدل 327.5هـ، ثم يليه البطاطا بمساحة 200هـ، 240هـ، 240هـ، 220هـ، على التوالي خلال المواسم الأربعة الأخيرة أي بمعدل 225 هكتار، ثم زراعة الجزر التي خصص لها على التوالي 70هـ، 100هـ، 80هـ، 130هـ، أي بمعدل يقدر بـ 95 هكتار، وبقية الخضر التي خصص لها ما بين (1- 80) هـ كالطماطم، فاصوليا خضراء، بطيخ، الفلفل بنوعيه وغيرها.

فيما يخص المردود فهناك منتجات لها مردود عالي (الخرشف، البصل، شفلور، البطاطا، الكرنب، الطماطم، الجزر) إذ يتعدى المردود 163 ق/هـ، أما المنتجات الأخرى(الفاصوليا الخضراء، الفلفل بنوعيه) فلها مردود ضعيف يقل عن 50 ق/هـ .

2-2-2 الأشجار المثمرة:

2-2-2-1 الحوامض:

من خلال الجدول رقم (04) بالملحق يلاحظ أن المساحة المخصصة لهذا النوع في تزايد مستمر إذ نجد 202 هــ في الموسم (2004 – 2005)، و 203.6 هــ منها 202.5 هــ منتجة في الموسم (2005– 2006) و 207.5 هــ منها 203 هــ منتجة موسم (2006 – 2007)، وفي موسم (2007– 2008) قدرت المساحة 214 هــ منها 203 هــ منتجة.

نجد أن البرتقال يحظى بأهمية كبيرة إذ بلغ متوسط مساحته المنتجة خلال الأربع مواسم الأخيرة 142.25هــ ثم يليها الكلمنتين التي يتراوح معدل مساحتها 46.5هــ ثم الليمون والتي خصص لها 7.5 هــ و أخيرا المندرين بمساحة 6.5 هــ.

فيما يخص الإنتاج الكلي فقدر على التوالي 30200 ق، 23700 ق، 25260 ق، 25360 ق، فيما يخص المردود وهو مقبول خاصة البرتقال والمندرين على التوالي 144.15 ق/هــ، 138.46 ق/هــ، أما الكليمنتين والليمون فهما أقل مردود بــ 88.71ق/هــ، 80 ق/هــ على التوالي.

2-2-2-2 الأشجار المثمرة:

من خلال الجدول رقم (05) بالملحق يلاحظ أن المساحة المخصصة لها في تزايد من سنة إلى أخرى حيث قدر معدل المساحة المنتجة بــ 97.13 هــ.

أما الإنتاج فهو في تزايد مستمر عدا الموسم الفلاحي (2006 - 2007) الذي عرف تناقص بمقدار 215 ق عن الموسم (2005 - 2006)، وبلغ معدل الإنتاج خلال أربع مواسم 8798.75 قنطار.

أما المردود فهو عالي بالنسبة لكل الأنواع بحيث يفوق 91 ق/هــ، باستثناء اللوز الذي قدر معدل مردوده 22.5 ق/هــ .

2-2-2-3 عنب المائدة :

من الجدول رقم (06) بالملحق يلاحظ أن عنب المائدة يعرف استقرار من حيث المساحة خلال المواسم الأربعة التي قدرت بــ 10هكتار، أما المنتوج فهو كذلك عرف استقرار في الموسمين الأولين بــ1000ق، أما المواسم(2006 – 2007) فأصبح 1100 ق، ليبلغ أقصى كمية له في الموسم الأخير الذي قدر بــ 1165 ق.

4-2-2-2 البقول الجافة:

من خلال الجدول رقم (07) بالملحق يلاحظ أن هناك نوعين فقط من البقول الجافة وتتمثل في الفول والحمص، حيث نجد أن الفول له مساحة أكبر من الحمص، فمعدل مساحة الفول قدرت بـــ90.25 هـــ أما الحمص فقدرت بـــ 24.5 هـــ.

فيما يخص الإنتاج فهو يعرف تزايدا مستمرا حيث قدر 490ق، 520ق، 1000ق، 1200ق، على التوالي خلال المواسم الأربعة الأخيرة، أما المردود فهو ضعيف يتراوح بين(6 – 10) ق/هـــ.

شكل رقم (11)

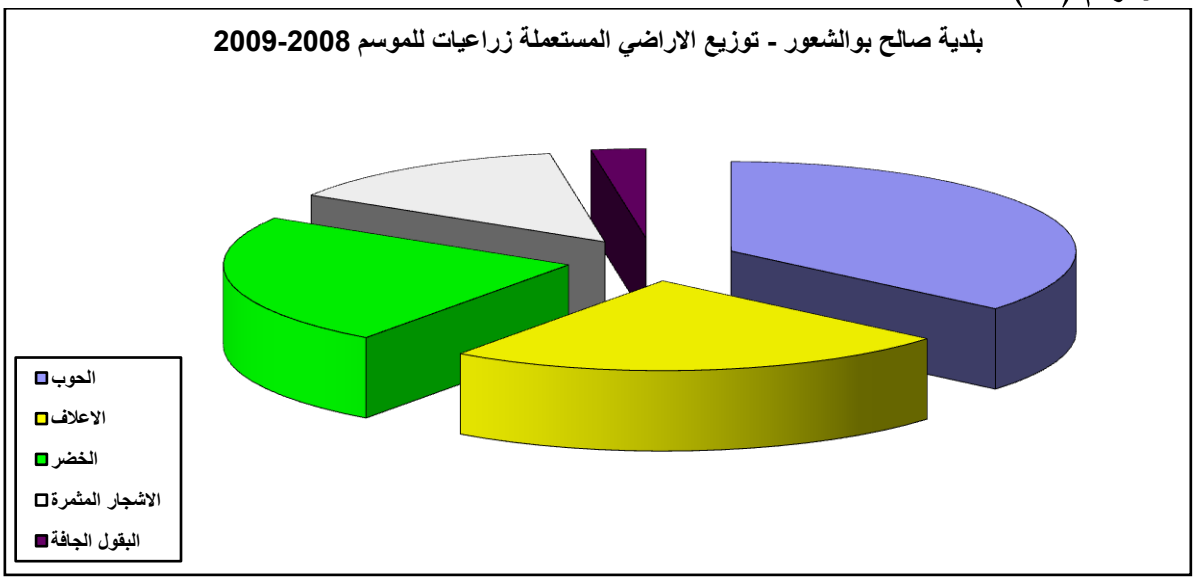

3- بلدية الشقفة:

1-3 توزيع الأراضي المستعملة زراعيا: سيطرة الخضر

تبلغ المساحة المخصصة للزراعة للموسم الزراعي (2008 – 2009) في بلدية الشقفة بـــ 1089.39هـــ وهي اقل من البلديات الثلاث المدروسة وهي موزعة كما يلي :

جدول رقم (09) بلدية الشقفة توزيع الأراضي المستعملة زراعيا للموسم الزراعي (2008 – 2009)

نوع المنتوج	المســـاحة (هـــ)	النسبة (%)
الخضر	700.25	64.28
الأشجار المثمرة	316.14	29.02
البقول الجافة	45	4.13
الأعلاف	28	2.75
المجموع	1089.39	100

المصدر : مندوبية الفلاحة الطاهير سنة 2009

1-1-3 الخضر:

تحتل المرتبة الأولى بمساحة 700.25 هكتار أي ما يعادل 64.28% من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة.

2-1-3 الأشجار المثمرة:

تأتي بعد زراعة الخضر، حيث خصص لها مساحة 316.14 هكتار أي ما يعادل 29.02% من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة.

3-1-3 البقول الجافة:

تحتل المرتبة الثالثة بمساحة بلغت 45 هكتار أي ما يعادل 4.13% من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة.

4-1-3 الأعلاف:

تأتي في المرتبة الأخيرة وخصص لها مساحة قدرت بـــ 28 هكتار أي ما يعادل 2.75% من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة.

2-3 توزيع مساحة الإنتاج والمردود

1-2-3 الخضر:

تحظى زراعة الخضر بأهمية كبيرة من طرف فلاحي المنطقة وهذا راجع لطبيعة المنطقة من جهة، والأرباح المادية الكبيرة من جهة أخرى.

وزراعة الخضر في بلدية الشقفة تعرف عدة أصناف وهي الخضراوات الحقلية والمبكرة والمتأخرة والمحمية، مما أدى إلى توفر الخضر تقريبا على مدار السنة في بلدية الشقفة والبلديات المجاورة، وهو مشجع لخلق سوق الجملة للخضر والفواكه.

من الجدول رقم (08) بالملحق نجد أن المساحة الإجمالية المخصصة للخضر في بلدية الشقفة هي على التوالي 526.6 هـــ، 482.88 هـــ، 511.16 هـــ، 624.92 هـــ، أي بمعدل 540.64 هـــ.

إذ نجد زراعة الفلفل بنوعيه تأتي في مقدمة هته الخضر بـــ 163.76 هـــ، تليها كل من الفاصوليا، والجريوات، والكرمبيط، على التوالي 60.25 هـــ ، 52.9 هـــ، 42.5 هـــ، ثم بقية الخضر الأخرى التي تتراوح مساحاتها بين (4 – 30) هـــ.

أما إجمالي الإنتاج فبلغ على التوالي 113027 ق، 119570ق، 112990ق، 147035ق.

فيما يخص المردود فهناك منتجات ذات مردود عالي أكثر من 300ق/هـــ (نخص بالذكر الطماطم، الفلفل بنوعيه، الخيار)، ومنتجات لها مردود متوسط يتراوح ما بين(130 - 140)ق/هـــ كالبطاطا والكرمبيط وبقية المنتجات التي تتميز بمردود ضعيف أقل من 100 ق/هـــ.

2-2-3 زراعة الأشجار المثمرة:

1-2-2-3 الحوامض:

لا تعرف زراعة الحوامض اهتمام كبير من طرف فلاحي المنطقة بالرغم من تواجدها في نطاقها الإيكولوجي المناسب.

من الجدول رقم (09) بالملحق يلاحظ أن معدل مساحة الحوامض بلغ 11.14هـــ منها 6.4هـــ منتجة وقدر معدل الإنتاج 664 ق خلال المواسم الأربعة المدروسة.

أما المردود فهو مقبول يتراوح بين (86.25 – 137.5) ق/هـــ .

3-2-2-2 الأشجار المثمرة:

من خلال الجدول رقم (10) بالملحق نجد أن مساحة الأشجار المثمرة ببلدية الشقفة تتراوح بين (2 – 29.15) هــ وتشمل الأنواع التالية التين، المشمش، الكرز، الرمان، الخوخ، الإيجاص، التفاح، البرقوق، اللوز.

أما الإنتاج الكلي هو على التوالي 5640ق، 5239ق، 4293ق، 6764ق، خلال المواسم الأربعة الأخيرة.

أما المردود فهو متوسط يتراوح بين (11.25 – 72.95) ق/هــ .

3-2-2-3 العنب المائدة :

من خلال الجدول رقم (11) بالملحق يتبين إن اهتمام بهذا النوع ضعيف جدا في بلدية الشقفة، إذ بلغ معدل المساحة خلال المواسم الأربعة 2هــ منها 0.75هــ منتجة، أما الإنتاج فهو على التوالي 27ق، 30ق، 45ق، 60ق، خلال المواسم الأربعة الأخيرة أما معدل المردود العنب المائدة فبلغ 54 ق/هــ.

شكل رقم (12)

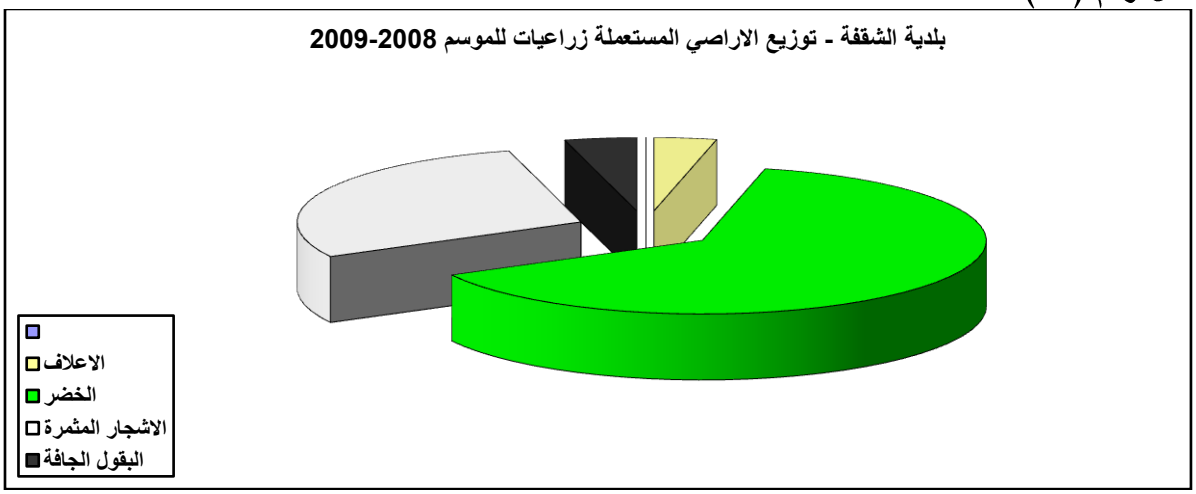

خلاصـــــــــــــــة الفصل:

خلال دراسة المؤهلات الزراعية استخلصنا وجود منطقتين مختلفتين تماما:

المنطقة الأولى تتميز بمؤهلات زراعية هائلة وتمثلها كل من منطقة صالح بوالشعور (إحدى مناطق حوض الصفصاف)، ومنطقة الشقفة التي تتواجد في سهل جيجل وذلك لتوفرهما على تربة غنية ومناخ ملائم ووفرة المياه التي تشجع على القيام بزراعات متنوعة وكثيفة.

المنطقة الثانية تتميز بمحدودية المؤهلات الطبيعية التي انعكست على الجانب الزراعة هي منطقة شلغوم العيد التي يطغى عليها زراعة الحبوب.

هل المؤهلات الزراعية ستحدد أهمية السوق الجملة للخضر والفواكه ؟ أم هناك أسباب أخرى تماما هي التي ستحدد أهميته؟

الفصل الثالث: المؤهلات البشرية والاقتصادية

تعتبر الدراسة العامة للخصائص البشرية من الدراسات الهامة جدا التي يجب التطرق إليها في مجال التنمية المجالية لمحو الكثير من المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، إذ على ضوئها تحدد وترسم معالم التغيرات التي تتبع في الوقت الحالي والمستقبلي، سعيا لإيجاد مجال متكامل مبني على أسس منطقية تنطلق من واقع ما هو موجود، خاصة أن الإنسان هو المؤثر الأساسي في تنظيم وهيكلة المجال، وفي هذا الفصل قمنا بدراسة عنصرين أساسين:

الدراسة الديموغرافية

التركيب الاقتصادي

أولا : الدراسة الديموغرافية

يحكم العنصر الديموغرافي بشكل كبير في كل عمل متعلق بتهيئة وفي تحديد إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن النمو الديموغرافي يؤثر مباشرة على مجموع القطاعات الاقتصادية وله نتائج متعددة الأوجه على الشغل، الاستهلاك، التعليم، الصحة، و....الخ، ولهذا فإن دراسة تطور السكان تمثل أفضل قاعدة لتقدير مختلف حاجيات السكان اليومية.

1- التوزيع المجالي للسكان:

تسمح دراسة توزيع السكان بالوقوف على خصوصيات المجال من حيث التواجد البشري وماله من علاقة بالمحيط الاقتصادي، ولدراسة وفهم توزيع السكان بالبلديات المدروسة، تم الاعتماد على ثلاث فترات تعدادية متتالية (1987، 1998، 2008) قصد الوقوف على حركية السكان داخل مجال الدراسة.

بلدية شلغوم العيد: تفريغ مستمر للمناطق المبعثرة:

1-1 التوزيع المجالي سنة 1987 :

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ أن التوزيع المجالي بهته البلدية يطغى عليها الجانب الحضري وهم يقطنون عاصمة البلدية وذلك بتركز سكاني بلغ61.9 % من إجمالي السكان البلدية أي 29711 نسمة، وهذا راجع للوضعية الإدارية التي تتميز بها (دائرة) مما جعلها منطقة استقطاب ليس على مستوى البلدية فحسب بل وحتى المناطق المجاورة.

أما المنطقة المبعثرة فبلغ عدد سكانها 13297 نسمة أي ما يعادل 27.73% من إجمالي البلدية، أما التجمعات الثانويةفنسبة التركز السكاني بها 10.32% من إجمالي السكان.

2-1 التوزيع المجالي لسنة 1998:

من خلال الجدول رقم (11) يتضح أن الوضعية السابقة لم تتغير كثيرا إلا بعض التغيرات الطفيفة، التي أدت إلى تناقص في نسبة التركز السكاني في المنطقة المبعثرة إلى 22.60% من إجمالي سكان البلدية، وهو لصالح التجمعات الثانوية التي ارتفعت نسبة تركزها إلى 14.45% من إجمالي السكان، ويبقى التجمع الرئيسي يهيمن على التوزيع المجالي للسكان بنسبة 62.65% من السكان.

3-1 التوزيع المجالي لسنة 2008:

من خلال الجدول رقم (12) يتضح لنا استمرار تفريغ المنطقة المبعثرة من السكان لصالح التجمع الرئيسي والتجمعات الثانوية، وذلك رغم مجهودات الدولة للحد من ظاهرة النزوح الريفي، والجدير بالذكر ترقية دوار الجوانج إلى تجمع ثانوي لذلك وجدنا أن نسبة التجمعات الثانوية ارتفعت إلى 19.57% بعدما كانت في المرحلتين السابقتين تقتصر على تجمع ثانوي واحد وهو جامع لخضر.

بلدية صالح بوالشعور: من التبعثر إلى التجمع

1-1 التوزيع المجالي للسكان لسنة 1987:

من خلال الجدول رقم (10) يتضح أن التوزيع المجالي للسكان ببلدية صالح بوالشعور في هته الفترة تميز بنسبة تركز سكاني متقاربة نوعا ما بين التجمع الرئيسي والمناطق المبعثرة.

التجمع الرئيسي: بلغ عدد السكان 9505 نسمة أي ما يعادل 49.29% من إجمالي سكان البلدية.

المناطق المبعثرة: بلغ سكانها 9356 نسمة أي ما يعادل 48.52% من إجمالي سكان البلدية.

التجمعات الثانوية: تأتي في المرتبة الأخير بعدد سكان قدر بـــ 422 نسمة أي ما يعادل 2.19% من إجمالي سكان البلدية.

2-1 التوزيع المجالي لسنة 1998:

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ انخفاضا في نسبة التشتت والتوجه نحو التمركز، حيث تراجعت نسبة سكان المنطقة المبعثرة من 48.52% إلى 28.89% من جهة، وتناقص عدد سكانها من 9356 نسمة إلى 7515 نسمة، وارتفاعها في نسبة سكان التجمع الرئيسي والتجمعات الثانوية على التوالي 52.68%، 18.43%، وهو ما يفسر توجه كل الاهتمام نحو المركز الرئيسي للبلدية كمظهر من مظاهر التحضر بتوفير مجموعة كبيرة من الهياكل مع إهمال شبه تام للأوساط الريفية.

3-1 التوزيع المجالي 2008:

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن هناك ثبات نوعا ما على الوضعية السابقة، وذلك للحد من ظاهرة النزوح الريفي الذي عرفته البلدية في المرحلة السابقة، نظرا للمجهودات والمساعي الجبارة المبذولة من طرف الدولة وذلك بمحاولة تثبيت سكان الريف خلال هته العشرية نذكر منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الريفية، والتجديد الريفي.

الشققة: من التبعثر إلى التمركز

1-1 التوزيع المجالي للسكان لسنة 1987:

من الجدول رقم (10) يتضح أن البلدية يغلب عليها الطابع الريفي، إذ نجد أكثر من نصف سكانها يقطنون المناطق المبعثرة وهم موزعون كما يلي:

المناطق المبعثرة: تحتل المرتبة الأولى بعدد سكان بلغ حوالي 19762 نسمة أي ما يعادل 54.61% من إجمالي السكان.

التجمعات الثانوية: وهو في المرتبة الثانية بعدد سكان يبلغ 6391 نسمة أي ما يعادل 27.35% من إجمالي السكان.

التجمع الرئيسي: يأتي في المرتبة الأخيرة حيث بلغ عدد سكانه 4997 نسمة أي ما يعادل 18.04% من إجمالي السكان.

2-1 التوزيع المجالي للسكان سنة 1998: تجانس في المناطق الثلاثة

من الجدول رقم (11) نلاحظ وجود تغيرات طرأت على التوزيع المجالي للسكان، حيث نجد تجانس في التوزيع المجالي للسكان، نظرا لتفريغ المنطقة المبعثرة، ويتوزع كما يلي:

التجمع الرئيسي: بلغ سكانه 10020 نسمة أي ما يعادل 39% من إجمالي سكان البلدية، وذلك لتوفر التجهيزات والهياكل القاعدية الضرورية.

المناطق المبعثرة: عرفت تراجع في عدد سكانها، الذين بلغوا 7920 نسمة أي ما يعادل 30.33% من إجمالي البلدية، هذا التراجع يفسر بالهجرة الجماعية خاصة نحو المركز وذلك لانعدام الأمن وافتقار تلك المناطق إلى ضروريات الحياة من طريق، مدرسة...الخ.

التجمعات الثانوية: أصبحت في المرتبة الأخيرة بالرغم من الزيادة في عدد سكانها ونسبتهم حيث قدروا بـــ 7752 نسمة أي ما يعادل 30.17% من إجمالي السكان، خاصة التجمع الثانوي جيمار الذي يحتوي على أخصب الأراضي بالإضافة إلى سوق الجملة للخضر والفواكه.

3-1 التوزيع المجالي لسنة 2008 :

من الجدول رقم (12) نلاحظ تغيرات جذرية حدثت على التوزيع المجالي للسكان، وذلك باستمرار تفريغ السكان من المناطق المبعثرة التي أصبح تركز السكان فيها يعادل 8.42% من إجمالي سكان البلدية، على الرغم من الجهود والمساعي المبذولة من طرف الدولة، للحد من استفحال ظاهرة النزوح الريفي.

أما التجمع الرئيسي فمازال يعرف زيادة كبيرة في عدد السكان الذين بلغوا 15711 نسمة أي ما يعادل 59.36% من إجمالي السكان.

أما سكان التجمعات الثانوية فبقوا محافظين تقريبا على نسبتهم على الرغم من زيادتهم التي وصلت إلى 8520 نسمة أي ما يعادل32.21%.

جدول رقم (10): مراكز الدراسة – التوزيع السكاني للسكان سنة 1987

التجمعات البلديات	التجمع الرئيسي		التجمعات الثانوية		المناطق المبعثرة		إجمالية السكان	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
شلغـــوم العيد	29711	61.95	4949	10.32	13297	27.73	47957	100
صالح بوالشعور	9505	49.29	422	2.19	9356	48.52	19283	100
الشقفـــة	4217	18.04	6391	27.35	12762	54.61	23370	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS سنة 2009

جدول رقم (11) : مراكز الدراسة – التوزيع المجالي للسكان سنة 1998

التجمعات البلديات	التجمع الرئيسي		التجمعات الثانوية		المناطق المبعثرة		إجمالية السكان	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
شلغـــوم العيد	41733	62.65	9826	14.75	15055	22.60	66614	100
صالح بوالشعور	13704	52.68	4796	18.43	7515	28.89	26015	100
الشقفـــة	10020	39	7752	30.17	7920	30.83	25692	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS سنة 2009

جدول رقم (12): مراكز الدراسة – التوزيع المجالي للسكان 2008

التجمعات البلديات	التجمع الرئيسي		التجمعات الثانوية		المناطق المبعثرة		إجمالية السكان	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
شلغـــوم العيد	54431	65.93	15284	18.51	12839	15.56	82554	100
صالح بوالشعور	16723	56.26	5818	19.57	7181	24.16	29722	100
الشقفـــة	15711	59.36	8526	32.21	2229	8.42	26466	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS سنة 2009

2- التطور السكاني[10]:

يشكل معدل النمو السكاني أهم المؤشرات الديموغرافية التي تبرز مدى وتيرة حركة السكان، ويعطى لنا تغيرات عن وضعية السكان الاقتصادية و الاجتماعية و لإبراز هته الظواهر.

وأمام غياب المعطيات حول البلدية ككل أخذنا التطور السكاني لتجمع الرئيسي وذلك من خلال الجداول رقم (13) و(14).

مركز شلغوم العيد:

لقد عرفت مدينة شلغوم العيد تطور سكاني مهما بعد الاستقلال، حيث أصبحت منطقة مستقطبة للسكان من مختلف المناطق المجاورة، وهذا راجع لعوامل مختلفة حسب كل مرحلة من مراحل نمو المدينة.

2-1 مرحلة 1954 - 1966:

عرفت المدينة فيها تطور سريعا حيث ارتفع عدد السكان من 6800 نسمة سنة 1954 إلى 14693 نسمة سنة 1966 وهذا بمعدل نمو قدر بـــ 6.36%، وهو جد مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني المقدر بـــ 2.9%، ويعود ذلك إلى النزوح الريفي الكبير التي عرفته المدن الجزائرية خاصة لتوفر المدن على المساكن الشاغرة بعد رحيل الأوربيين عنها، وكذلك توفرها على مختلف المرافق العمومية والهياكل القاعدية، مما جعلها مستقطبة لهجرات جماعية خاصة من الأرياف التي كانت تعيش حياة صعبة من القهر و الفقر، حيث قدر معدل صافى الهجرة 75.55% .

2-2 مرحلة 1966 - 1977:

استمرار تزايد سكان المدينة الذي بلغ في هته الفترة 21711 نسمة والملاحظ في هته الفترة أن معدل النمو الذي بلغ 3.46 % اقل من المعدل الوطني الحضري والذي قدر بـــ 5.46%، قد انخفض تقريبا بنصف ما كان عليه في الفترة السابقة، ويفسر تناقص حدة النزوح الريفي في هته الفترة للإصلاحات التي عرفها الريف الجزائري خلال هته الفترة (خاصة الثورة الزراعية) .

[10] بالنسبة لمركز شلغوم العيد كانت المقارنة بواسطة معدل النمو الكلي الحضري الوطني

غير أن المدنية بقت تعرف نزوح ريفي وهذا بسبب الترقية الإدارية التي عرفتها في تلك الفترة (دائرة) مما خلف ديناميكية كبيرة اقتصادية واجتماعية كالمشاريع العمومية والسكنية وغيرها، وقدره الزيادة الطبيعية في هذه الفترة 6106 نسمة، بينما معدل صافي الهجرة فكان 3.93%.

3-2 مرحلة 1977 – 1987:

عرف المركز نوعا من الاستقرار مقارنة بالفترة السابقة ومعدل النمو الذي عرف تناقص طفيف بالمقارنة والذي قدر بـــ 3.34% لا يزال اقل من المعدل الوطني الحضري الذي يقدر بـــ5.4%، وهو راجع إلى الزيادة الطبيعية والتي قدرت بـــ 8335 ساكن بسبب تحسن الظروف المعيشية من جهة وكذلك لا يزال المركز يعرف الهجرة التي قدرت بـــ 759 ساكن بسبب الشغل خاصة لأن المنطقة تستقطب يد عاملة في الصناعة والبناء وغيرها من المجالات.

4-2 مرحلة 1987 –1998:

استمرارية في ازدياد عدد السكان، حيث كان عددهم سنة 1998 بـــ 41733 نسمة، إلا أن معدل النمو الذي بلغ 3.13% (أقل من المعدل الوطني الذي بلغ 3.56%) والزيادة الطبيعية في هته المرحلة عرفت تناقصا وقدر بـــ105 نسمة، أما معدل صافي الهجرة فكان سالبا وقدر بـــ -44.02%، هته النتائج تفسر بأن مدينة شلغوم العيد عرفت تشبع في مجالها فأصبحت طاردة للسكان خاصة إلى التجمع الثانوي جامع لخضر.

5-2 مرحلة 1998 – 2008:

الاستمرار على الوضعية السابقة رغم الزيادة في عدد السكان، حيث وصل عددهم 54431 نسمة سنة 2008 غير أن المدينة أصبحت طاردة للسكان بسبب تشبعها تماما، إذ لا يوجد أراضي للبناء وهذا ما يفسر معدل النمو والذي قدر بـــ 2.69% خلال هته الفترة (أقل من المعدل الوطني الذي قدر بـــ2.95%)، والزيادة الطبيعية التي بلغت-4081 نسمة ومعدل صافي الهجرة الذي قدر بـــ-64.18%.

1-2 مرحلة 1954 –1966:

عرف حجم السكان في هذه الفترة انفجارا حقيقا، حيث قدر سنة 1962 بـــ 4593 نسمة بعدما كان سنة 1954 يقدر بـــ 949 نسمة أي بفارق قدره 3644 نسمة، وبلغ معدل النمو 14.04% وهو أكثر من المعدل الوطني في هته الفترة بأكثرمن 4 مرات، كما تميزت هته الفترة بزيادة طبيعية تقدر بـــ388 نسمة، أما معدل صافي الهجرة فكان يقدر بـــ 343.09% وهو ما يفسر بالهجرة الجماعية بعد الاستقلال حاله حال مراكز واد الصفصاف.

2-2 مرحلة 1966 – 1977:

شهدت هته الفترة تراجعا كبيرا لمعدل النمو حيث أصبح 2.17% (أقل من المعدل الوطني 2.13%) من جهة ، ومن جهة أخرى عرف عدد السكان تزايد حيث قدر سنة 1977 بـــ 5822 نسمة وذلك بفارق بين الفترتين (1966 - 1977) بـــ 1229 نسمة ، أما نصيب الزيادة الطبيعية في هته الفترة بـــلغت 1909 نسمة، ومعدل صافي الهجرة بلغ - 14.80% (سالب) وهذا يفسر بأن المركز كان طارد للسكان خاصة تلك الفترة التي زامنت الثورة الصناعية وخلق أقطاب صناعية وكانت مدينة سكيكدة أحدها وبالتالي كانت الهجرة لإيجاد فرص العمل.

3-2 مرحلة 1977 – 1987:

خلافا ما كان في الفترة السابقة عرف معدل النمو في هته الفترة زيادة و ذلك بـــ 5.08% ليفوق المعدل الوطني 3.08%، وقدرت زيادة السكان بـــ3683 نسمة، فبلغت الزيادة الطبيعية في هته الفترة بـــ2063 نسمة وهذا راجع إلى التحسن في المعيشة، وبلغ معدل صافي الهجرة 27.82% وهته الهجرة تعود أساسا لقرب المركز من الحروش التي ترقت إلى دائرة وبذلك عرفت المنطقة تحسن اقتصادي بإنشاء عدة مشاريع اقتصادية واجتماعية هذا ما أدى إلى تثبيت السكان من جهة ومن جهة أخرى تعود إلى النزوح الريفي خاصة من مراكز البلديات التي تعاني من الفقر لاسيما في الأراضي الزراعية خاصة بلديات إقليم القل (عين ولبان، عين قشرة ..الخ)[11].

[11] بوشامة ليديا، مصدر سابق ص 77

4-2 مرحلة 1987 –1998:

تقهقر وتدني في معدل النمو في هته الفترة مقارنة بالفترة السابقة، والذي قدر بـــ 3.38% (مازال يفوق المعدل الوطني 3.56 %)، هذا راجع إلى انخفاض في حدة الهجرة حيث بلغ معدل صافي الهجرة 17.81% مما يدل أن المركز في طريقه نحو الاستقرار.

5-2 مرحلة 1998 – 2008:

عرف المركز في هته الفترة وتيرة نمو ضعيفة حيث قدر معدل نمو بـــ 2.01% حيث وصل عدد سكان سنة 2008 إلى 16723 نسمة، والتراجع الكبير لمعدل صافي الهجرة والذي قدر بـــ3.62%، بسبب التحسن الكبير الذي عرفته الأرياف في هته العشرية خاصة الجهود المبذولة للحد من ظاهرة النزوح الريفي واستقرار سكان الريف.

مركز الشقفة:

نظرا للنقص الكبير في المعطبات الخاصة بالتعدادات 1954، 1966 قمنا بدراسة ثلاثة مراحل الأخيرة.

2-1 مرحلة 1977 – 1987:

قدر عدد سكان المركز سنة 1987 بـــ 2990 نسمة بعدما كان 1822 نسمة سنة 1977، كما ميز هته الفترة معدل نمو قدر بـــ 5.08% (يفوق المعدل الوطني)، أما معدل صافي الهجرة خلال هته الفترة فقدر بـــ 28.05%، يفسر كل ذلك كون المركز يعرف نزوح ريفي كبير خاصة من الجبال التي تميزها الفقر الكبير وبذلك البحث عن العمل خاصة في ميدان الفلاحة.

2-2 مرحلة 1987 –1998:

عرف حجم السكان تطورا كبيرا خلال هته الفترة حيث بلغ 10020 نسمة سنة 1998 بفارق سكاني قدر بـــ 7030 نسمة من جهة، كذلك ميزتها وتيرة نمو سريعة حيث بلغ معدل نمو 11.62% (أكثر من المعدل الوطني)، وقد شهد المركز تدفق هجرات جماعية خاصة من الجبال القريبة من المركز التي عرفت ويلات الظروف القاسية والصعبة والمرتبطة بالظروف الأمنية حيث قدر معدل صافي الهجرة 180.19%.

2-3 مرحلة 1998 – 2008:

تزايد مستمر في عدد السكان الذي وصل 15700 نسمة سنة 2008 من جهة، ومن جهة أخرى تراجع في معدل النمو الذي بلغ في هته الفترة 4.6% (اكبر من معدل النمو الوطني)، هذا راجع إلى تناقص حدة النزوح الريفي خاصة بعد رجوع الأمن وبذلك كثير من العائلات رجعت إلى أراضيها، وكذلك الإصلاحات التي ميزت الريف الجزائري في العشرية الأخيرة، حيث بلغ معدل صافي الهجرة 23.05%.

جدول رقم (13): مراكز الدراسة: تطور عدد السكان و معدلات نموهم للفترة (1954 – 2008)

البلديات	عدد الســـــكان					معدلات النمـــــــــــو[12]				
	1954	1966	1977	1987	1998	2008	66/54	77/66	87/77	98/87	08/98
شلغوم العيد	6800	14693	21376	29711	41733	54431	6.63	3.46	3.34	3.13	2.69
صالح بو الشعور	949	4593	5822	9505	13704	16723	14.04	2.17	5.02	3.38	2.01
الشقفة	---	---	1822	2990	10020	15711	---	---	5.08	11.62	4.6

المصدر : أنجز حسب معطيات مختلف التعدادات سنة 2009.

1 حساب شخصي سنة 2009.

جداول رقم (14): التغيرات الديموغرافية نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة الديموغرافية

الفترة: 1954 – 1966

المراكز	التغيرات الديموغرافية	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة (%)
شلغوم العيد	7893	2783	5110	75.15
صالح بو الشعور	5644	388	3256	343.09
الشقفة	-	-	-	-

[12] : معدل النمو = $[\sqrt[n]{(P_1/P_0)} - 1 \times 100]$

P_0:التعداد المرحلة السابقة

P_1:التعداد المرحلة اللاحقة

n: الفرق بين التعدادين

الفترة: 1966 – 1977

المراكز	التغيرات الديموغرافية	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة (%)
شلغوم العيد	6683	6106	577	3.93
صالح بوالشعور	1229	1909	-680	-14.80
الشقفة	-	-	-	-

الفترة: 1977 – 1987.

المراكز	التغيرات الديموغرافية	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة (%)
شلغوم العيد	8335	7575	759	3.55
صالح بو الشعور	3683	2063	1620	27.82
الشقفة	1168	646	522	28.65

الفترة: 87 – 1998

المراكز	التغيرات الديموغرافية	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة (%)
شلغوم العيد	12022	1058 -	1922 -	44.02 -
صالح بو الشعور	4199	2506	1693	17.81
الشقفة	7030	1403	6924	188.19

الفترة: 1998 – 2008

المراكز	التغيرات الديموغرافية	الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	معدل صافي الهجرة (%)
شلغوم العيد	12698	4081-	1382-	64.18-
صالح بو الشعور	3019	3381	2310	3.62
الشقفة	5691	3381	2310	23.05

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + حساب شخصي سنة 2009

التغير الديموغرافي بين التعدادين : (عدد سكان الإحصاء الحالي) – (عدد سكان الإحصاء السابق).

الزيادة الطبيعية $a = P_0 - \acute{P}_1$

$\acute{P}_1 = P_0 (1 + R)^n$

P_0: عدد سكان الفترة السابقة.

$\acute{P}_1$: عدد سكان الحقيقي

R: معدل النمو.

n: عدد السنوات الفارقة بين التعدادين.

صافي الهجرة : $M = P_1 - \acute{P}_1$

P_1:عدد سكان الفترة الحالية.

$$\text{نسبة صافي الهجرة} = \frac{\text{التغيرات الديموغرافية - الزيادة الطبيعية}}{P_0} \times 100$$

الخلاصـــــــــــــــــــة:

بعد الدراسة الديموغرافية التي اقتصرت على عنصرين مهمين هما التوزيع المجالي والتطور السكاني، تبين أن المراكز الثلاث في اتجاه واحد هو التمركز في المراكز، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات منها الظروف القاسية التي تعرفها القرى خاصة الجبلية منها التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة اليومية على الرغم من المساعي الكبيرة من طرف الدولة .

فيما يخص التطور السكاني، فالمراكز مروا بـــ 5 مراحل، ضمن 5 فترات إحصائية مختلفة نلمس من خلالها تطور مستمر في حجم ومعدلات النمو التي تفوق معدلات النمو الوطنية في أغلب الأحيان، وهذا راجع إلى الزيادة الطبيعية وعنصر الهجرة التي تزامنت خاصة بمرحلة التصنيع، والترقية الإدارية سنة 1974 التي ترقت بموجبها المدن الصغرى إلى مستوى دوائر خاصة بالنسبة إلى شلغوم العيد والحروش بالنسبة إلى صالح بوالشعور.

أما بعد التسعينات كان هناك بعض من الاستقرار خاصة لمركزي صالح بوالشعور والشقفة خاصة بعد استقرار الوضعية الأمنية والإصلاحات التي كانت موجهة للفلاحة والريف بصفة خاصة.

ثانيا : التركيب الاقتصادي للسكان:

إن معرفة التوزيع العام لليد العاملة على القطاعات الاقتصادية الأساسية تفيدنا في معرفة النشاطات الأكثر استقطابا لليد العاملة، ومعرفة الأنشطة السائدة والمسيطرة على المراكز المدروسة، وتشمل الدراسة على 3 فترات تعدادية 1987، 1998، 2008، وكل فترة لجأنا إلى مصلحة معينة.

جدول رقم (15) بلديات الدراسة – القوة النشطة و المشتغلون فعلا 1987

البلديات	إجمالي السكان	القوة العامة	النسبة من إجمالي السكان (%)	المشتغلون فعلا	النسبة من إجمالي السكان(%)
شلغوم العيد	47957	11750	24.50	9194	19.17
صالح بوالشعور	19283	528	2.74	3506	18.18
الشقفة	23370	6670	28.54	3869	16.56

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء سنة 2009

جدول رقم (16): بلديات الدراسة– المشتغلون فعلا سنة 1998

البلديات	إجمالي السكان	المشتغلون فعلا	النسبة من إجمالي السكان(%)
شلغـــــوم العيد	66614	10159	15.25
صالح بوالشعور	26015	4021	15.46
الشقفة	25693	4080	15.88

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء سنة 2009

جدول رقم (17): بلدية الدراسة – القوة العاملة و المشتغلون فعلا سنة 2008

البلـــــــديات	إجمالي السكان	القوة العاملة	النسبة من إجمالي السكان(%)	المشتغلون فعلا	النسبة من إجمالي السكان(%)
شلغـــــوم العيد	82503	26360	31.95	11137	13.5
صالح بوالشعور	29722	10963	36.88	4813	16.18
السقفة	26743	11201	41.88	10121	37.84

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية سنة 2009

1- القوة النشطة: في زيادة:

بلغت القوة النشطة للسكان حسب إحصائيات 1987 (الجدول رقم(15)) 11750 نسمة بشلغوم العيد أي ما يعادل 24.50% من إجمالي السكان، أما فيما يخص صالح بوالشعور والشقفة فهم على التوالي 528 نسمة أي ما يعادل 2.74%، و6670 نسمة أي ما يعادل 28.54%.

أما إحصائيات 2008 (الجدول رقم (17)) عرفت زيادة في القوة النشطة في البلديات الثلاث، حيث بلغت 31.91%، 35.88%، 41.88%، من إجمالي السكان على التوالي بشلغوم العيد، صالح بوالشعور، الشقفة.

2- السكان المشتغلون فعلا:

بمعني القادرين على العمل وسنحت لهم الفرصة في إيجاده، وبذلك هم الأشخاص الذين يعولون أسرهم.

ومن الجداول رقم (15، 16، 17) يلاحظ أن المشتغلون فعلا في البلديات الثلاث في زيادة مستمرة، ففي إحصاء 1987 نجد أن عددهم في بلدية شلغوم العيد هو 9194 نسمة ما يعادل 19.17%، أما في بلدية صالح بوالشعور فقدروا بـــ 5506 نسمة أي ما يعادل 18.18 % من إجمالي السكان، وأخيرا في بلدية الشقفة بلغ عددهم 3869 نسمة نسبة 16.56% من إجمالي السكان، فهته المعدلات المختلفة تعكس إمكانيات للحصول على الشغل عبر المناطق الثلاث نتيجة التحسن والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية .

وفي فترة 1998 التي تتميز بانخفاض السكان المشتغلون وهي كما يلي 15.25%، 15.46%، 15.88%، من إجمالي السكان بلدية شلغوم العيد، صالح بوالشعور، الشقفة، على التوالي، وتعود هته الوضعية إلى الظروف الاقتصادية الصعبة جدا التي عرفتها البلاد بتسريح العمال، وغلق المؤسسات العامة وبذلك تفشي البطالة.

فيما يخص سنة 2008 انخفاض هته النسبة في بلدية شلغوم العيد حيث قدرت نسبة المشتغلون 13.5% من إجمالي السكان، أما بلدية صالح بوالشعور فعرفت انتعاش في نسبة المشتغلون حيث قدرت بـــ16.18% من إجمالي السكان، أما بلدية الشقفة فعرفت تطورا كبيرا فبلغت نسبتهم 37.84% من إجمالي السكان.

3- البطالة:

البطالة يقصد بها الأفراد القادرين على العمل ولكن لا يجدونه.

وحسب إحصاء سنة 1987 (جدول رقم (18)) بلغ عدد البطالين في بلدية شلغوم العيد 2128 بطالا بنسبة 18.11% من مجموع القوة النشطة، أما في بلدية صالح بوالشعور فقدروا بـــ 1074 بطالا أي ما يعادل 20.58%، بينما أقل نسبة للبطالة عرفتها بلدية الشقفة بـــنسبة 15.99% أي 1067 بطالا.

أما في سنة 2008 فعرفت نسبة البطالة انخفاضا ملموسا حيث نجد أضعف نسبة عرفتها الشقفة 9.64% ثم تليها صالح بوالشعور بـــ 12.47% وأخيرا مدينة شلغوم العيد بـــ 13.28% وهذا راجع إلى استقرار الوضعية الأمنية وتشجيع الاستثمار الخاص.

جدول رقم (18) : مراكز الدراسة – توزيع البطالة سنة 1987 – 2008

البلدية	سنة 1987		سنة 2008	
	عدد البطالين	مؤشر البطالة	عدد البطالين	مؤشر البطالة
شغوم العيد	2128	18.11	3501	13.28
صالح بوالشعور	1074	20.58	1367	12.47
الشقفة	1067	15.99	1080	9.64

المصدر: سنة 1987: الديوان الوطني للإحصاء سنة 2009
سنة 2008 : DPAT سنة 2009

4- مؤشر الإعالة:

نعني بها نصيب كل فرد عامل من السكان الغير عاملين.

من الجدول رقم (19) خلال إحصاء 1987 وجدنا بلدية شلغوم العيد قيمة الإعالة هي 5.22 (أقل من المعدل الوطني الذي بلغ 5.5)، أما بلدية صالح بوالشعور فقيمتها تساوت مع المعدل الوطني، أما بلدية الشقفة فبلغت قيمة الإعالة 6.04 (أكبر من المعدل الوطني).

بينما المعطيات الإحصائية لسنة 1998 تبرز أن مؤشر الإعالة عرف زيادة في البلديات الثلاث، إذ نجد إن بلديتي شلغوم العيد وصالح بوالشعور فاقتا المعدل الوطني والذي بلغ 6.4، وهما على التوالي 6.58، 6.47، أما بلدية الشقفة فقدر مؤشر الإعالة 6.31 (اقل من المعدل الوطني).

وفيما يخص إحصائيات 2008 فعرف هذا المؤشر انخفاضا كبيرا فبلغت الشقفة أقل معدل بـــ 2.64 ثم شلغوم العيد بمؤشر إعالة بلغ 3.99 وأخيرا صالح بوالشعور بـــ 4.06.

جدول رقم (19):مراكز الدراسة – مؤشر الإعالة خلال الفترات التعدادية

البلديات	سنة 1987		سنة 1998		سنة 2008	
	المشتغلون	مؤشر الإعالة	المشتغلون	مؤشر الإعالة	المشتغلون	مؤشر الإعالة
شلغوم العيد	9194	5.22	10159	6.58	20675	3.99
صالح بوالشعور	3056	5.5	4021	6.47	7321	4.06
الشقفة	3869	6.04	4080	6.31	10121	2.64

المصدر: سنة 1987: الديوان الوطني للإحصاء سنة 2009
سنة 1998: المصلحة التقنية بالبلدية سنة 2009
سنة 2008: DPAT سنة 2009

5- المؤهلات الاقتصادية:

تعد هته الدراسة من أهم ركائز التركيب الاقتصادي، حيث تمكنا من معرفة الهيكل الوظيفي عبر مختلف المراحل، وكذا توزيع القوة العمالية عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تبرز لنا معرفة النشاط الاقتصادي السائد ومدى مساهمة كل قطاع في دفع التنمية الاقتصادية.

من خلال الجداول رقم (20، 21، 22)، والأشكال رقم (13، 14، 15) تم توزيع السكان المشتغلين في البلديات الثلاث خلال 3 فترات إحصائية و هذه القطاعات الاقتصادية، فلاحة، صناعة، أشغال عمومية، خدمات عمومية، هذه القطاعات تخص فقط الفترتين (1987، 2008) أما 1998 فتقتصر الدراسة إلا على الفلاحة والقطاعات الأخرى.

القصد من هته الدراسة تحديد القطاع المسيطر ووظائفه الاقتصادية التي من خلالها تحدد مقومات النشاط الاقتصادي والعوامل المؤثرة في التركيبة الاقتصادية.

1-5 توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية :

1-1-5 قطاع الفلاحة:

من الجداول رقم (20، 21، 22) يتضح لنا مدى تراجع نسبة عمالة في هذا القطاع بالنسبة لبلدية شلغوم العيد التي كانت تقدر في سنة 1987 بـــ 16.56%، و10.28% في سنة 1998 لتصل إلى10.04% سنة 2008، ويفسر هذا بنفور العمالة من هذا القطاع واتجاههم إلي الوظائف الحضرية خاصة بعد الترقية الإدارية سنة 1974.

أما بلدية صالح بوالشعور فتميزت نسبة هذا القطاع بالارتفاع سنة 1987 بـــ 35.68% من عمالة البلدية لتنخفض سنة 1998 لتصل إلي 35.68% من مجموع العمالة، ويفسر ذلك بتحول جذري للوظائف الاقتصادية نحو الوظائف الحضرية خاصة إلى القطاع الثالث، لتعود نسبة هذا القطاع للارتفاع سنة 2008 لتصل إلى 28.69% ويرجع ذلك إلى الاستثمارات الضخمة التي ميزت الريف الجزائري.

وما ميز بلدية الشقفة في هذا القطاع هو التزايد المستمر في نسبة العمالة وهي على التوالي 14.18%، 27.28%، 29.74%.

2-1-5 قطاع الصناعة:

تم التوجه لهذا القطاع في الجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات (خلق الأقطاب الصناعية)، وتوجه العمال إلى هذا القطاع نظرا للفوائد المالية الكبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ومن الجدولين رقم (20، 22) يتبين أن نسبة العمالة في هذا القطاع في تناقص في بلدية شلغوم العيد بلغت نسبتهم 8.78% سنة 1987 من مجموع العمالة، لتصبح 5.14% في سنة 2008.

بلدية صالح بوالشعور بلغت نسبتهم 8.78% في سنة 1987، لتنخفض إلى 5.04% سنة 2008.

بلدية الشقفة بلغت نسبتهم 4.76% سنة 1987 لتتراجع إلى 2.79% سنة 2008.

وهذا التناقص في نسبة العمالة هذا القطاع راجع أساسا بإفلاس عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وتخلي الدولة عنها إما بإغلاقها أو بشراكة مع شريك أجنبي أو وطني.

5-1-3 قطاع البناء و الأشغال العمومية:

هذا القطاع مرتبط ارتباطا وثيقا بعمليات التنمية، من خلال الجدول رقم (20) (22) ارتفاع نسبة عمالة هذا القطاع سنة 2008 مقارنة بسنة 1987.

-شلغوم العيد بلغت نسبتهم سنة 1987 بـــ 15.96%، لترتفع سنة 2008 إلى 24%.

-صالح بوالشعور قدرت سنة 1987 بـــ 15.89%، لترتفع إلى 16.15% سنة 2008.

-الشقفة كانت سنة 1987 نسبة العمالة 8.92%، لترتفع إلى 17.88% سنة 2008.

5-1-4 قطاع الخدمات العمومية:

يضم هذا القطاع العديد من الوظائف كالتجارة، الإدارة، التعليم...إلخ.

ومن خلال الجدولين رقم (20، 21) يتباين لنا تزايد في نسبة العمالة في هذا القطاع في كل من شلغوم العيد وصالح بوالشعور، وهي على التوالي 57.96%، 39.65%، سنة 1987 لترتفع إلى 60.82%، 49.74%، سنة 2008.

أما الشقفة على الرغم من احتلالها المرتبة الأولى مقارنة بالقطاعات الأخرى إلا أنه عرف تقهقر في نسبة العمالة مقارنة مع سنة 1987 لصالح القطاع الفلاحي، فبلغت نسبتهم 72.14% سنة 1987 لتنخفض إلى 49.59% سنة 2008.

جدول رقم (20) :مراكز الدراسة – توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية لسنة 1987

القطاعات / البلديات	الفلاحة		الصناعة		البناء		الخدمات		المجموع	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
شلغوم العيد	1542	16.56	958	10.29	1415	15.99	5399	57.96	9314	100
صالح بو الشعور	1251	35.68	308	8.78	557	15.89	1390	39.65	3506	100
الشقفة	549	14.18	184	4.76	345	8.92	2791	72.14	3869	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء سنة 2009

جدول رقم (21) : مراكز الدراسة – توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية لسنة 1998

القطاعات / البلديات	الفلاحة		اخرى		المجموع	
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)
شلغوم العيد	1044	10.28	9115	89.72	10159	100
صالح بو الشعور	1004	24.97	3017	75.03	4021	100
الشقفة	1113	27.28	2967	72.72	4080	100

المصدر : الديوان الوطني للاحصاء سنة 2009

جدول رقم (22) : توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية لسنة 2008

القطاعات / البلديات	الفلاحة		الصناعة		البناء		الخدمات		المجموع	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
شلغوم العيد	1017	10.04	520	5.14	2430	24	6157	60.82	10124	100
صالح بوالشعور	1154	28.69	202	5.02	665	16.54	2000	49.75	4021	100
الشقفة	3010	29.74	282	2.79	1810	17.88	5019	49.59	10121	100

المصدر: DPAT سنة 2009

شكل رقم (13)

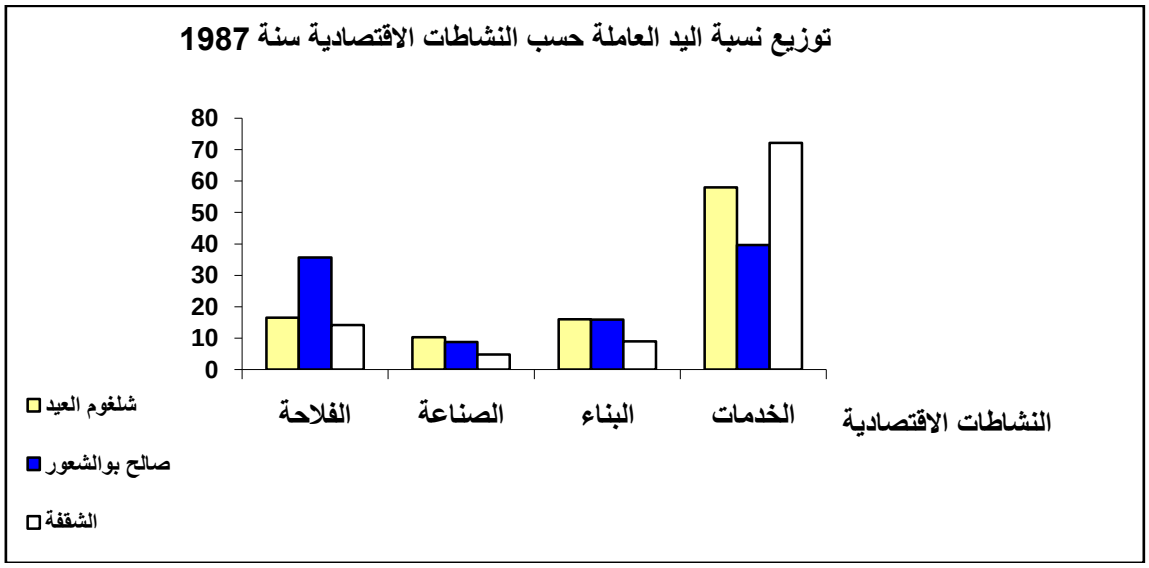

شكل رقم (14)

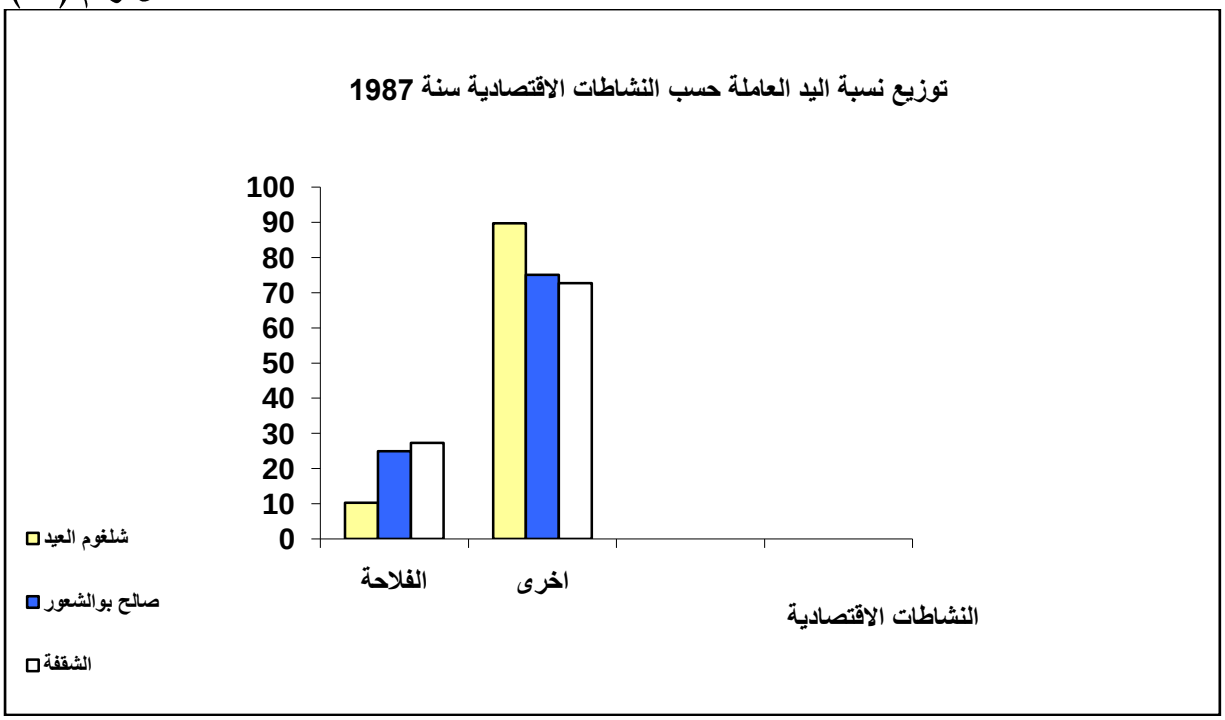

شكل رقم (15)

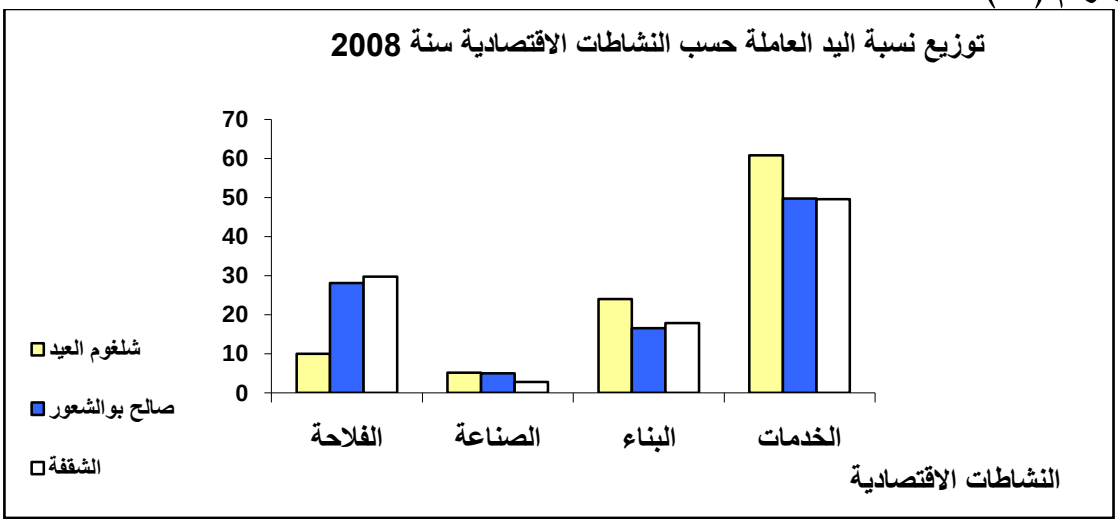

خلاصة:

- توجه السكان من التبعثر إلى التجمع .

- معدلات النمو عرفت خلال الفترة الأولى انفجارا حقيقيا، وانخفضت خلال الفترة الموالية، وبقيت مستقرة خلال الفترة الأخيرة، على الرغم من أنها تفوق المعدلات الوطنية في أغلب الأحيان.

- تناقص مستمر لمعدل صافي الهجرة حتى صار سالبا، ما يبين أن المركز طارد للسكان خاصة نحو التجمعات الثانوية، بسبب تشبع المركز ولم يبق هناك قطع أرضية للبناء.

- سيطرة قطاع الخدمات على البلديات الثلاث وهو يعرف تزايد مستمر، وهو ما يفسر التوجه قدما نحو النشاطات الحضرية خاصة التجارية منها على الرغم من الارتفاع الكبير الذي عرفته بلدية الشقفة في قطاع الفلاحة خلال التعدادين الأخيرين.

الفصل الرابع: البنية التجارية

بعد التطرق إلى المؤهلات التي تزخر بها كل بلدية محل الدراسة والفروقات الجوهرية التي رأيناها فيما سبق، سنتطرق في هذا الباب إلى الوضعية التجارية التي تميز كل بلدية بتوضيح عنصرين مهمين هما التجارة الثابتة والتجارة المتنقلة، وقبل كل ذلك سنتناول الطرق كعامل مهيكل ومسهل للوصول إلى البلديات المدروسة.

أولا: الطرق عامل مهيكل للمجال:

من بين العناصر التي تسمح للتركزات الحضرية بان تلعب دورا مهما في تنظيم المجال هي التنقلات البرية سواء كانت طرق، أو سكك حديدية وبالتالي فإن أهمية وكثافة هذه الأخيرة تخضع إلى شروط سير المواصلات وسهولة الوصول إلى المدن، ومن هذا المنطلق نجد أن الوسط المتضمن لشبكات الطرق والسكك الحديدية كثيفة، تكون سهولة التنقل فيه كبيرة بينما العكس نجده في الأقل كثافة.

في حالة الشرق الجزائري نجد مثل هذه التباينات بكثرة حيث أن بنية الشبكة الموروثة وربطها يخضع إلى ضروريات اقتصادية بحتة مستوحاة من مفهوم تنظيم المجال في خدمة الخارج.

ومن هنا نجد في المناطق الشمالية ذات الطبوغرافية المنبسطة والإنتاج الزراعي الواسع، بالإضافة إلى ملاءمتها للتعمير، إن شبكات النقل تشكل عقد متمركزة نسبيا، ونفس الشيء نلاحظه في المجالات من التجمعات الحضرية الكبيرة مثل قسنطينة، عنابة وبدرجة اقل بالنسبة إلي سطيف، سكيكدة، باتنة، بسكرة.

وفيما يخص المناطق الجبلية مثل منطقة القبائل الصغرى والأوراس، فان شبكة النقل تكون على العكس تماما، فهي أكثر تبسيط وسهولة.

أمام هذه التناقضات النطاقية المهمة، ونظرا لتحديد أكثر للخصائص المجالية للمدن الصغرى، أخذنا بعين الاعتبار كثابت سهولة الاتصال (الطرق)، وهذا بالتركيز على هيراركية طرق الاتصال، والتي تلتقي في كل مدينة صغيرة، أما وضع وسائل النقل بالسكة الحديدية كان مدروسا بشكل خاص لأنه من جهة قليل الانتشار، ومن جهة أخرى لا يصلح إلا للمدن الكبيرة والمتوسطة، بينما وسيلة النقل الأخرى المتمثلة في الطرق تهم جميع المراكز الحضرية مهما كان حجمها.

إن اختيار الطرق كمؤشر لتسهيل الوصول للمدن، استدعى الأخذ بعين الاعتبار عدة مقاييس أساسية منها مؤشر سهولة الدخول كما هو موضح في الجدول الأتي:

مؤشر كفـاءة الوصـول فـي المدن الصـغرى فـي الشـرق الجـزائري
حسب هيراريكيـــة طرف الاتصـــال

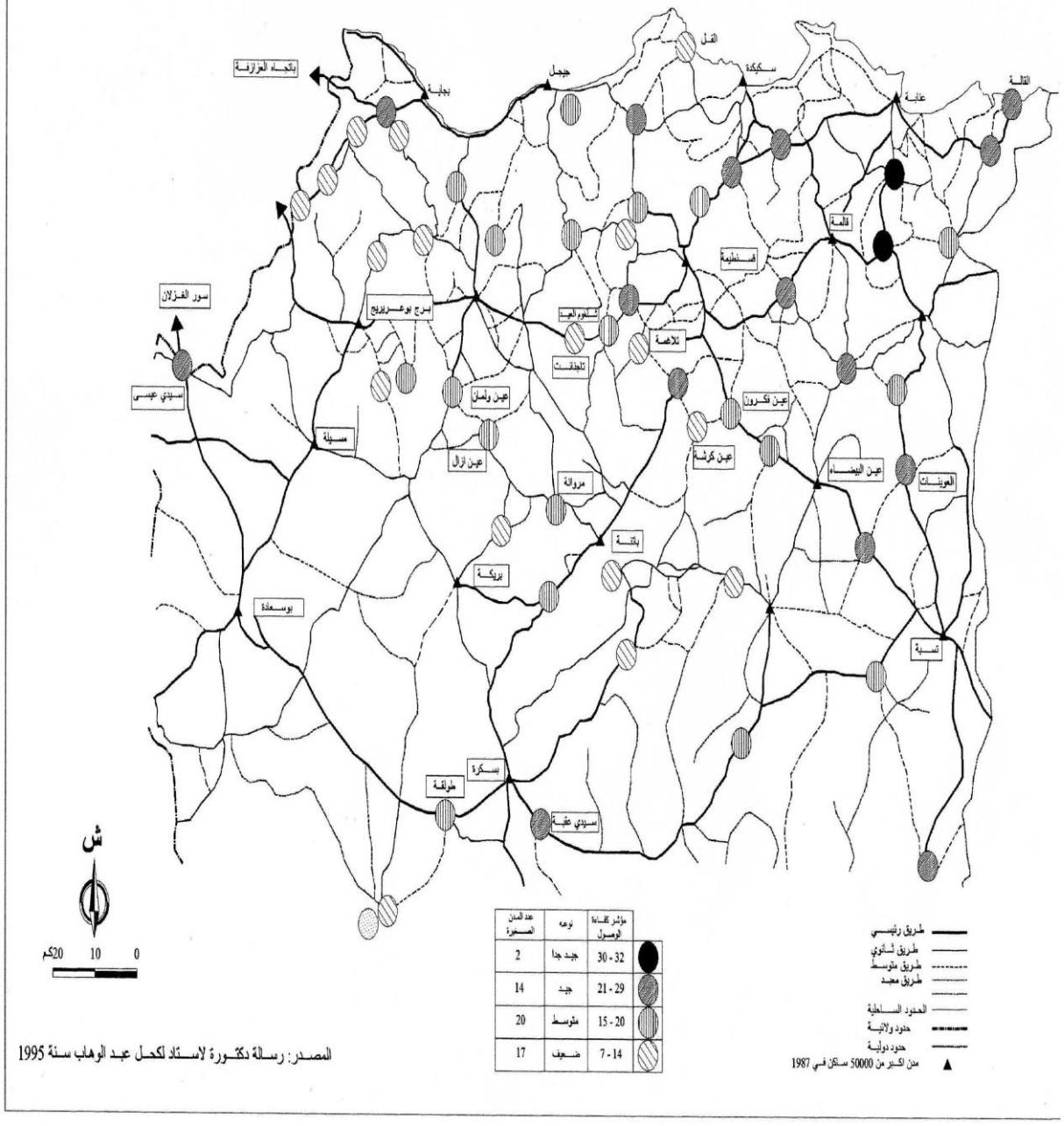

المصدر: رسالة دكتورة لاستاذ لكحل عبد الوهاب سنة 1995

نوع الطريق	عدد النقاط
طريق رئيسي	6
طريق ثانوي	4
طريق متوسط	3
طريق سيئ	2
طريق مستعمل في وقت الجاف	1

وذلك بتقسيم المدن الصغرى حسب مؤشر سهولة الدخول (IAR)، واستخرج خمسة فئات من المدن صنفها حسب أهميتها كما يلي:

*** المدن الصغرى ذات مؤشر وصول عالي أو جيد جدا:**

وهي المدن التي يتراوح مؤشر الوصول بها ما بين (30 – 32) ويمكن وصفها بأنها المدن التي تقع في ملتقى الطرق، نظرا لتمتعها بشبكة ربط وطرق كثيفة وتتمثل في مدينتين فقط.

المدينة الأولى: تقع على بعد 25 كلم تقريبا من مدينة عنابة جنوبا، وهي في مجملها تستفيد من شبكة طرق جيدة جدا تسهل الاتصال بها.

المدينة الثانية: تقع على بعد 35 كلم من مدينة قالمة، وهي عبارة عن التقاء ثلاثة طرق كبيرة:

– الطريق الوطني رقم – 20 – في الغرب.

– الطريق الوطني رقم – 16 –في الوسط.

وفي الجنوب أكثر من ثلاثة طرق ولائية كبيرة و هي:

– الطريق الولائي رقم – 111 – في الشرق.

– الطريق الولائي رقم – 103 – في الشمال.

– الطريق الولائي رقم – 138 – في الغرب.

***المدن الصغرى ذات مؤشر وصول جيد:**

وتتمثل هذه المدن في المراكز الاستعمارية التي تعود نشأتها إلي سنوات 1870– 1871 ونظرا لأسباب اقتصادية مهمة استفادت هذه المدن من بنية تحتية جيدة، وطرق تربطها بالمدن الكبرى والمتوسطة لتبادل المنتجات الزراعية واقتناء خدمات ذات نمط حضري كبلدية صالح بوالشعور.

***المدن الصغرى ذات مؤشر وصول متوسط:**

هي المدن التي تشكل ملتقى طرق، وتنتهي عموما بطريق كبير، أو إلى طريق أو اثنين من الطرق ذات الأهمية اقل من سابقتها كبلدية شلغوم العيد.

***المدن الصغرى ذات مؤشر وصول ضعيف:**

هذه المدن تتميز بطبيعة جغرافية واسعة ومعيقة لتطور شبكة الطرق، إذ في مجملها تقع في وسط جبلي، وتشكو من نقص في الخدمات المواصلات (البنية التحتية) كبلدية الشقفة.

***المدن الصغرى ذات مؤشر وصول ضعيف جدا:**

في الشرق الجزائري نميز حالة واحدة، تتمثل في مدينة سيدي خالد، التي لا تحتوي إلا على طريق واحدة يربطها بأولاد جلال.

1- دراسة الطرق:

جدول رقم (23) : مناطق الدراسة – نوع و طول الطرق.

البلديات	الطرق الوطنية		الطرق الولائية		الطرق البلدية		المجموع (كلم)
	(كلم)	%	(كلم)	%	(كلم)	%	
شلغوم العيد	17	55.23	32.25	53.58	67.5	51.57	107.65
صالح بوالشعور	12.3	39.96	6	10.90	34.4	26.28	52.7
الشقفة	1.48	4.81	16.8	30.52	29	22.15	47.28
المجموع(كلم)	30.78	100	55.05	100	130.9	100	207.63

المصدر: DPAT سنة 2009

من خلال الجدول رقم (23) يتبين أن:

1-1 الطرق الوطنية:

تشكل المحاور الكبرى المهيكلة للمجال نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى الوطني والمحلي ويبلغ طولها في مجال الدراسة 30.78 كلم، أي ما يعادل 14.25% من مجموع الكلي وتتوزع كمايلي:

1-1-1 شلغوم العيد:

يمر من بلدية شلغوم العيد الطريق الوطني رقم 5، ويبلغ طوله 17كلم أي 55.23% من مجموع الطرق الوطنية المتواجدة بمناطق الدراسة.

2-1-1 صالح بوالشعور:

يبلغ طول الطرق الوطنية بالبلدية 12.3كلم أي بنسبة بلغت 39.96% من مجموع الطرق الوطنية المتواجدة بمناطق الدراسة، تتمثل في الطريق الوطني رقم 3 ورقم AB3، AA 44.

3-1-1 الشقفة:

يبلغ طول الطريق الوطني ببلدية الشقفة 1.48 كلم أي بنسبة بلغت 4.81% من إجمالي الطرق الوطنية المتواجدة بمناطق الدراسة، ويمثله الطرق الوطني رقم 43.

2-1 الطرق الولائية:

تلعب دور مكمل للطرق الوطنية، وهي تتنوع على البلديات الثلاث وبلغ طولها 55.25 كلم أي ما يعادل 26.51% وهي موزعة كما يلي:

1-2-1 شلغوم العيد:

يبلغ طولها في البلدية 32.25 كلم أي ما يعادل 58.58% من إجمالي الطرق الولائية المتواجدة بمناطق الدراسة.

2-2-1 صالح بوالشعور:

يبلغ طولها في هته البلدية 6 كلم أي ما يعادل 10.90% من إجمالي الطرق الولائية المتواجدة بمناطق الدراسة.

3-2-1 الشقفة :

يبلغ طولها في بلدية الشقفة 16.8كلم أي ما يعادل 30.52% من إجمالي الطرق الولائية المتواجدة بمناطق الدراسة.

3-1 الطرق البلدية:

لها أهمية بالغة في هيكلة وتطوير البلدية كونها تلعب دور في فك العزلة على المناطق البعيدة خاصة الجبلية منها، وهي أطول الطرق في البلديات الثلاث، حيث بلغ طولها 130.9كلم أي ما يعادل 60.40% من إجمالي الطرق وهي موزعة كما يلي:

1-3-1 شلغوم العيد:

بلغ طولها 67.5 كلم أي ما يعادل 51.57% من إجمالي الطرق البلدية المتواجدة بمناطق الدراسة.

2-3-1 صالح بوالشعور :

بلغ طولها 34.4 كلم أي ما يعادل 16.57% من إجمالي الطرق البلدية المتواجدة بمناطق الدراسة.

3-3-1 الشقفة:

بلغ طولها 29 كلم أي ما يعادل 13.97% من إجمالي الطرق البلدية المتواجدة بمناطق الدراسة.

النتيجة:

من هذه الدراسة الموجزة حول الطرق الموجودة داخل إقليم كل بلدية وجدنا:

بلدية شلغوم العيد التي تتوفر على 107.65كلم من الطرق أغلبها في حالة حسنة (إعادة أغلبها) أي ما يعادل 57.84% من مجموع طرق البلديات محل الدراسة ومؤشر الدخول إليها متوسط.

ثم تليها بلدية صالح بوالشعور بـــ 52.7 كلم من الطرق أي ما يعادل 25.38% من مجموع الطرق (معظم الطرق في وضعية حسنة) ومؤشر الدخول إليها جيد.

وأخيرا بلدية الشقفة بـــ 47.28كلم من الطرق أي ما يعادل 22.77% من مجموع الطرق أغلبها في حالة رديئة ومؤشر الدخول إليها ضعيف.

ثانيا: مفاهيم و قياسات التجارة و تصنيف الوظائف التجارية

*** مفاهيم و قياسات التجارة**

1- تعريف التجارة:

وهي كل عمليات قصد بيع أو شراء بين الأشخاص للوصول إلى مصلحة معينة.

1-1 التعريف حسب مفهوم التهيئة و التعمير[13]**:**

التجارة نشاط اقتصادي لشراء وبيع الممتلكات أو الخدمات وهي تضم:

- جميع المواد وتكييفها ثم إعادة توزيعها.

- تموين تجارة التجزئة والجملة.

- خدمات تجارية مقدمة للأفراد أو المؤسسات.

- التوزيع على الزبائن (تجارة التجزئة) وكذا النشاطات الأقل ارتباطا بالتوزيع.

- النشاطات التجارية الخدماتية (فنادق ، مقاهي...).

2-1 التعريف حسب الجغرافية التجارية [14]**:**

هي انتقال الملكية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث أن الانتقال هو التحول من مالك إلى آخر تؤدي إلى التساؤل عن الطبيعة القانونية (شخصية، مادية، أو معنوية)، والاقتصادية (منتج، مستهلك وسائط)، للمتدخلين ولطريقة التبادل (مباشرة أو غير مباشر)، هذه العملية يتبعها في غالب الأحيان إلى جانب التغيير في الأشخاص تغيير في الأماكن.

2- تعريف التاجر:

كل من يشتري بالأعمال التجارية، ويتخذها مهنة دائمة وقد تكون شخصية مادية (فرد) أو معنوية (مؤسسة أو شركة).

---

[13] P marlin et f . choay. Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement P U F. 1988. P152 .

[14] J Beaujeu – Garnier et . a . delobez . géographie du commerce masson Paris 1977 . P 09.

يمكننا اعتباره تاجرا إذ استوفى الشروط التالية:

1 -مدون في السجل التجاري.

2 -عدم القيام بأعمال غير مشروعة.

3 -الخضوع للضرائب.

3- تعريف المحل التجاري[15]:

هو المكان المخصص لنشاط التجاري، يتم فيه كل أو بعض مراحل التبادل المتمثلة في التخزين، التنظيم، تقديم خدمات، الإنتاج....الخ.

حيث نميز عدة أشكال من المحلات التجارية وذلك حسب الحجم والشكل و الوظيفة ومنها:

3-1 الأشكال العصرية للمحلات التجارية

3-1-1 السوق الكبير:

تتراوح مساحته بين(400 – 2500)م² بنظام خدمات ذاتية به خاصة المواد الغذائية والملابس، وبتميز بمجال نفوذ واسع.

3-1-2 السوق الضخم:

مساحته بين(2500 – 10000)م² ذات اقتناء الحاجيات الذاتية يتميز بتنوع كبير للمنتجات والبضائع بأسعار منخفضة.

3-1-3 السوق:

مجال مغطى أو على الهواء أو مزيج بينهما.

3-1-4 المتجر:

محل تجاري مساحته تتراوح بين (120 – 400)م² موجه لاقتناء الحاجيات اليومية للسكان خاصة المواد الغذائية.

[15] P marlin et f . choay. Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement P U F. 1988. P690

2-3 الأشكال التقليدية للمحلات التجارية

1-2-3 النصبة:

تعرض فوقها السلع المقدمة للبيع وتوجد خاصة داخل الأسواق.

2-2-3 حانوت صغير:

بناية صغيرة من الألواح الخشبية مسندة على حائط نجدها خاصة في الأسواق الأسبوعية.

3-2-3 الكشك:

وهو مخصص عادة لبيع الجرائد والسجائر، نجده على جانب الطريق.

4-2-3 دكان:

مكان مخصص لبيع البضائع ذو مساحة صغيرة، غالبا ما نجدها بالطابق الأرضي للبناية.

3-3 عناصر المحل التجاري[16]:

ويضم العناصر الظاهرة والعناصر الخفية.

1-3-3 العناصر الظاهرة:

- مساحة البيع.
- مساحة لتخزين البضائع.
- الواجهة.
- عنوان المحل.

2-3-3 العناصر الخفية:

- السجل التجاري.
- الشهرة.

1 ن بوشاكر، ا بوطغان منطقة سيدي مبروك ظاهرة التعمير التجاري و تأثيرها على البيئة الحضرية – مذكرة تخرج معهد علوم الارض – سنة 2000 ص 77

- الأموال المنقولة المخصصة لممارسة النشاط التجاري.

4- الأدوات و الهيئات المشرفة و المنظمة للأعمال التجارية:

4-1 السجل التجاري:

أداة قانونية للإشهار وهو عقد رسمي يثبت كامل حقوق التاجر في ممارسة التجارة، وهو وسيلة إحصائية يمكننا من عد المؤسسات التجارية فردية كانت أو جماعية سواء كان التاجر معنوي أو طبيعي.

4-2 الهيئات المشرفة على التجارة:

- وزارة التجارة.
- الغرفة الجهوية للحرف و المهن التقليدية.
- الغرفة الجهوية للتجارة.
- مديرية المنافسة و الأسعار.
- مديرية الضرائب.
- مصلحة السجل التجاري.
-

➢ **تصنيف الوظائف التجارية:**

تصنف الوظائف التجارية إلى مجموعات أو فئات، وهي الدراسات المهمة لعنصر التجارة بصفة عامة وذلك لتسهيل مهام الباحث في هذا المجال، غير أنه توجد عدة تصنيفات تدخل ضمن زمرة التجارة وذلك حسب الهدف من الدراسة (تصنيف مجالي، تصنيف اقتصادي، تصنيف اجتماعي)، وكلما كان المجال صغيرا تكون تصنيف الوظائف التجارية أكثر دقة.

وتختلف التصنيفات من بلد إلى آخر، لأنه تتحكم فيه العادات والتقاليد والمستوى المعيشي والازدهار والرقي الاقتصادي، لذلك نجد تصنيفات مغايرة في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة وحتى في البلد الواحد نجد اختلاف، فالتصنيف الموجود في المدينة لا نجده في الريف.

1- تصنيف سبورك[17]:

يقسم التجارة إلى الفئات التالية:

- مواد غذائية.
- تجهيز.
- فنادق، مطاعم، مقاهي.
- ترفيه، ثقافة....الخ.

هذا التصنيف يخص الدول المتطورة، أين نجد فئة ترفيه، ثقافة، كماليات لها وزن داخل الجهاز التجاري للمدينة.

2- تصنيف حسب نوعية التردد[18]:

وتنقسم إلى 3 فئات.

2-1 ذات اقتناء يومي:

نجدها في حيز المجال السكني، كالمواد الغذائية، حليب، تبغ، جرائد....الخ.

2-2 ذات اقتناء موسمي:

نجدها على مستوى حي أو مدينة صغيرة كالتأمين، الملابس....الخ.

2-3 ذات اقتناء نادر:

نجدها في التجمعات الكبرى كالمجوهرات.

[17] SM . trach . Structures commerciales et hiérarchie urbaine dans la wilaya de Tlemcen université d'oron 1991 P189

[18] P marlin et f . choay. Dictionnaire de l'urbanisme et de aménagement P U F. 1988. P153

3- التصنيف الجغرافي[19]:

يصنف التجارة إلى مجموعتين رئيسيتين:

3-1 وظائف تجارية تظهر بغض النظر عن تمركز السكان:

- تجارة ذات خصوصيات قوية في الإقليم.
- تجارة ذات خصوصيات عامة.

3-2 وظائف مرتبطة بعدد السكان:

- وظائف جد مرتبطة بالتمركز الديموغرافي كالمعدات الرياضية.
- وظائف مرتبطة بحجم السكان كالمواد الغذائية.
- وظائف للتغطية كمحطات البنزين.

4- التصنيف حسب الفروع التجارية:

تقسم التجارة إلى:

- تجارة صافية.
- تجارة حرفية.
- تجارة خدماتية.

5- تصنيف مدونة النشاط الاقتصادي N E A:

- الإنتاج.
- الحرف.
- الاستيراد والتصدير.
- تجارة التجزئة.
- الخدمات.
- تجارة الجملة.

[19] Lakhal abdelwahab ; Essai méthodologique du définition des petites villes algériennes exemple des petites villes de l'est thèse de 3 cycle . université de Strasbourg I 1982 P 51

وهذا التصنيف يعتمد على عامل اقتصادي محض وهو معمول به من طرف الهيئة الرسمية الوطنية والجهوية (الغرفة الجهوية التجارية ومديرية المنافسة والأسعار).

6- التصنيف حسب التجارة مفرد/ تجارة الجملة

7- تصنيف تجارة غذائية / تجارة غير غذائية

8- تصنيف حسب نوع المنتوج المباع[20]

يعطينا 6 فئات وهو التقسيم على الأقل:

- مواد غذائية.
- لوازم شخص.
- تجهيز منزل.
- خدمات.
- مهن حرة...الخ.

[20] S m trach . opcit P 183

ثالثا: دراسة البنية التجارية للمراكز العمرانية

يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر خاصة والعالم بصفة عامة، ويظهر ذلك جليا من الهيئات الوصية عليه، والقوانين التي تحاول تنظيمه وهيكلته، وبذلك يلعب دورا مهما في حركة المجال نظرا للعلاقة الوطيدة بالسكان.

فالنشاطات التجارية إحدى الوظائف القاعدية التي تقدمها المدن والمراكز العمرانية لسكانها وسكان المناطق الريفية التي تحيط بها، وتعتبر من الأسباب الرئيسية لجذب السكان إليها، والتي تنقسم إلى نوعين:

- تجارة ثابتة والمتمثلة في السجلات التجارية.
- تجارة متنقلة والمتمثلة في الأسواق الأسبوعية

I. التجارة الثابتة:

نأخذ بعين الاعتبار البيانات التجارية للتجزئة التي يرمز لها بعدد المحلات التجارية الثابتة، والتي لها أهمية في توزيع المواد الأولية الضرورية والخدمات أين السكان المحليين وغير المحليين Extra local في حاجة إليها[21]، ويعتبر عدد المحلات التجارية للتجزئة من بين أهم المعايير والشروط لتصنيف المدن الصغيرة (100 محل)[22].

1- توزيع المحلات التجارية للتجزئة على المراكز:

من خلال الجدول رقم (24) والشكل رقم (16) نجد أن العدد الإجمالي للمحلات التجارية في المراكز الثلاث بلغ 2240 محل تجاري، وهي تتوزع على المراكز بصفة متفاوتة، حيث بلغ اكبر عدد محلات تجارية ببلدية شلغوم العيد 1622 محل أي ما يعادل 72.41% من إجمالي عدد المحلات، ثم بلدية صالح بوالشعور بـــ 334 محل تجاري أي ما يعادل 14.91% من إجمالي عدد المحلات، وأخيرا بلدية الشقفة بـــ 284 محل تجاري أي ما يعادل 12.68% من إجمالي المحلات.

[21] Lakhal abdelwahab ; opcit , P 152

[22] Lakhal abdelwahab ; opcit, P 2

ومنه نستنتج أن نوع هذه التجارة مرتبط عموما بقانون العرض والطلب، فظهورها من الناحية النوعية والكمية مرتبط بعوامل أهمها حجم التجمع، عدد السكان، وموقع المركز[23]

جدول رقم (24): مراكز الدراسة – نسبة توزيع المحلات التجارية.

المراكز	عدد المحلات التجارية	النسبة من إجمالي عدد المحلات (%)
شلغوم العيد	1622	72.41
صالح بوالشعور	334	14.91
الشقفة	284	12.68
المجموع	2240	100

المصدر : مديريتي التجارة سكيكدة وجيجل سنة 2009
مديرية المنافسة والأسعار شلغوم العيد سنة 2009

شكل رقم (16)

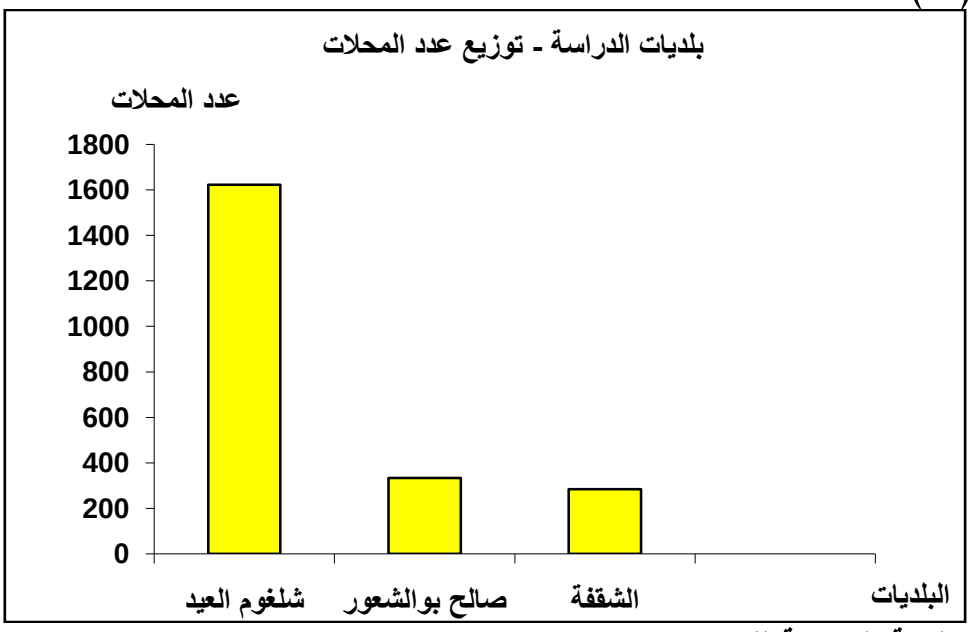

2- البنية التجارية للمراكز:

سيتم تصنيف المحلات التجارية بالتجزئة حسب الوظائف التجارية إلى:

- الوظائف التجارية الغذائية.

- الوظائف التجارية الغير غذائية.

[23] بوشامة ليديا المصدر السابق . ص: 133

جدول رقم (25): مراكز الدراسة توزيع المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية

المراكـــــــــز	عدد المحلات الغذائية		عدد المحلات الغير غذائية	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
شلغوم العيد	443	64.48	1179	75.92
صالح بوالشعور	142	20.67	192	12.36
الشقفة	102	14.85	182	11.72
المجموع	687	100	1553	100

المصدر: معالجة معطيات سنة 2009

شكل رقم (17)

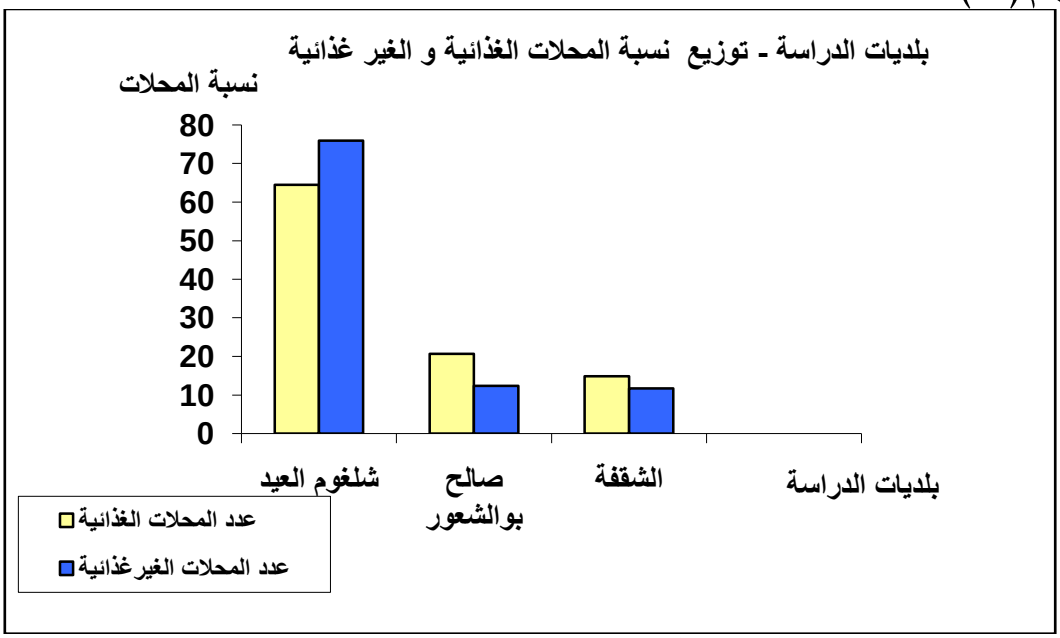

1-2 الوظائف التجارية الغذائية:

هي من الوظائف الجوار، تكون موجهة لتلبية الحاجيات المحلية للمركز وبعض التجمعات الثانوية المجاورة[24].

ومن الجدول رقم (25) يبلغ عدد المحلات التجارية الغذائية 687 محل تجاري أي ما يعادل 30.67% من إجمالي المحلات، حيث يوجد أكبر عدد منها في بلدية شلغوم العيد بـــ 443 محلا تجاريا أي ما يعادل 64.48% من إجمالي المحلات التجارية الغذائية، وتليها مدينة صالح بوالشعور

[24] Lakhal abdelwahab ; opcit. . P: 196

بـــ 142 محل تجاري أي ما يعادل 20.67% من إجمالي المحلات التجارية الغذائية، وأخيرا بلدية الشقفة بـــ 102 محل تجاري أي ما يعادل 14.85% من إجمالي المحلات التجارية الغذائية.

2-2-1 الوظائف التجارية الغير غذائية:

تشمل هته الوظائف كل ما يتعلق بالمحلات التي ليس لها علاقة بالغذاء، نذكر منها الحلاقة، الحدادة...الخ.

حسب معطيات الجدول رقم (25) نجد أن عدد محلات الغير غذائية تقدر بـــ 1553 محل أي ما يعادل 69.33% من إجمالي المحلات التجارية.

أكبر عدد محلات التجارية غير الغذائية في مدينة شلغوم العيد بـــ 1179 محل تجاري أي ما يعادل 75.92% من إجمالي المحلات التجارية الغير غذائية، تليها مدينة صالح بوالشعور بـــ 192 محل تجاري غير غذائي أي ما يعادل 12.36% من إجمالي محلات هذا النوع، وأخيرا مدينة الشقفة بـــ182 محل أي ما يعادل 11.72% من إجمالي عدد المحلات الغير غذائية.

3 -الجذب التجاري[25]:

-إذا كان هذا المعامل أكبر من 1 فإن المركز يتميز بقوة جذب كبير، وبذلك المركز يكون قادرا على خدمة ديموغرافية ومجاليه واسعة.

-إذا كان أقل من 1 فإن المركز يتميز بقوة جذب ضعيفة لا تغطي إلا جزء مجالي ضيق.

جدول رقم (26): مراكز الدراسة – معامل الجذب التجاري

المركز	معامل الجذب التجاري
شلغوم العيد	2.66
صالح بوالشعور	1.35
الشقفة	1.78

المصدر : معالجة معطيات سنة 2009

[25] معامل الجذب التجاري =عدد المحلات الغير غذائية/عدد المحلات الغذائية

شكل رقم (18)

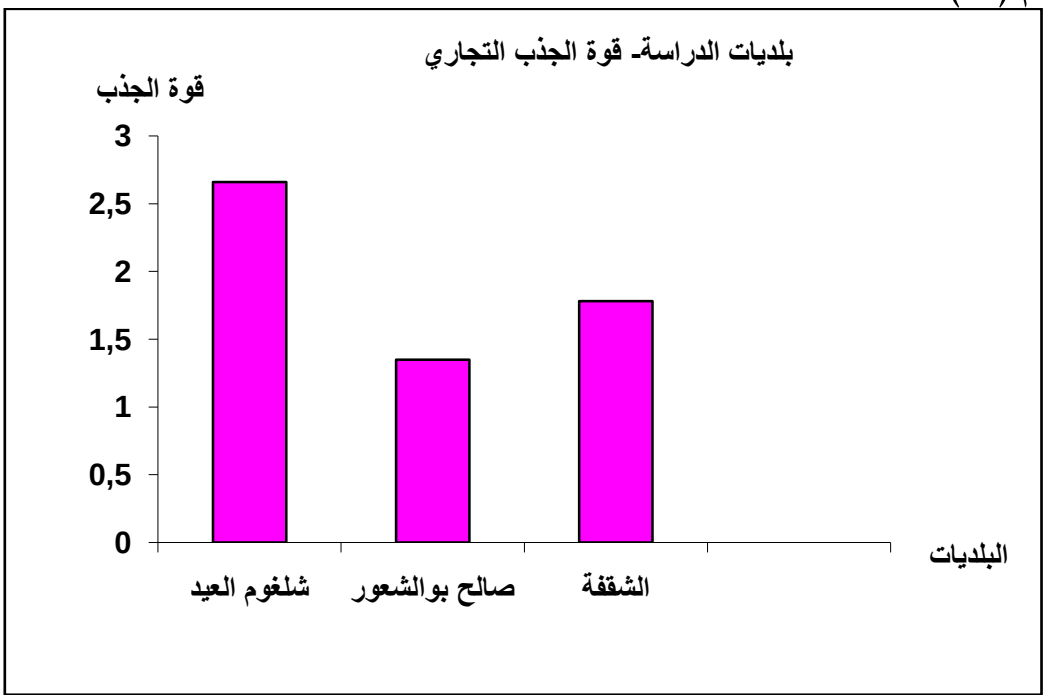

من الجدول رقم (26) والشكل رقم (20) نلاحظ :

3-1 مركز شلغوم العيد:

قدر معامل الجذب التجاري بها 2.66 وهو معامل جيد، ما يؤدي بنا للقول أن هذا المركز ذا نفوذ كبير على التجمعات المحيطة به، وهذا راجع أساسا إلى الموقع وعدد السكان الكبير مقارنة بالمركزين الآخرين، مما أدى بالمدينة بخلق أنشطة تجارية متعددة ومتنوعة جديدة لم نكن نعرفها في السابق كالقاعات الأفراح مثلا.

3-2 مركز صالح بوالشعور:

وهذا المركز كذلك معامل الجذب التجاري يفوق 1 ويقدر بـــ 1.35 وهو متوسط، هذا يعني أن الوظائف تخدم مجالها لكن بإشعاع أقل، وذلك راجع إلى قرب المركز من مدينة سكيكدة والحروش، اللتان تؤثران سلبا على دور بعض الوظائف الغير غذائية، أو وجودها و لكن لا تلبي حاجيات سكانها.

3-3 مركز الشقفة:

معامل الجذب في هذا المركز يقدر بـــ 1.78 وهو معامل مقبول، وبذلك يعد هذا المركز يلبي نوعا من حاجيات سكانه وسكان التجمعات الثانوية المجاورة لها.

4- توزيع السكان حسب المجموعات التجارية:

وفي هذا العنصر نتطرق إلى توزيع المحلات داخل كل مركز رئيسي إلى:

- تجارة صافية.
- تجارة حرفية.
- تجارة خدماتية.

من الجدول رقم (27) يلاحظ سيطرة التجارة الصافية عبر كامل مجال الدراسة وذلك بـــ 1434 محل تجاري أي ما يعادل 64.02% من إجمالي عدد المحلات، تليها تجارة الخدمات بـــ 514 محل تجاري أي ما يعادل 22.95% من مجموع عدد المحلات التجارية، وأخيرا التجارة الحرفية بـــ 292 محل أي ما يعادل 13.04% من إجمالي عدد المحلات.

جدول رقم (27) : توزيع نسب المحلات حسب المجموعات التجارية

المراكـــز	تجارة صافية		تجارة حرفية		تجارة خدمات		المجموع	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة(%)
شلغوم العيد	1043	64.30	231	14.24	348	21.46	1622	100
صالح بوالشعور	207	61.98	34	10.18	93	27.84	334	100
الشقفة	184	64.79	27	9.51	73	25.70	284	100
المجموع	1434	64.02	292	13.04	514	22.95	2240	100

المصدر: معالجة معطيات سنة 2009

من الجدول رقم (27) والجدول رقم (12) بالملحق:

4-1 مركز شلغوم العيد :

يسيطر على هذا المركز التجارة الصافية بـــ 1043 محل أي ما يعادل 64.30 % من إجمالي عدد المحلات بالمدينة، في المرتبة الثانية تجارة الخدمات بـــ 348 محل أي ما يعادل 21.46% من إجمالي محلات المدينة، وأخيرا التجارة الحرفية بـ 231 محل أي ما يعادل 14.24% من إجمالي المحلات.

2-4 مركز صالح بوالشعور:

تسيطر على المدينة تجارة الصافية بـــ 207 محل أي ما يعادل 61.98% من إجمالي محلات المركز، ثم التجارة الخدمات بـــ 93 محل أي ما يعادل 27.84% من إجمالي محلات المركز، وأخيرا التجارة الحرفية بـــ 34 محل أي ما يعادل 10.18% من إجمالي محلات المركز.

3-4 مركز الشقفة:

نفس ترتيب المدينتين السابقتين وهي موزعة كما يلي:

- التجارة الصافية في المرتبة الأولى بـــ 184 محل أي ما يعادل 64.79% من إجمالي محلات المدينة.
- التجارة الخدمات في المرتبة الثانية بـــ 73 محل أي ما يعادل 25.70% من إجمالي محلات المدينة.
- التجارة الحرفية في المرتبة الأخيرة بـــ 27 محل أي ما يعادل 9.51% من إجمالي محلات المدينة.

شكل رقم (19)

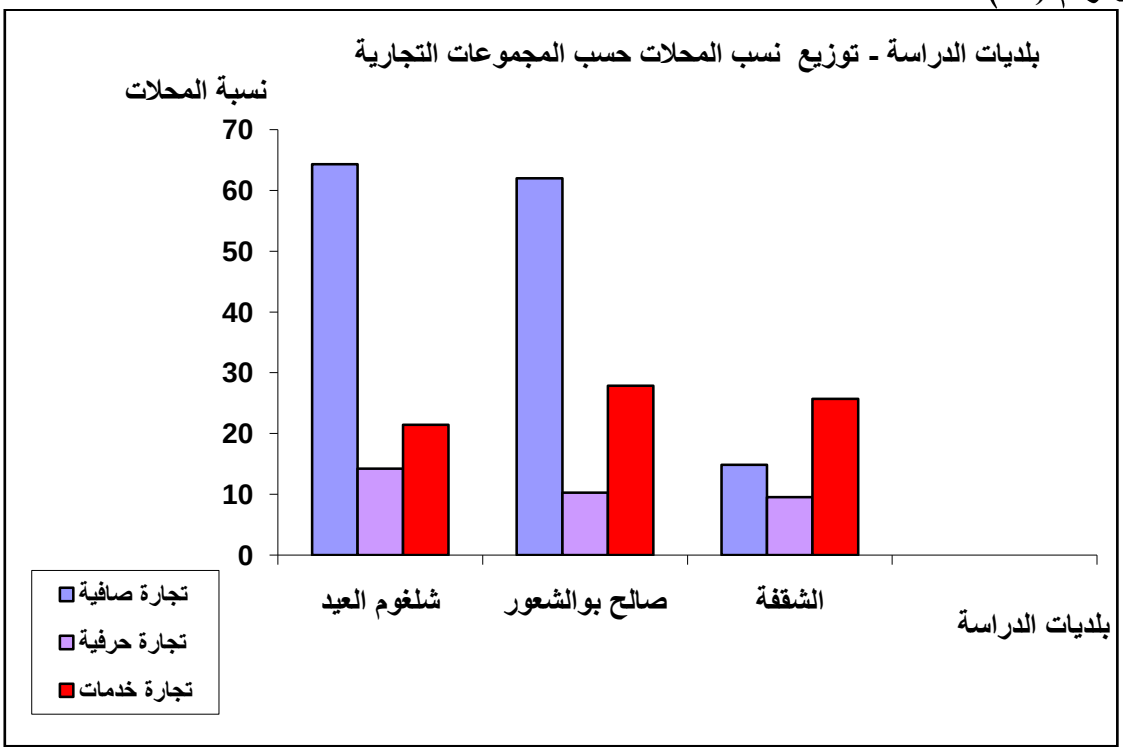

II. التجارة المتنقلة

أولا:الأسواق الأسبوعية للسلع

منذ زمن يحظى السوق بمكانة هامة داخل المجتمعات خاصة الريفية منها، فهو يعتبر عاملا مهما في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، ومن بين العناصر الأساسية التي تساهم في نشاط وحركية المراكز الصغيرة[26]، وبذلك هو بمثابة ريتم حياة العالم الريفي[27].

فالسوق مكان نمارس فيه المعاملات التجارية من خلال عرض وطلب، كما يمارس وظيفة جغرافية وتكمن في التجار والزبائن[28].

1- أهمية السوق:

تقاس أهمية الأسواق بثلاثة نقاط و ذلك حسب jacques Fontaine

-مبلغ الكراء.

-تنوع المواد والمنتجات المعروضة للبيع واختلافها.

-مجال النفوذ.

وفيما يلي سنتطرق إلى مبلغ الكراء ومجال النفوذ بالتدقيق.

1-1 مبلغ الكراء:

تقوم البلدية بكراء الأسواق عن طريق المزايدة، ومن خلال الجدول رقم (28) والمنحنى رقم (22) يتضح أن سوق شلغوم العيد الذي قدر مبلغ كرائه سنة 2009 بـــ 50.000.000دج (أي 5 ملايير سنتيم)، ثم سوق الشقفة بـــ510.000 دج (أي 51 مليون سنتيم)، وأخيرا سوق صالح بوالشعور بـــ 210.000 دج(أي 21 مليون سنتيم).

---

[26] بخوش مراد: إشكالية تهيئة المجالات الجبلية المعزولة حالة إقليم القل – رسالة ماجستير – معهد علوم الأرض ص: 136

[27] M . Cote . l'espace algérienne ,les prémices d'un aménagement , O. P. U Alegria 1983 P 68

[28] بوشامة ليديا المصدر السابق . ص: 42

1-1-1 سوق شلغوم العيد:

من خلال نفس الجدول ونفس المنحنى يتضح أن قيمة كراء السوق الأسبوعي في تزايد إلى غاية سنة 2005 التي عرفت انخفاض كبير في قيمة كرائه، حيث قدر مبلغ كرائه سنة 2004 بـــ 5.7 مليار سنتيم، لينخفض سنة 2005 إلى 3 ملايير سنتيم ليعود في التزايد مرة أخرى ليصل كرائه سنة 2009

إلى 5 ملايير سنتيم، ويجب أن نوضح هذا المبلغ هو يخص كل من سوق الأسبوعي للسلع يوم الخميس وسوق المواشي ليوم الأربعاء.

1-1-2 سوق الشقفة:

رغم أنه يأتي ثانيا وراء سوق شلغوم العيد إلا أنه نلاحظ الفرق الكبير من ناحية مبالغ الكراء.

وما يلاحظ من خلال نفس الجدول والمنحنى أن مبالغ الكراء في تذبذب من سنة إلى أخرى ونلاحظ أن أعلى قيمة لمبلغ الكراء كانت سنة 2008 بـــ60 مليون سنتيم وأدناها كانت سنة 2006 بـــ 40 مليون سنتيم.

1 -1-3 سوق صالح بوالشعور:

وهو يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث مبالغ الكراء، حيث أعلى قيمة كانت سنة 2000 بـــ34.5 مليون سنتيم، وأدناها كانت سنة 2005 بمبلغ قدره 21 مليون سنتيم مبلغ كراء الأسواق تتحكم فيه عدة ضوابط أهمها.

-حجم السوق.

-اختلاف مواد العرض والطلب.

-الطاقة البشرية للتجار والزبائن.

جدول رقم (28): بلديات الدراسة: الأسواق الأسبوعية – تطور مبلغ الكراء

البلديات	شلغوم العيد (دج)×10^4	صالح بوالشعور (دج)×10^4	الشقفة (دج)×10^4
2000	3251	34.5	50
2001	3674	30.1	48
2002	4054	28.7	46.01
2003	4650	25.8	47
2004	5790	25.8	47
2005	3000	24.2	45.65
2006	3100	25.6	40
2007	4020	26.8	45.5
2008	4710	26.5	60
2009	5000	21	51

المصدر: مصلحة التقنية للبلدية سنة 2009

شكل رقم (20)

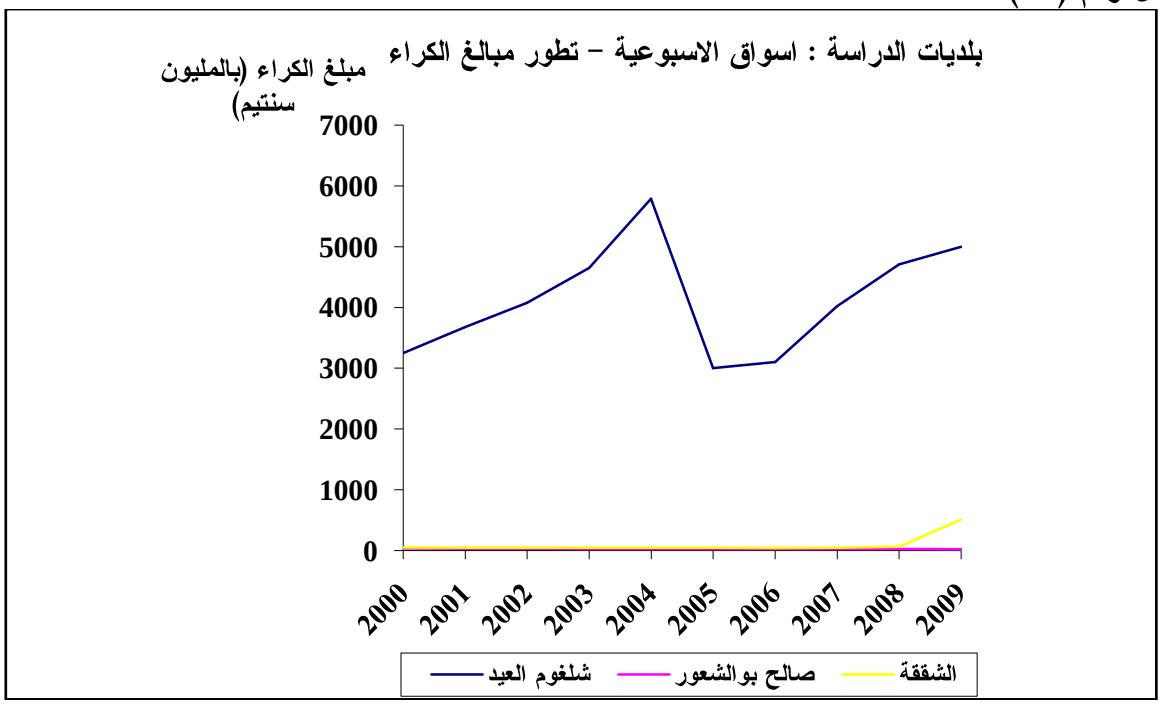

مخطط رقم

مدينة شلغوم العيد: مخطط عام للسوق الاسبوعي للسلع

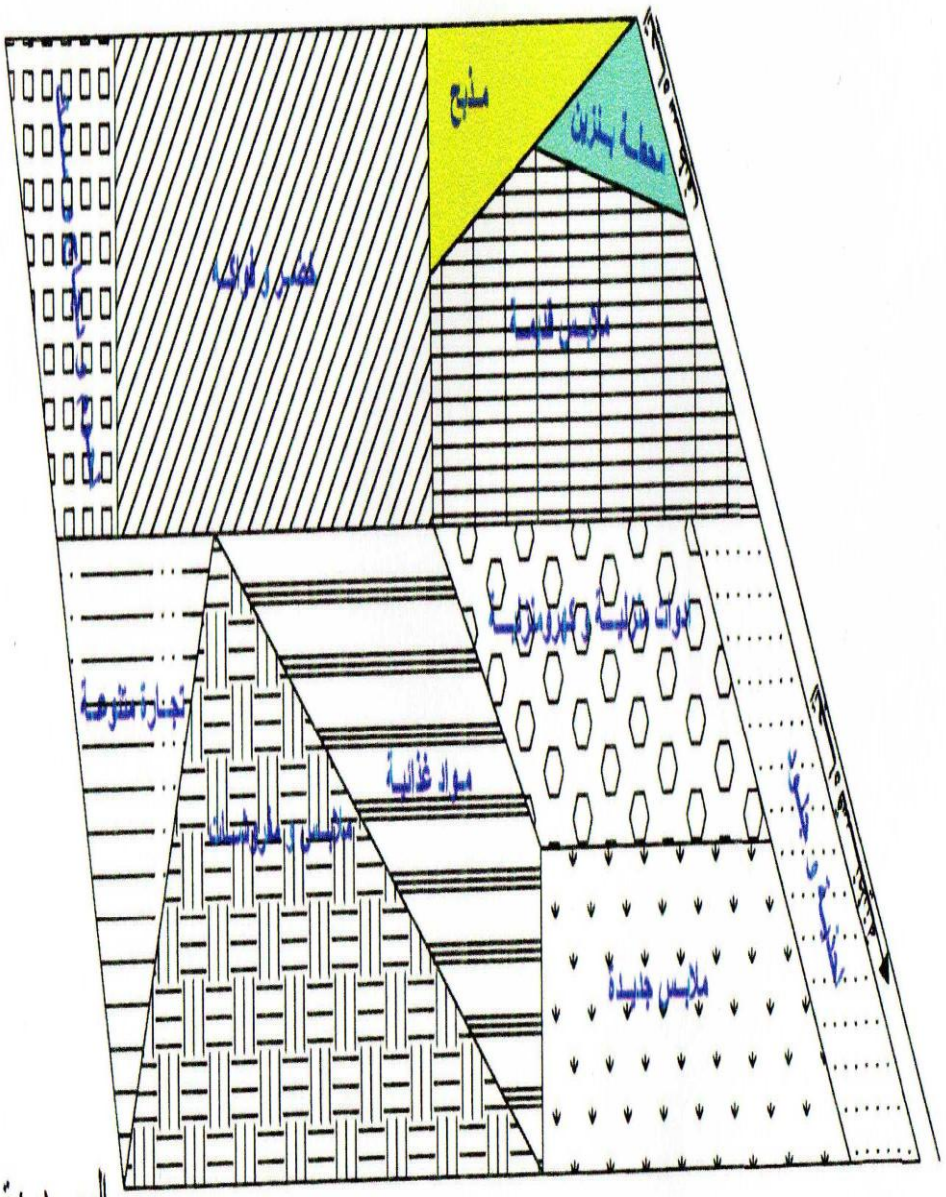

المصدر: تحقيق ميداني 2009

مخطط رقم

مدينة صالح بوالشعور: مخطط عام للسوق الاسبوعي للسلع

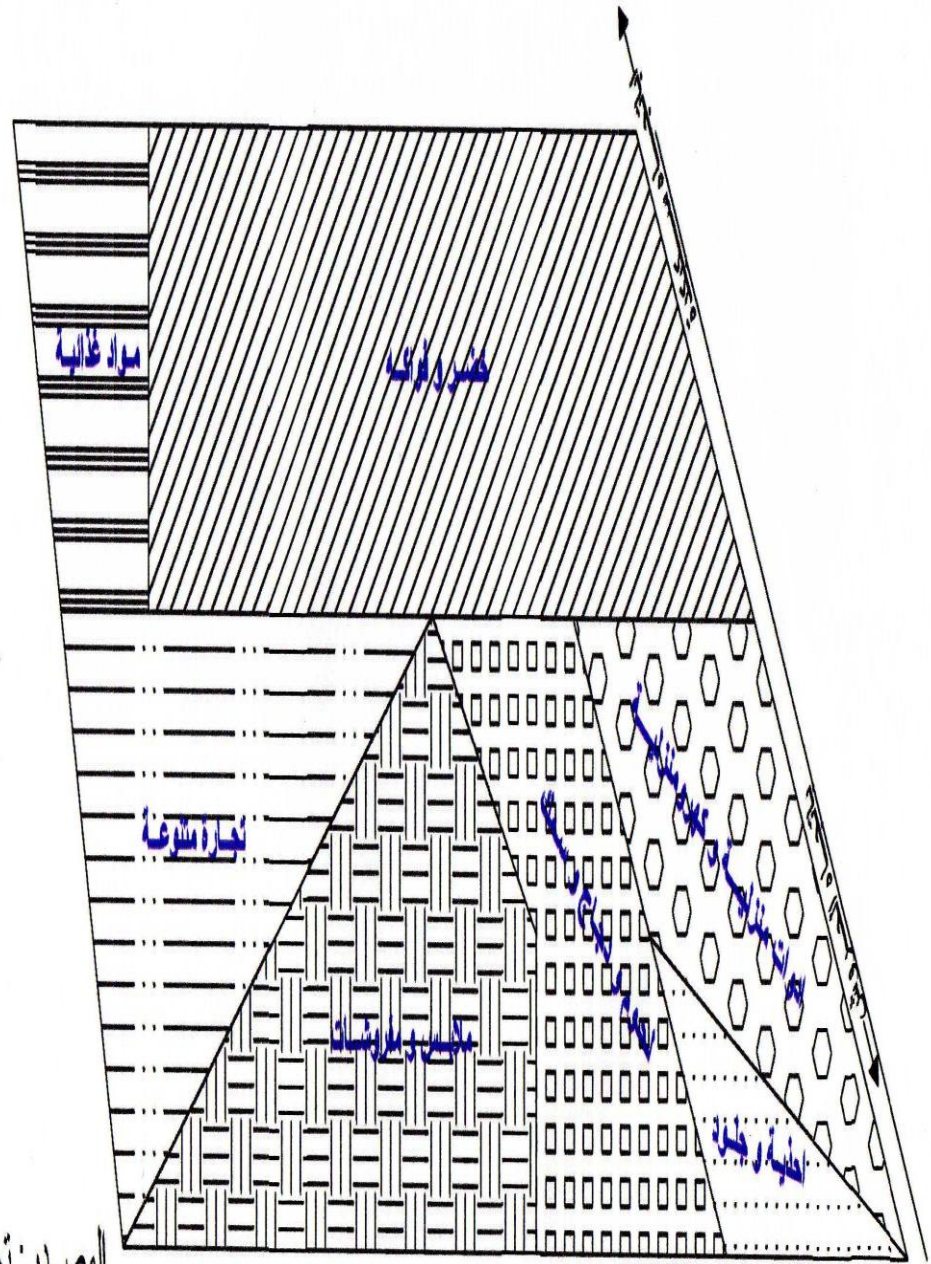

المصدر: تحقيق ميداني 2009

مخطط رقم

مدينـــة الشـــقفة:مخطـط عـام للســوق الاســبوعي للســلع

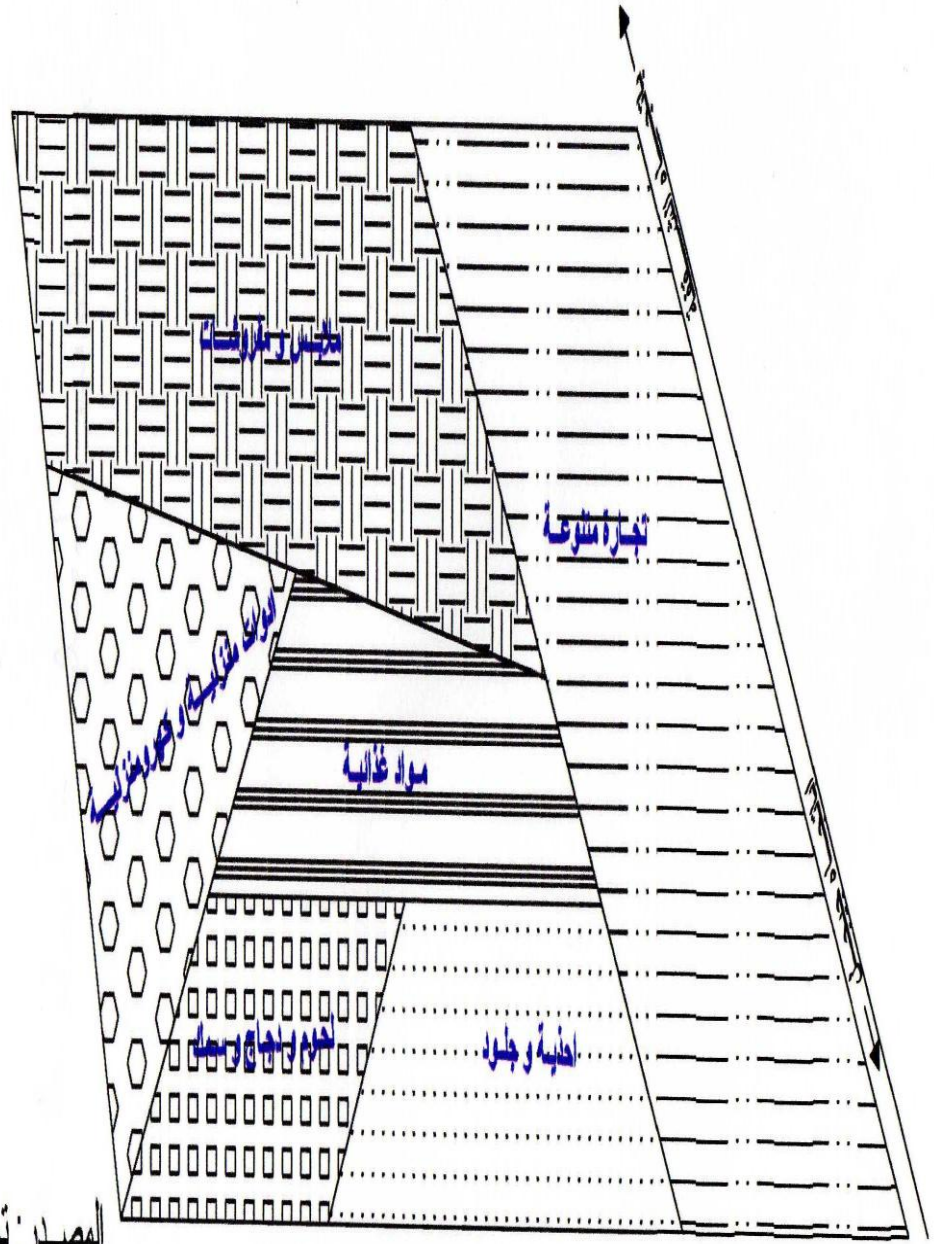

المصـدر: تحقيـــق ميـــداني 2009

2- مجال النفوذ:

2-1 الأصل الجغرافي لتجار الأسواق الأسبوعية للسلع:

من خلال الجدول رقم (29) يتضح أن دراسة عينة بـــ 550 من التجار يتوزعون كما يلي:

250 عينة بسوق شلغوم العيد، 120 عينة بسوق صالح بوالشعور، 180 عينة بسوق الشقفة من جهة، ومن جهة أخرى يوجد 207 تاجر ينتمون لنفس البلدية المتواجد بها السوق أي بنسبة 37.64% و217 تاجر من داخل الولاية أي ما يعادل 39.45% وأخيرا 661 تاجر من خارج الولاية بمعدل 30.18%.

2-1-1 سوق مدينة شلغوم العيد:

من الجدول رقم (13) بالملحق والخريطة رقم (10) يتبين أن التجار المقيمين داخل الولاية يحتلون المرتبة الأولى وذلك بنسبة تقدر بـــ 60% من إجمالي تجار هذا السوق، خاصة تجار بلدية شلغوم العيد بنسبة 24%، بلدية تاجنانت بـــ 12%، ثم بلدية فرجيوة بـــ 8% من إجمالي التجار، تليها بلدية التلاغمة بـــ 7.2% من إجمالي التجار.

ثم التجار المقيمين خارج الولاية بـــ 40% من إجمالي التجار، في مقدمتهم ولاية قسنطينة بـــ 16% وذلك لقرب المسافة وسهولة الوصول .

2-1-2 سوق مدينة صالح بوالشعور:

من خلال الجدول رقم (14) بالملحق والخريطة رقم (10) نلاحظ أن تجار داخل الولاية بلغ نسبتهم 86.67% من إجمالي التجار، حيث يحتل المرتبة الأولى تجار بلدية صالح بوالشعور بنسبة 35% من إجمالي التجار، ثم الحروش وسكيكدة على التوالي 16.67%، 14.17% هو إجمالي التجار.

وفيما يخص تجار خارج الولاية تبلغ نسبهم 13.33% من إجمالي التجار هذا السوق، هم تجار ولايتي قسنطينة و قالمة على التوالي 9.17% و 4.17% من إجمالي التجار.

خريطة رقم (10):

مراكز الدراسة : الاسواق الاسبوعية للسلع - الاصل الجغرافي للتجار

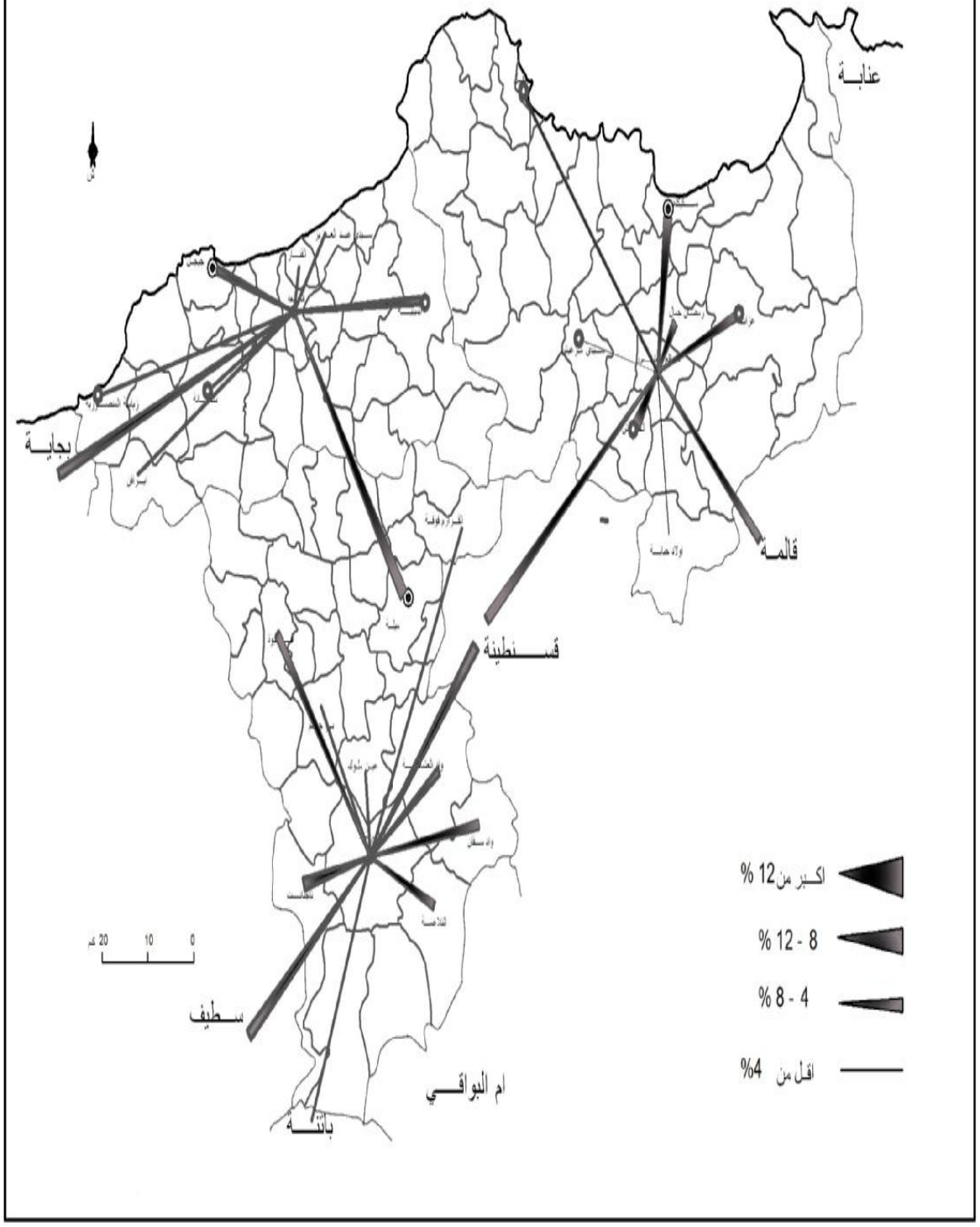

3-1-2 سوق مدينة الشقفة:

من خلال الجدول رقم (15) بالملحق والخريطة رقم (10) نلاحظ أن تجار داخل الولاية بلغت نسبتهم 72.12% من إجمالي تجار السوق، في مقدمتهم تجار بلدية الشقفة بـــ 41.67% من إجمالي تجار هذا السوق، ثم تجار بلدية الطاهير بـــ 6.67% من إجمالي التجار.

أما التجار خارج إقليم الولاية فنسبتهم تقدر بـــ 27.78% من إجمالي التجار، وهي الولايات؛ ميلة، بجاية، قسنطينة، سطيف على التوالي 15.55%، 5.55%، 5%، 1.76% من إجمالي تجار هذا السوق.

ومن هذا العرض يمكن استنتاج أن أسواق مجال الدراسة في أغلبها تجار بلديات الولاية التي ينتمي إليها السوق، مع زيادة انفتاح سوق شلغوم العيد واستقطابه لتجار الولايات الأخرى خصوصا ولايتي قسنطينة وسطيف .

جدول رقم (29): مراكز الدراسة: الأسواق الأسبوعية – الأصل الجغرافي لتجار

الأسواق الأسبوعية	التجار المقيمين بمنطقة الدراسة(%)		التجار المقيمين داخل الولاية(%)		التجار المقيمين خارج الولاية(%)		مجموع التجار
شلغـــــوم العيد	60	%24	90	%36	100	%40	250
صالح بوالشعور	42	%35	62	%51.67	16	%13.33	120
الشقفة	75	%41.67	55	%30.55	50	%27.78	180
المجموع	177	%32.18	207	%37.64	166	%30.18	550

المصدر : التحقيق الميداني سنة 2009

2-2 نوع التجارة الممارسة بالسوق:

نظرا لتراجع الشهرة التجارية للأسواق الأسبوعية المدروسة للأسباب المذكورة آنفا، سنتطرق في هذا العنصر إلي الأنواع التجارية الممارسة داخل كل سوق.

1-2-2 تجارة الخضر والفواكه:

تمثل هذه التجارة اكبر نسبة في الأسواق المدروسة، حيث سجل في الأسواق الأسبوعية شلغوم العيد، صالح بوالشعور، والشقفة على التوالي 18.93%، 20%، 22.78% من إجمالي المنتجات

المعروضة بالأسواق، لأنها دائمة الاستهلاك، ومطلوبة في جميع الأوقات والفصول، بالإضافة إلى الإرباح المادية.

2-2-2 تجارة الملابس والمفروشات:

تأتي وراء تجارة الخضر والفواكه من حيث النسبة وقدرت بـــــ 17.86%، 18.67%، 16.67%، على التوالي من إجمالي المنتجات المعروضة بالأسواق شلغوم العيد، صالح بوالشعور، والشقفة، وهذا راجع للتجدد الدائم لهذا المنتوج، تماشيا مع المتطلبات العصرية، إضافة إلى أنها تحقق أرباح كبيرة خاصة في المواسم والأعياد.

2-2-3 تجارة اللحوم والدجاج و السمك:

لا تقل أهمية عن التجاريتين السابقتين بلغت نسبتها بالأسواق الأسبوعية شلغوم العيد، صالح بوالشعور، والشقفة، على التوالي 12.5%، 16%، 11.11%، من إجمالي المنتجات المعروضة بالأسواق.

2-2-4 تجارة الأواني المنزلية و الكهرومنزلية:

بلغت نسبتها بالأسواق الأسبوعية شلغوم العيد، صالح بوالشعور، والشقفة، على التوالي 11.43%، 13.33%، 10.55%، من إجمالي المنتجات المعروضة بالأسواق.

2-2-5 تجارة المواد الغذائية:

بلغت نسبتها بالأسواق الأسبوعية شلغوم العيد، صالح بوالشعور، والشقفة، على التوالي 11.07%، 14%، 17.22%، من إجمالي المنتجات المعروضة بالأسواق.

2-2-6 تجارة الأحذية والجلود:

بلغت نسبتها بالأسواق الأسبوعية شلغوم العيد، صالح بوالشعور، والشقفة، على التوالي 8.93%، 4.66%، 7.78%، من إجمالي المنتجات المعروضة بالأسواق.

2-2-7 تجارة متنوعة:

بلغت نسبتها بالأسواق الأسبوعية شلغوم العيد، صالح بوالشعور، والشقفة، على التوالي 19.29%، 13.33%، 13.89%، من إجمالي المنتجات المعروضة بالأسواق.

صورة رقم(01): تجارة الدجاج بسوق الشقفة

صورة رقم(02):وسيلة النقل لتجارة الملابس بسوق صالح بوالشعور

صورة رقم(03): تجارة الأواني المنزلية بسوق شلغوم العيد

صورة رقم(04): تجارة متنوعة بسوق الشقفة

صورة رقم(05): تجارة الأحذية بسوق شلغوم العيد

صورة رقم(06): تجارة الخضر والفواكه بسوق صالح بوالشعور

الجدول رقم(30) : بلديات الدراسة: الأسواق الأسبوعية – نوع التجارة الممارسة

نوع التجارة	سوق شلغوم العيد		سوق صالح بوالشعور		سوق الشقفة		المجموع
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	
خضر وفواكه	53	18.93	30	20	41	22.78	124
ملابس ومفروشات	50	17.86	28	18.67	30	16.67	108
لحوم و دجاج و سمك	35	12.5	24	16	20	11.11	79
أواني منزلية وكهرومنزلية	32	11.43	20	13.33	19	10.55	71
مواد غذائية	31	11.07	21	14	31	17.22	83
أحذية وجلود	25	8.93	7	4.66	14	7.78	46
مواد متنوعة	54	19.29	20	13.33	25	13.89	99
المجموع	280		150		180		610

المصدر التحقيق الميداني سنة 2009

شكل رقم (21)

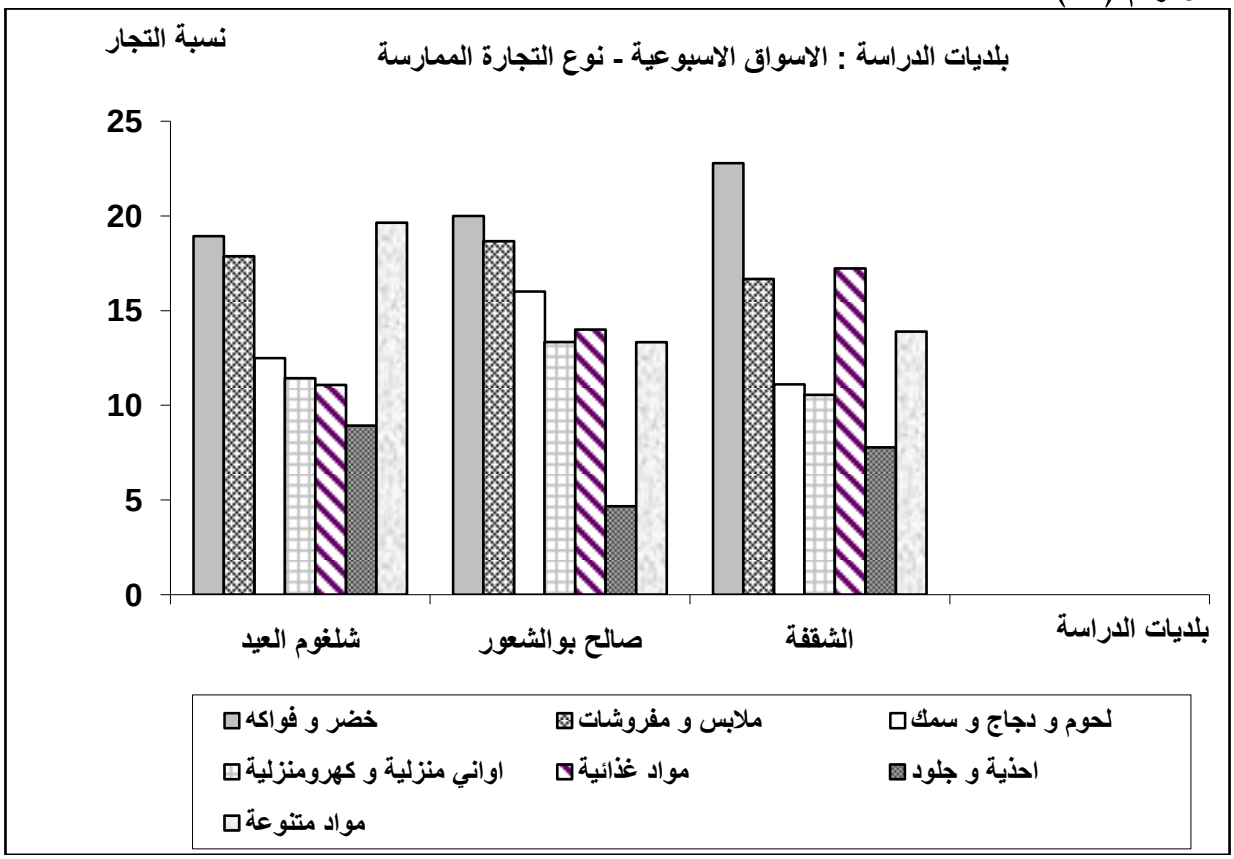

3-2 السوق المنافس:

1-3-2 سوق شلغوم العيد:

من الجدول رقم (31) يتبن أن السوق الأسبوعي بشلغوم العيد يعرف منافسة شديدة مع الأسواق الأسبوعية المجاورة له حسب آراء التجار، حيث يحتل الصدارة سوق شلغوم العيد بنسبة 50% من إجمالي المستجوبين، ثم سوق تاجنانت بنسبة 28.57% نظرا لأهميته بين تجار المنطقة، ثم السوق الخروب، والتلاغمة وفرجيوة على التوالي 12.5%، 7.14%، 1.79%.

جدول رقم (31) : مدينة شلغوم العيد : الأسواق الأسبوعية – أحسن سوق حسب آراء التجار

التخصص التجاري	عدد التجار	النسبة(%)
شلغوم العيد	140	50
تاجنانت	80	28.57
الخروب	35	12.5
التلاغمة	20	7.14
فرجيوة	5	1.79
المجموع	280	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

2-3-2 سوق صالح بوالشعور:

من الجدول رقم (32) يتبن أن سوق صالح بوالشعور يعرف منافسة شديدة مع الأسواق الأسبوعية المجاورة له حسب آراء التجار، حيث يحتل الصدارة سوق صالح بوالشعور بنسبة 33.33% أي 50 تاجر من التجار المستجوبين، ثم يليه الأسواق الحروش، ثم رمضان جمال، ثم عزابة على التوالي 22% ، 20%، 18%، ويعود ذلك أساسا إلى قدم هته الأسواق، وشهرتها التجارية على مستوى الجهة، وأخيرا سوق تمالوس بنسبة 6.67%.

جدول رقم (32) :مدينة صالح بوالشعور: الأسواق الأسبوعية – أحسن سوق حسب آراء التجار

التخصص التجاري	عدد التجار	النسبة(%)
صالح بوالشعور	50	33.33
الحروش	33	22
رمضان جمال	30	20
عزابة	27	18
تمالوس	10	6.67
المجموع	150	100

مصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

2-3-3 سوق الشقفة:

حسب آراء التجار وذلك من خلال الجدول رقم (33) يحتل سوق الشقفة الصدارة بـــــ 76 تاجر أي بنسبة 42.22% من التجار المستجوبين، ثم يليه أسواق الميلية، الطاهير، العوانة على التوالي 30.56%، 18.89%، 8.33%.

جدول رقم (33) : مدينة الشقفة: الأسواق الأسبوعية – أحسن سوق حسب آراء التجار

التخصص التجاري	عدد التجار	النسبة(%)
الشقفة	76	42.22
الميلية	55	30.56
الطاهير	34	18.89
العوانة	15	8.33
المجموع	180	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

3-2 وسيلة النقل:

من الجدول رقم (34) يتبين سيطرة الشاحنات الكبيرة في الأسواق الأسبوعية المدروسة.

الشاحنات الكبيرة:

وبلغت نسبتها 55.6%، 54.17%، 50%، من إجمالي وسائل النقل في الأسواق على التوالي شلغوم العيد، صالح بوالشعور، الشقفة (مخصصة لتجارة الملابس والمفروشات، والأواني المنزلية والكهرومنزلية...الخ).

الشاحنات الصغيرة:

وتأتي في المرتبة الثانية في الأسواق المدروسة بنسب 24.4%، 29.17%، 28.33%، من إجمالي وسائل النقل في الأسواق على التوالي شلغوم العيد، صالح بوالشعور، الشقفة (مخصصة لتجارة الخضر والفواكه...الخ).

السيارات:

وهي الأخيرة من حيث العدد في الأسواق شلغوم العيد، صالح بوالشعور، الشقفة، فقدرت نسبتها على التوالي 20%، 16.66%، 21.67%.

جدول رقم (34) : مراكز الدراسة: الأسواق الأسبوعية – وسيلة النقل

الأسواق	شاحنات كبيرة		شاحنات صغيرة		سيارات		مجموع
شلغـــــوم العيد	139	%55.6	61	%24.4	50	%20	250
صالح بو الشعور	65	%54.17	35	%29.17	20	%16.66	120
الشقفة	90	%50	51	%28.33	39	%21.67	180

المصدر: التحقيق الميداني سنة 2009

شكل رقم (22)

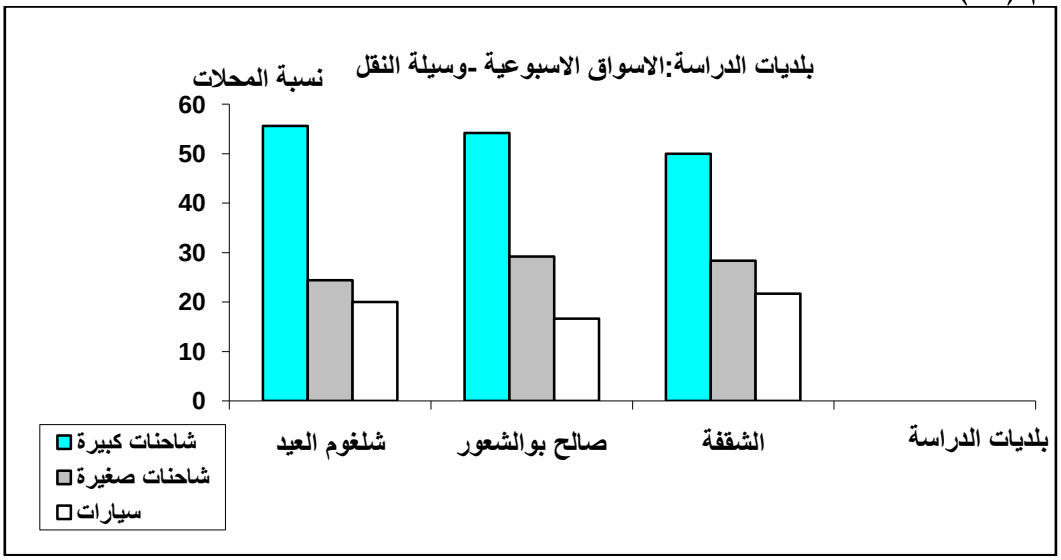

4-2 الأصل الجغرافي الزبائن الأسواق الأسبوعية للسلع:

من خلال الجدول رقم (35) والجداول رقم(14، 15، 16) بالملحق والمحصل عليها من عينات خلال التحقيق الميداني(سوق شلغوم العيد 280 عينة، سوق صالح بوالشعور بـــ 150 عينة وسوق الشقفة بـــ 180 عينة.

الجدول رقم(35) :مراكز الدراسة: الأسواق الأسبوعية- الأصل الجغرافي لزبائن

مجال نفوذ	سوق شلغوم العيد		سوق صالح بوالشعور		سوق الشقفة		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
من داخل البلدية	180	64.29	105	70	140	77.78	425
من داخل الولاية	91	32.50	45	30	40	22.22	180
من خارج الولاية	9	3.21	0	0	0	0	5
المجموع	280		150		180		630

المصدر: التحقيق ميداني سنة 2009

2-4-1 سوق شلغوم العيد:

فقد إشعاعه الذي كان يميزه من قبل، وذلك بسبب تصادف يوم سوق تاجنانت للجملة الخاص بالألبسة والأواني المنزلية والكهرومنزلية مع يوم هذا السوق.

ومن الجدول رقم(35) والخريطة رقم(11) نلاحظ أن سوق شلغوم العيد يقصده زبائن من داخل الولاية بـــــ 271 زبون أي ما يعادل 96.79% من إجمالي المتسوقين، ومن هؤلاء الزبائن نجد ما يقارب 64.29% من بلدية شلغوم العيد، و 32.50% من باقي البلديات المجاورة، وأخيرا الوافدون من خارج إقليم الولاية ويمثلون سوى 3.21% وتمثله ولاية أم البواقي وخصوصا بلدية بئر الشهداء وذلك لقرب المسافة.

2-4-2 سوق صالح بوالشعور:

من خلال الجدول رقم (17) بالملحق والخريطة رقم (11) هذا السوق لا يقصده إلا الوافدون من بلديات داخل ولاية سكيكدة، ومعظمهم من بلدية صالح بوالشعور بالنسبة 70% من إجمالي الوافدون، وبقية البلديات بنسب مختلفة وهي البلديات مجاورة لبلدية صالح بوالشعور.

3-4-2 سوق الشققة:

من خلال الجدول رقم (18) بالملحق والخريطة رقم (11) يلاحظ نفس الشيء بالنسبة لسوق الشققة مع سوق بلدية صالح بوالشعور الاختلاف الوحيد هو في النسب فنجد أن نسبة الوافدون داخل بلدية الشققة يمثل 77.78% من إجمالي الوافدون لهذا السوق، أما الوافدون من البلديات المجاورة فنسبهم متقاربة ولا تتعدى 7% من إجمالي زبائن المتوافدون إلى سوق الشققة.

بطـاقة رقم (11):

مراكز الدراسـة : الاسـواق الاسـبوعية للسـلع ـ الاصـل الجغـرافي للزبـائن

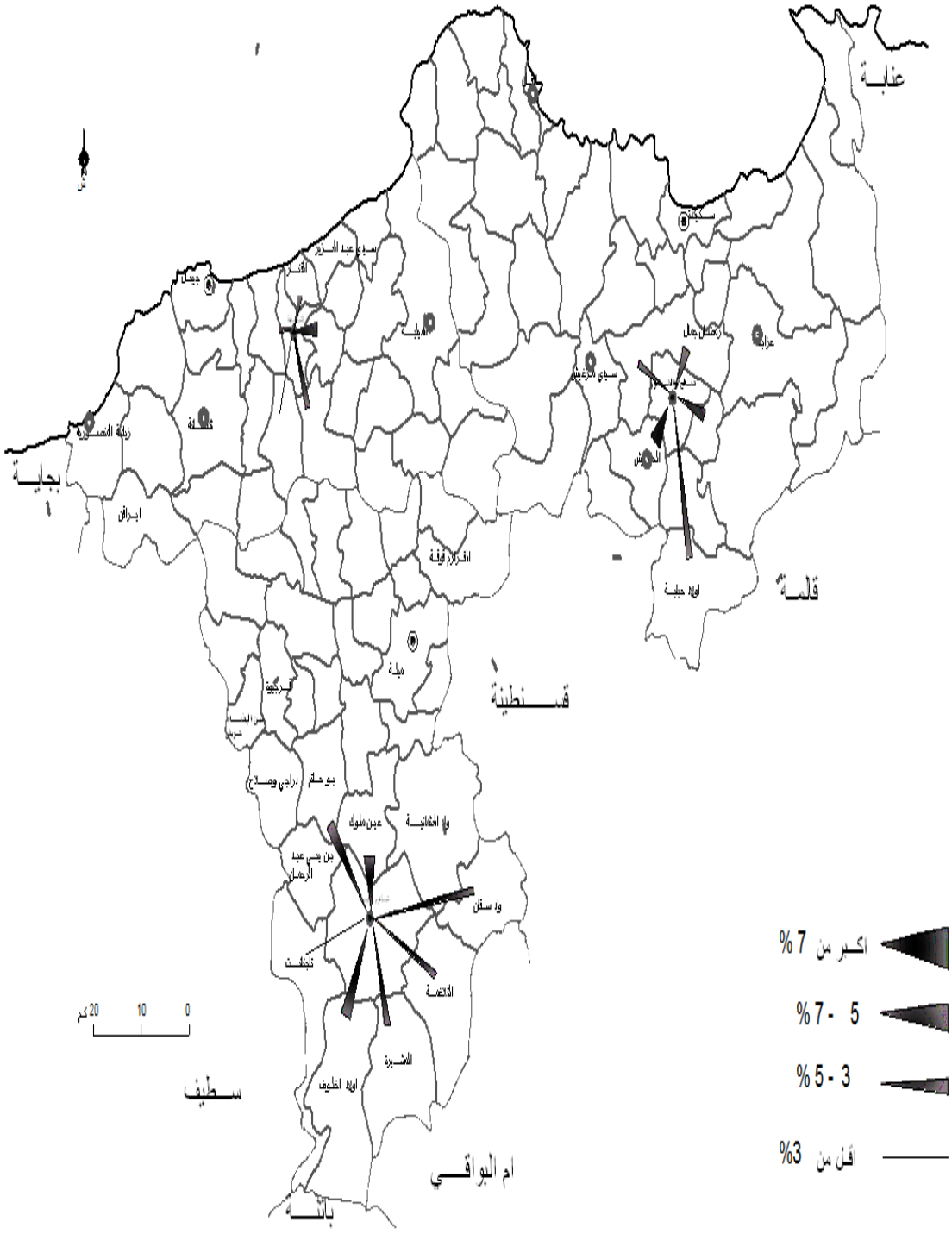

ثانيا: السوق الأسبوعي للمواشي لمدينة شلغوم العيد : إشعاع إقليمي

وينعقد هذا السوق كل يوم الأربعاء من كل أسبوع، ويعتبر من أهم أسواق الماشية في الشرق الجزائري، ويمثل مكانة خاصة لما له من نفوذ خارج حدود الدراسة، على العكس ما وجدناه في السوق الأسبوعي لسلع، وتقدر مساحته بـــ 1.56 هكتار.

1- الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعي للمواشي لمدينة شلغوم العيد:

وقصد دراسة الأصل الجغرافي للتجار سوق المواشي تم أخذ عينة بـــ 200 استمارة، وهو ما يبينه الجدول رقم (36) أن 24% من التجار من داخل البلدية، و45% من التجار هم من بلديات ولاية ميلة، و35% من ولايات الشرق الجزائري.

ومن خلال جدول رقم (19) بالملحق والخريطة رقم (12) يتضح أن لهذا السوق مكانة هامة في الشرق الجزائري، إذ نجد 35 % من التجار خارج الولاية تتقدمهم ولاية المسيلة بـــ 11 % من التجار هذا السوق، وهذا راجع إلى موقعهما المناسب لتربية الأغنام، وتليها كل من ولايتي قسنطينة، وسطيف على التوالي بالنسبة 10% و 9% وذلك لقربهما من السوق ووضعية الطرق الجديدة ذلك كما يلي :

جدول رقم (36) : مدينة شلغوم العيد: سوق المواشي – الأصل الجغرافي للتجار

مجال النوافذ	العدد	النسبة (%)
من داخل البلدية	48	24
من داخل الولاية	82	41
من خارج الولاية	70	35
المجموع	200	100

مصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

2- نوع التجارة الممارسة بالسوق الأسبوعية للمواشي:

من خلال جدول رقم (37) والشكل رقم (23) يتبين أن:

تجارة الحيوانات:

وهي التجارة المسيطرة في هذا السوق إذ تمثل نسبة 70% من إجمالي عدد التجار و تنقسم إلى:

مخطط رقم

مدينـــة شـــلغوم العيـــد: مخطـط عـام للسـوق الاسـبوعي للمواشـي

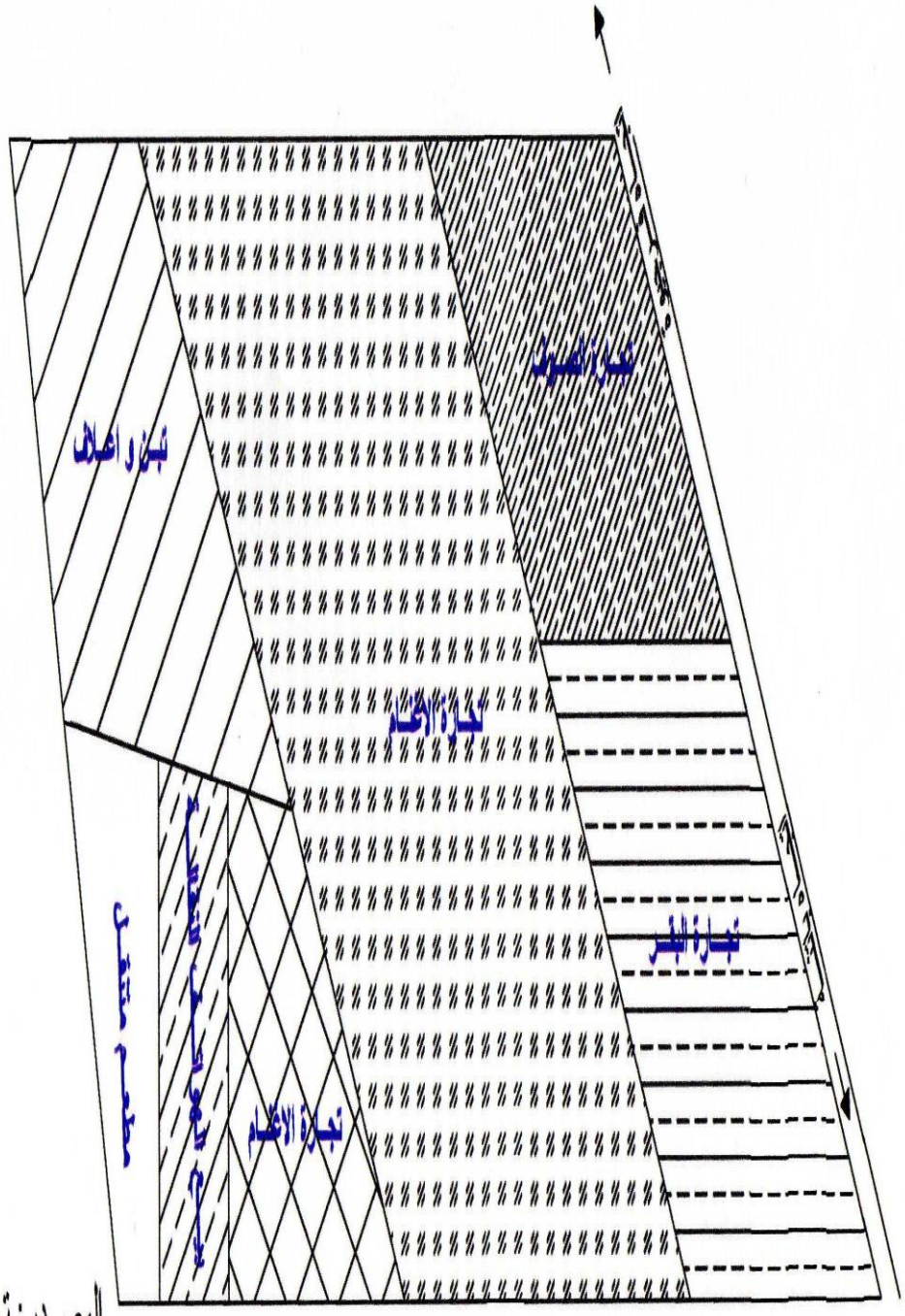

المصـدر: تحقيـق ميـداني 2009

تجارة الأغنام :

وتمثل 71.43% من إجمالي تجارة الحيوانات نظرا لسهولة تربيتها، والأرباح المادية الكبيرة.

تجارة البقر:

وتمثل 20% من إجمالي التجارة في السوق.

تجارة الأعلاف و التبن:

وتأتي وراء تجارة الحيوانات و ذلك بنسبة 10% من إجمالي التجارة في السوق.

تجارة الصوف:

ولا تمثل إلا 3% من إجمالي التجارة في السوق.

وأخيرا تجارة أخرى (كالشواء ، خيم الشاي ،...،الخ) وتمثل 7% من تجارة السوق.

جدول رقم (37) : مدينة شلغوم العيد: سوق المواشي – نوع التجارة الممارسة

التخصص التجاري	العدد	النسبة(%)
أبقار	40	20
أغنام	100	50
أعلاف و تبن	20	10
صوف	6	3
أخرى	14	7
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (23)

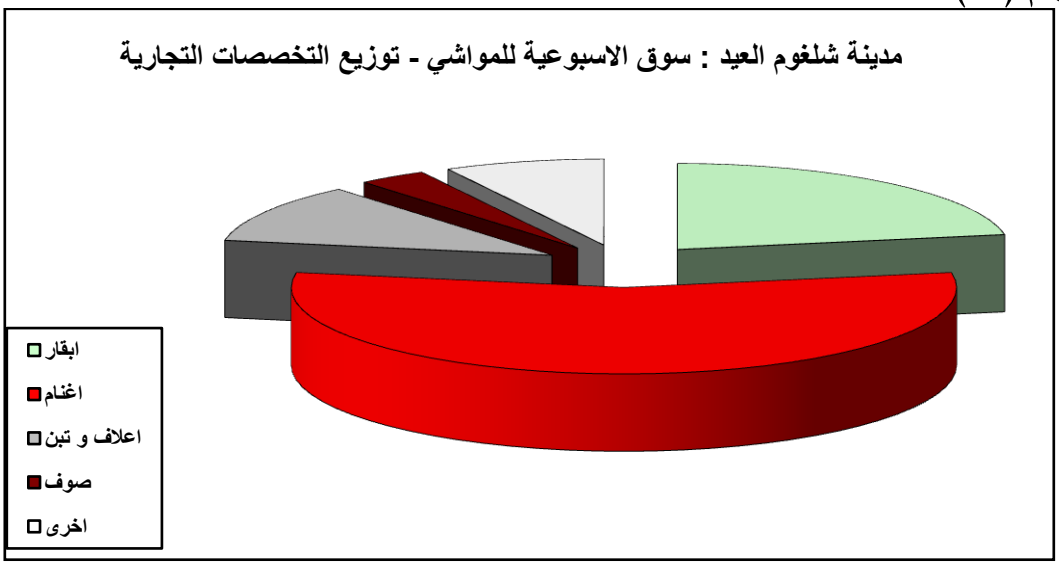

3- الأصل الجغرافي لزبائن سوق المواشي:

وخصص لهذا العنصر عينة قدرها 260 استمارة.

من خلال الجدول رقم (38) يتضح أن الأصل الجغرافي لزبائن الوافدين إلى هذا السوق هو72.92% هم زبائن من داخل ولاية ميلة، منهم 42.31 % من إجمالي الزبائن هم مقيمين داخل بلدية شلغوم العيد، ويوجد 30.08 % زبائن مقيمين خارج الولاية ميلة.

ومن الجدول رقم (20) بالملحق والخريطة رقم (13) يتضح أن الزبائن الوافدين إلى هذا السوق من داخل الولاية، تتقدمهم بلدية شلغوم العيد بـــ 42.31% زبون من إجمالي زبائن، تليها بلدية تاجنانت بنسبة 9.23%، والملاحظ كذلك أن البلديات التي يتوافد منها زبائن هي بلديات مجاورة لبلدية شلغوم العيد.

أما الزبائن الذين يقيمون خارج إقليم ولاية ميلة فتتمثل في الولايات التالية قسنطينة، سطيف، أم البواقي، باتنة، ونسبهم على التوالي 7.64%، 6.92%، 5.38%، 3.08%، والملاحظ أن هذه الولايات هي ولايات مجاورة لولاية ميلة.

جدول رقم (38): مدينة شلغوم العيد: سوق المواشي – الأصل الجغرافي لزبائن

مجال النوافذ	العدد	النسبة(%)
من داخل البلدية	55	42.31
من داخل الولاية	45	34.61
من خارج الولاية	30	23.08
المجموع	130	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4- السوق المنافس:

من الجدول رقم (39) يتبن أن سوق المواشي بشلغوم العيد يعرف منافسة شديدة مع الأسواق الأسبوعية المجاورة له حسب آراء التجار، حيث يحتل الصدارة سوق شلغوم العيد، ثم سوق عين مليلة، ثم بريكة، ثم الخروب على التوالي 33%، 27%، 19%، 12%، ويعود ذلك أساسا إلى قدم الأسواق، وشهرتها التجارية على مستوى الجهوي، وموقع تواجد مدن هته الأسواق، وأخيرا سوق قالمة بنسبة 9%.

جدول رقم (39): مدينة شلغوم العيد: سوق المواشي – أحسن سوق حسب آراء التجار

التخصص التجاري	العدد	النسبة (%)
شلغوم العيد	33	33
عين مليلة	27	27
بريكة	19	19
الخروب	12	12
قالمة	9	9
المجموع	100	100

مصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

5- وسائل النقل

من الجدول رقم (40) والشكل رقم (23) يتضح أن وسائل نقل سوق الماشية يسيطر عليه شاحنات الكبيرة كمايلي:

شاحنات كبيرة بنسبة 67.69% من إجمالي وسائل النقل.

شاحنات صغيرة بنسبة 26.15% من إجمالي وسائل النقل.

سيارات بنسبة 6.16% من إجمالي وسائل النقل.

جدول رقم (40) : مدينة شلغوم العيد: سوق المواشي – وسائل النقل

وسائل النقل	العدد	النسبة (%)
شاحنات كبيرة	88	67.69
شاحنات صغيرة	34	26.15
سيارات	8	6.16
المجموع	130	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (24)

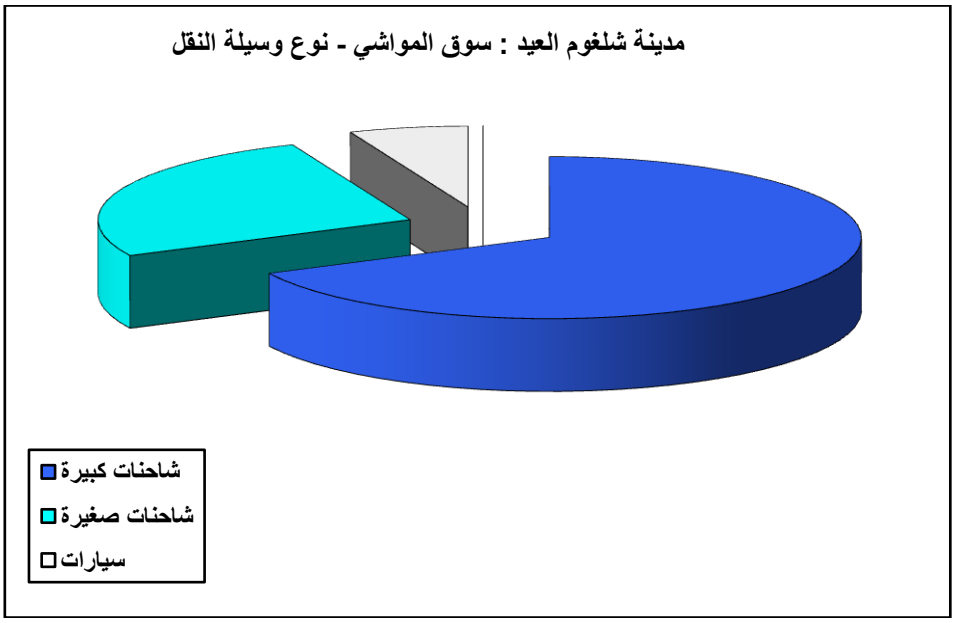

خلاصة:

بعد دراسة عنصر التجارة بنوعيه الثابتة والمتنقلة ودورها الفعال في هيكلة المجال، نستنتج اختلاف كبير بين مدينة شلغوم العيد ومدينتي الشقفة وصالح بوالشعور من ناحية الوظيفة التجارية على العكس تماما ما وجدناه في باب المؤهلات الطبيعية والفلاحية.

ما مدى تأثير الوظيفة التجارية لكل مدينة على أهمية الأسواق الجملة للخضر والفواكه ؟هل ستخلق ديناميكية على هته الأسواق أم العكس؟

الفصل الخامس
أسواق الجملة للخضر والفواكه ومدى تأثيرها على المجال

أسواق الجملة للخضر والفواكه هي أسواق حديثة النشأة مقارنة بالأسواق الأسبوعية ، أتت هذه الأسواق كحتمية نظرا لحالة التطور التي آلت إليها البلاد ، خاصة بعد وضع حد لهيمنة الدولة التي كانت تطبقها على مؤسساتها، وتحرير السوق وإعطاء الخواص المبادرة.

1- تقديم الأسواق:

1- 1 سوق شلغوم العيد:

نشأ سوق الجملة للخضر والفواكه من طرف البلدية ، بعد المداولة رقم 120/87 في1987/11/15 وصادق عليها والي ميلة في 1990/02/10، وهذا حسب نموذج القانون الأساسي النوعي المنشأ، وفقا للمرسوم رقم 200/83 المؤرخ 1983/03/19 المتعلق بكيفية إنشاء وتسيير المؤسسات العمومية المحلية.

لم يتغير موقع السوق منذ نشأته إلى يومنا هذا، وهو يقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 5، كان السوق يسير من طرف المؤسسة العمومية الاقتصادية حسب المرسوم السابق الذكر إلى غاية 1995.

وبعد سنة 1995 تم حل هذه المؤسسة وتحويل أصولها إلى بلدية شلغوم العيد، وبذلك تغير نمط تسيير السوق وأصبح يسير عن طريق منح حقوق الدخول من طرف المستأجر ، وهذا الأخير يصبح مسؤول عنه إثر فوزه بالمزايدة.

تبلغ مساحته 6,25 هكتار ، منها 7560م^2 مخصصة للمربعات الم نجزة والمقدر عددها بـ 169مربع.

1-1-1 مراحل التوسعة والتهيئة للسوق:

المرحلة الأولى: 1990- 1992

إقامة سياج خارجي بقيمة 2 مليون دينار جزائري أي 200 مليون سنتيم.

المرحلة الثانية :1992- 1993

إنجاز أشغال التهيئة والتغطية الداخلية بـ 2 مليون دينار أي 200 مليون سنتيم.

مخطط رقم

مدينـــة شـــلغوم العيـــد: مخطط عام لسوق الجملة

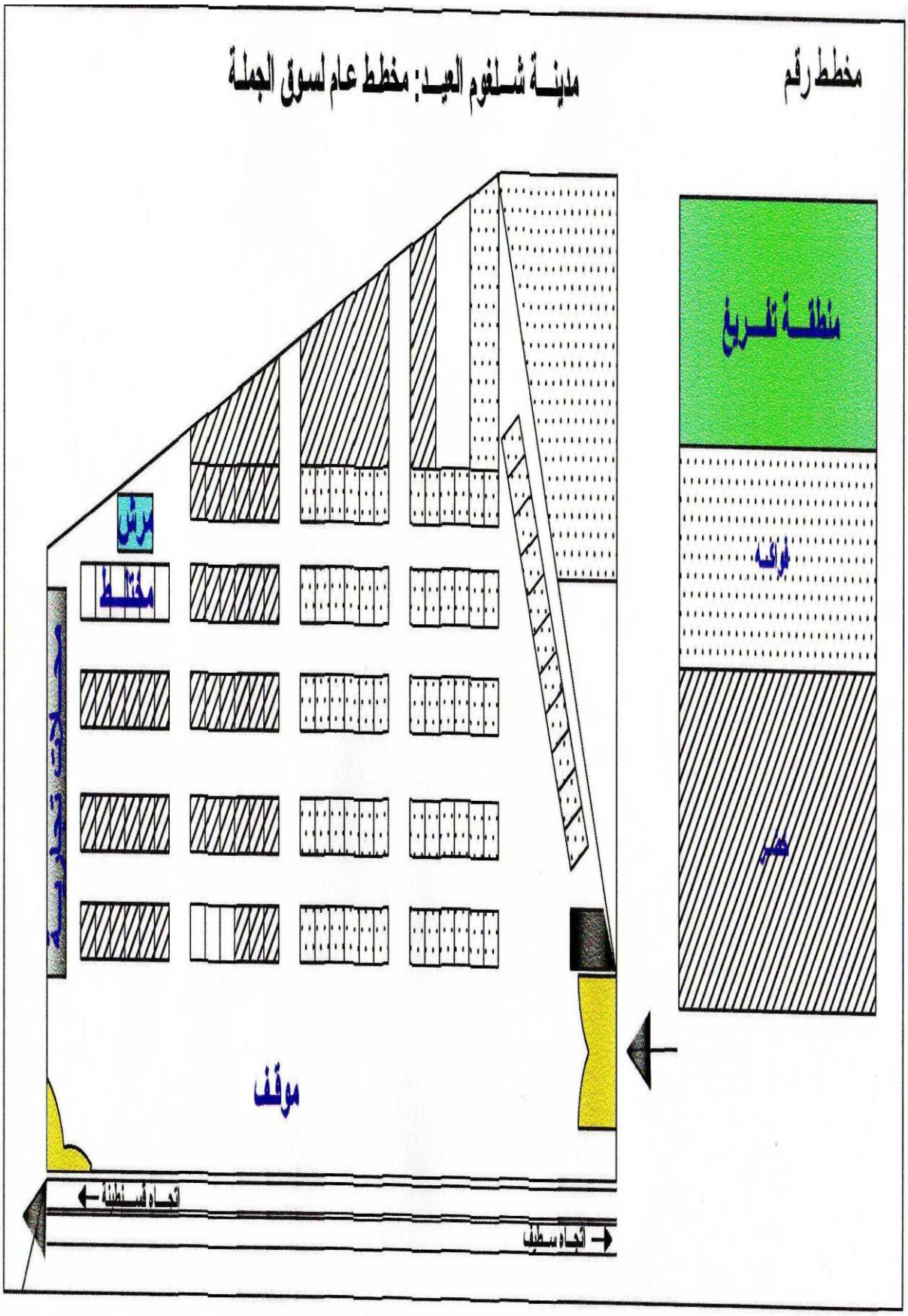

مخطط رقم

مدينـــة صـــالح بوالشـــعور: مخطط عام لسوق الجملة

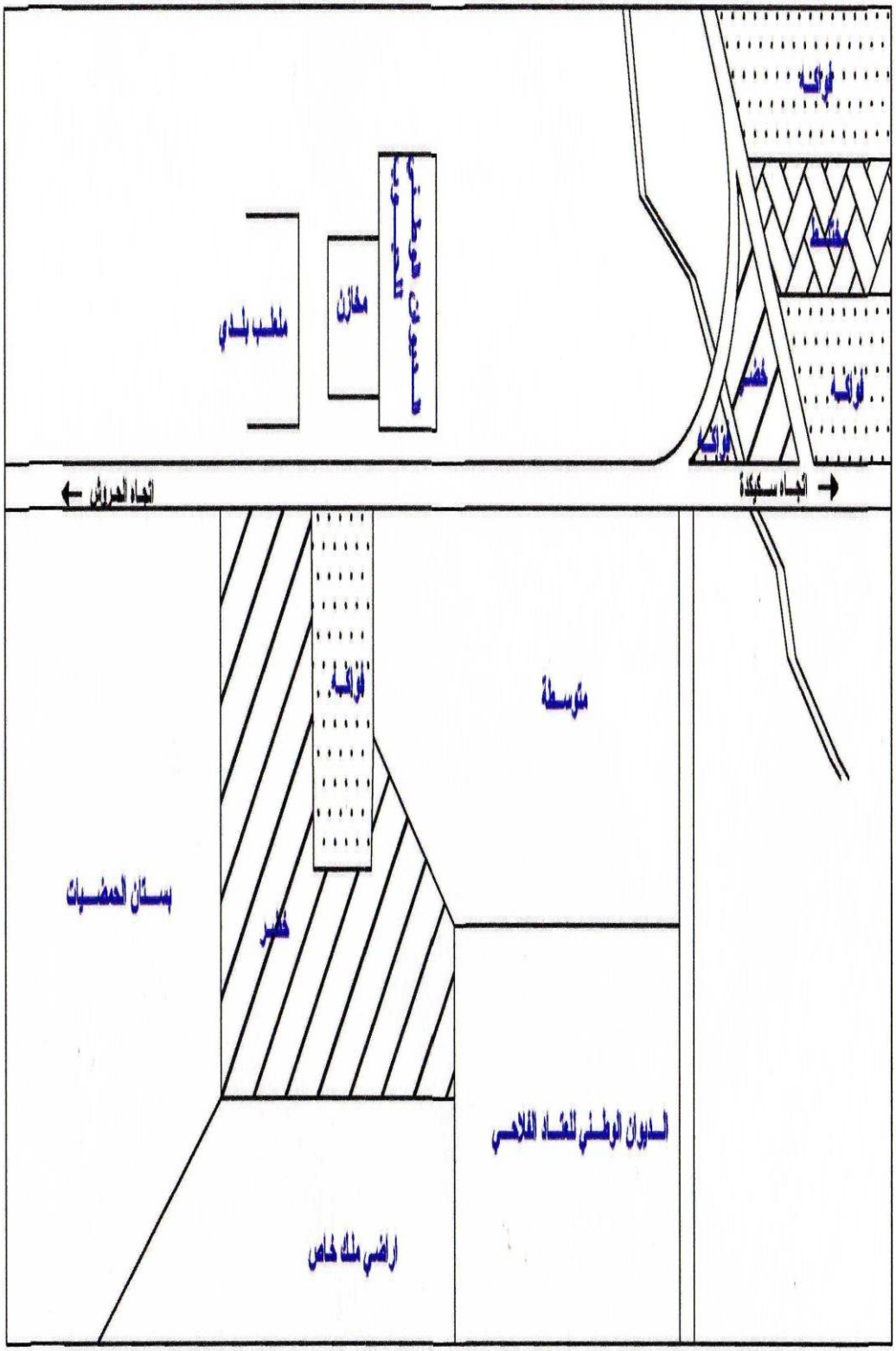

المصـدر: تحقيـق ميـداني 2009

مخطط رقم

التجمع الثانوي جيسار: مخطط عام لسوق الجملة

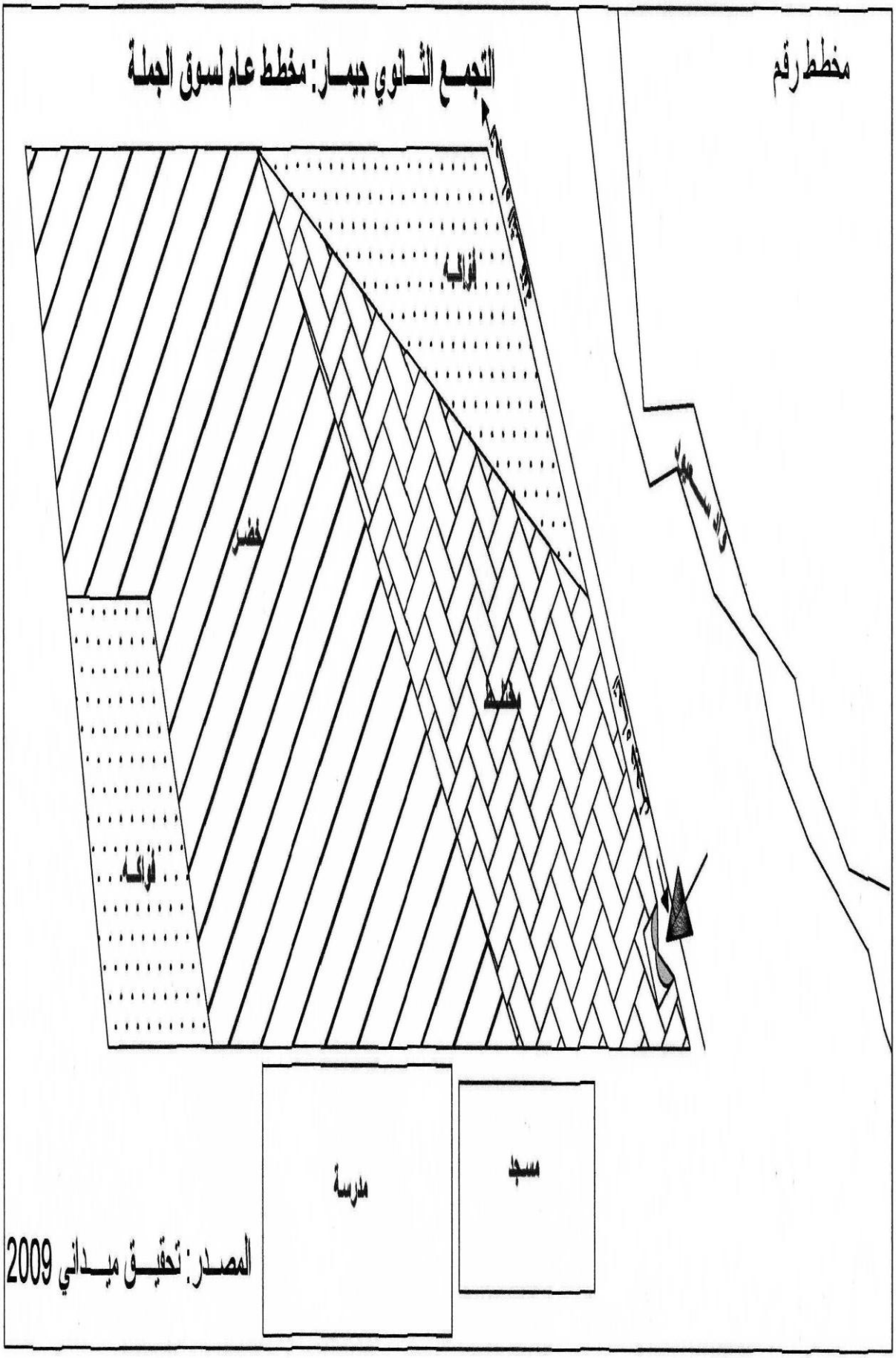

المصدر: تحقيق ميداني 2009

المرحلة الثالثة: 1997- 1998

تهيئة المنطقة الجنوبية بقيمة 9 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 900 مليون سنتيم.

المرحلة الرابعة: 1998- 1999

وضع قنوات تصريف المياه، وإيصال الجزء الأول من السوق بالمياه الصالحة للشرب بقيمة 7.869.079.82دج.

المرحلة الخامسة: 2000- 2003

إنجاز عملية التزفيت للمنطقة الجنوبية الغربية من طرف الشركة الوطنية للأشغال العمومية، وإنشاء الحائط على طول واجهة السوق المقابل للطريق الوطني بقيمة 100 مليون دينار جزائري أي 10 ملايير سنتيم.

المرحلة السادسة: 2005-2007

إنشاء 50 مربع داخل السوق بـ : 10 ملايير سنتيم .

المرحلة الأخيرة:

مشروع إنجاز جسر ميزاني قصد معرفة كمية الخضر والفواكه التي تدخل يوميا إلى السوق بدقة ، وبذلك تحويل سوق الجملة من بعده إقليمي إلى بعد وطني، ويكلف قيمته 10 ملايير سنتيم.

1- 2 سوق صالح بوالشعور:

بداية نشاط هذا السوق تعود إلى سنة 1983، كان مسير من طرف البلدية حيث تقوم بقبض الرسوم وحقوق استغلال الأماكن من الفلاحين والتجار، الذين يقومون بتسويق منتجاتهم الفلاحية.

وبموجب القرار الولائي رقم 34 المؤرخ سنة 1986/03/15 تم تحويله رسميا إلى سوق للبيع بالجملة للخضر والفواكه في إطار البحث والتنظيم وبذلك عملت البلدية على كرائه عن طريق المزاد العلني.

ولم يتغير موقعه منذ النشأة حيث يقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 3 عند مدخل المركز باتجاه سكيكدة شمالا وقسنطينة جنوبا، غير أنه في الآونة الأخيرة سيغير موقعه وذلك بإنشاء سوق جديد.

سوق الجملة للخضر والفواكه القديم يتربع على مساحته 8000 م^2 وهي غير كافية، خاصة في فصل الصيف عند توفر الإنتاج وتنوعه.

من هذه المساحة توجد 2600 م^2 مغطاة، وهي مخصصة إلى 43 مربع، حيث يبلغ مساحة المربع ما بين 20- 30 م^2

بداية تسليم رخص هذه المربعات كانت سنة 1994 وذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 269/93 والمؤرخ سنة 1993/11/09 والقرارات الوزارية المشتركة بتاريخ 1994/02/26.

وينشط هذا السوق ط يلة أيام الأسبوع، ويخضع إلى أوقات عمل مبينة في دفتر الشروط الخاص بالسوق، وعموما الأوقات المخصصة للبيع تكون صباحا والاستقبال مساءا.

1-3 سوق جيجهار:

جيجهار إحدى تجمعات الثانوية ببلدية الشقفة، تبعد عن مقر البلدية بـ 5 كلم .

تم إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه في 3 جوان 1989 بتطبيق القرار الوزاري المشترك رقم 543 المؤرخ في 11 ديسمبر 1988، المتضمن تنظيم خدمات أسواق الجملة للخضر والفواكه ، وهو سوق محلي تبلغ مساح ته 2.5 هكتار ، وهو بقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 43، يعتبر هذا السوق فوضوي، وأتى هذا السوق كحتمية نظرا لطبيعة المنطقة التي تزخر بأجود وأخصب الأراضي الزراعية وغزارة الإنتاج الفلاحي على مدار السنة، وكذلك يعتبر المدخل الوحيد لبلدية الشقفة من جهة أخرى، غير أنه يوجد مشروع جديد لسوق الجملة للخضر والفواكه في بلدية الأمير عبد القادر بمساحة تقدر بـ 9.6 هكتار وخصص له مبلغ مالي قدر بـ 130 مليون دينار ، وإلى غايتي الآن لم يشرع في إنشاءه.

2- مبالغ كراء السوق: في تزايد مستمر

من الجدول رقم(42) والمنحنى رقم (26) يتبين أن مبلغ كراء الأسواق الثلاثة في تزايد مستمر.

1-2 سوق شلغوم العيد

يتبين أن مبلغ كراء سوق الجملة للخضر والفواكه بشلغوم العيد بلغ سنة 2000 48.000.000دينار أي 4.8 مليار سنيتم، وواصلت قيمة كرائه في الزيادة إلى غاية 2004 بمبلغ كراء قدر بـ 118.000.000 دينار أي 11.8 مليار سنتيم، لتنقص قيمة كرائه في السنتين المواليتين (2005– 2006) على الترتيب 11 مليار سنيتم، و10.5 مليار سنتيم ليعود المبلغ إلي الارتفاع من جديد ليصل سنة 2009 قيمة 200.000.000 دينار أي 20 مليار سنتيم.

2-2 سوق صالح بوالشعور

عرف مبالغ كراء هذا السوق زيادة من سنة إلى أخرى، فبلغ مبلغ كرائه سنة 2000 12.500.000 دينار أي مليار و250 مليون سنتيم، ليرتفع مبلغ كرائه في السنة الموالية ثم ينخفض في السنتين المواليتين 2002 و2003 على التوالي 1.2 مليار سنتيم ، و1.1 مليار سنتيم ، ويعود للارتفاع ليصل سنة 2009 إلى 18.755.000 دينار.

3-2 سوق جيمار

ما يميز هذا السوق من حيث المبالغ المالية المخصصة لكراء ه أنها اقل مقارنة بالسوقين الآخرين، ليعرف أعلى قيمة له في سنة 2005 بمبلغ قدر بـ 8.510.000 دينار أي 851 مليون سنتيم، ليعود للتقهقر حيث وصل سنة 2009 إلى مبلغ مالي قدر بـ 6850000 دينار أي 685 مليون سنتيم.

جدول رقم (41): بلديات الدراسة: أسواق الجملة – تطور مبلغ الكراء

البلديات / السنوات	شلغوم العيد(دج) $\times 10^4$	صالح بوالشعور(دج) $\times 10^4$	الشقفة(دج) $\times 10^4$
2000	4800	1250	320
2001	4800	1300	382
2002	7604	1200	430
2003	8300	1100	450
2004	11800	1200	800
2005	11000	1300	851
2006	10500	1400	700
2007	12000	1550	655
2008	19500	1705	790
2009	20000	1875.5	685

المصدر: مصلحة التقنية للبلدية سنة 2009

3- عوائد السوق:

تعود الأسواق الثلاثة تعود بالفائدة الكبيرة على هته البلديات في شتى المجالات.

على الصعيد الاجتماعي :

يلعب السوق دور هام في انخفاض نسبة البطالة في البلديات الثلاثة وحتى بلديات المجاورة تستفيد كذلك، حيث يعمل في سوق الجملة للخضر والفواكه بشلغوم العيد ما يزيد عن 900 شخص خاصة في فصل الصيف ، أما سوق صالح بوالشعور فهو يوفر لما يزيد عن 480 منصب شغل ، وبخصوص سوق جيمار فإنه يوفر ما يزيد عن 300 منصب شغل.

على الصعيد الاقتصادي:

تمثل المداخيل الكبيرة الخاصة بكراء الأسواق الثلاثة جزءا هاما من ميزانيات هته البلديات:

- تسهيل الفلاحين المتواجدين في البلديات بتسويق منتجاتهم بسهولة .
- تمويل المشاريع الاقتصادية، كما تغطي نفقات التجهيز في البلديات وغيرها من مشاريع.

شكل رقم (25)

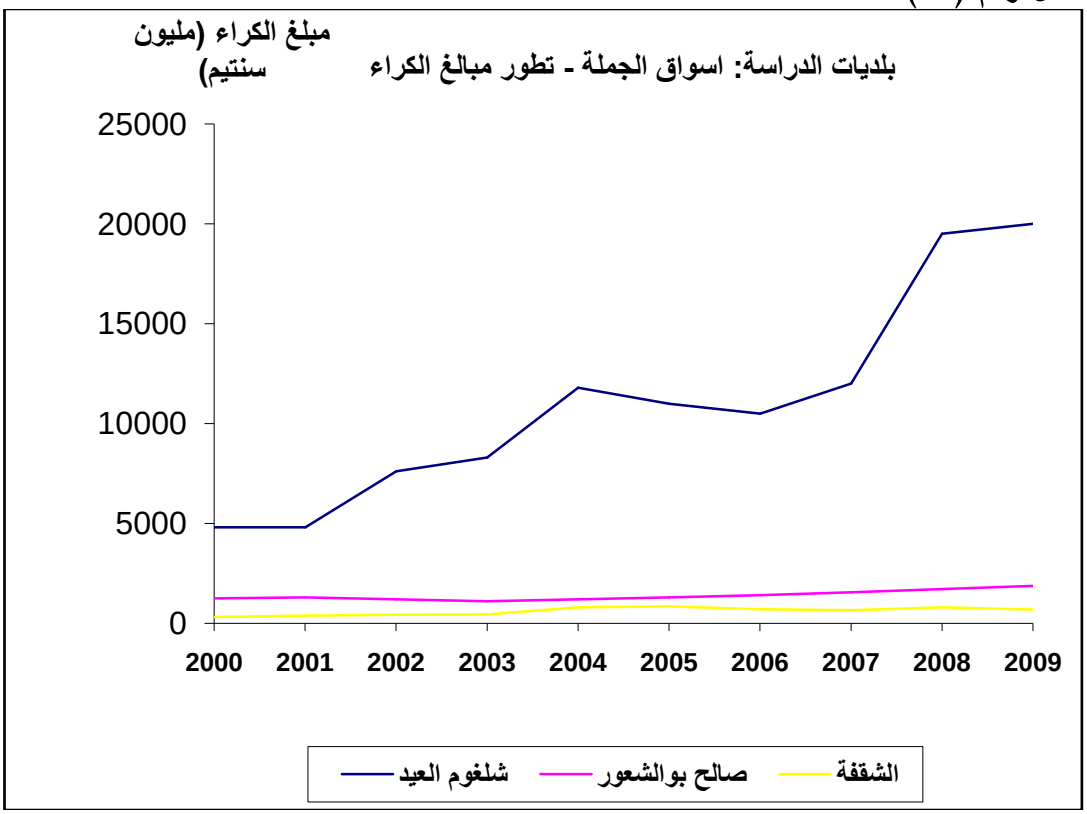

نتيجة:

خلال التطرق إلى عنصر الكراء نلاحظ الفوارق الكبيرة بين الأسواق الثلاث ، حيث نجد أن سوق شلغوم العيد يحظى بمكانة مهمة جدا، يليه سوق صالح بوالشعور أقل أهمية، أما سوق جيمار هو أضعفهم من حيث مبالغ الكراء.

4- الوزن الجغرافي للسوق:

4-1 مجال النفوذ:

سوق شلغوم العيد:

4-1-1 الأصل الجغرافي للتجار:

لمعرفة الأصل الجغرافي للتجار الوافدون إلى سوق الجملة للخضر والفواكه بشلغوم العيد قمنا باستجواب عينة تتمثل في 400 تاجر، وهي موضحة في الجدول رقم (21) بالملحق والخريطة رقم (14) حيث يتوافد على سوق الجملة للخضر والفواكه عدد كبير من التجار خاصة شرق الجزائر وحتى تجار الولايات الغربية كغليزان، معسكر، عين الدفلة، والولايات الوسطى كالبليدة، بومرداس، وهذا راجع إلى المكانة التي يحظى بها هذا السوق في السنوات الأخيرة.

إذ يستحوذ تجار ولاية ميلة على النسبة الأكبر و ذلك بنسبة 35% من مجموع العينة، خاصة تجار بلدية شلغوم العيد لأنهم يستفيدون من مقرات ثابتة وتتمثل في المربعات، ثم تجار ولاية سطيف بنسبة 12.5% من إجمالي التجا ر، حيث نجد تجار ولايات الشرق بلغ عددهم 324 تاجر ما يعادل81% من إجمالي تجار سوق الجملة للخضر والفواكه، هذا ما جعله ذو نفوذ جهوي.

4-1-2 توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى:

من خلال نفس العينة السابقة والمبينة في الجدول رقم (42) يتضح أن 41.5% من إجمالي تجار سوق الجملة للخضر والفواكه بشلغوم العيد ينتقلون إلى أسواق أخرى، و58.5% من التجار لا ينتقلون ، وذلك نظرا لترددهم اليومي إلى هذا السوق، ونفاذ سلعهم من جهة، والظروف الأمنية التي تساعدهم أكثر من جهة أخرى.

وأعلى نسبة التجار الذين ينتقلون إلى أسواق أخرى ، هم تجار ولاية ميلة بلغت نسبتهم 25.30% من إجمالي التجار، ثم تجار ولاية سطيف بنسبة 12.05%، ثم تجار ولاية سكيكدة بنسبة 9.64% من إجمالي التجار، وذلك نظرا لوجود سوق صالح بوالشعور، وبقية الولايات بنسب مختلفة.

خريطة رقم:(14)

مدينة شلغوم العيد : سوق الجملة - الاصل الجغرافي للتجار

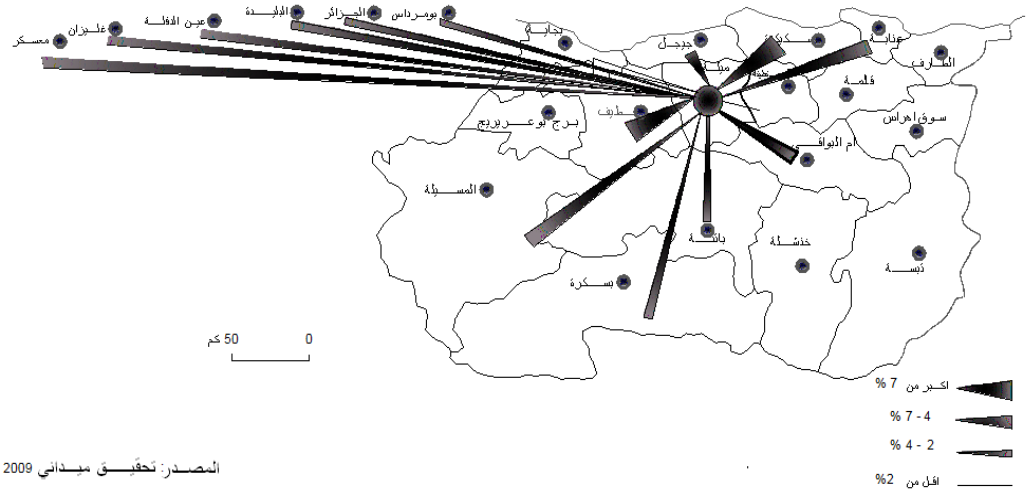

المصدر: تحقيق ميداني 2009

خريطة رقم (15):

مدينة صالح بو الشعور : سوق الجملة - الاصل الجغرافي للتجار

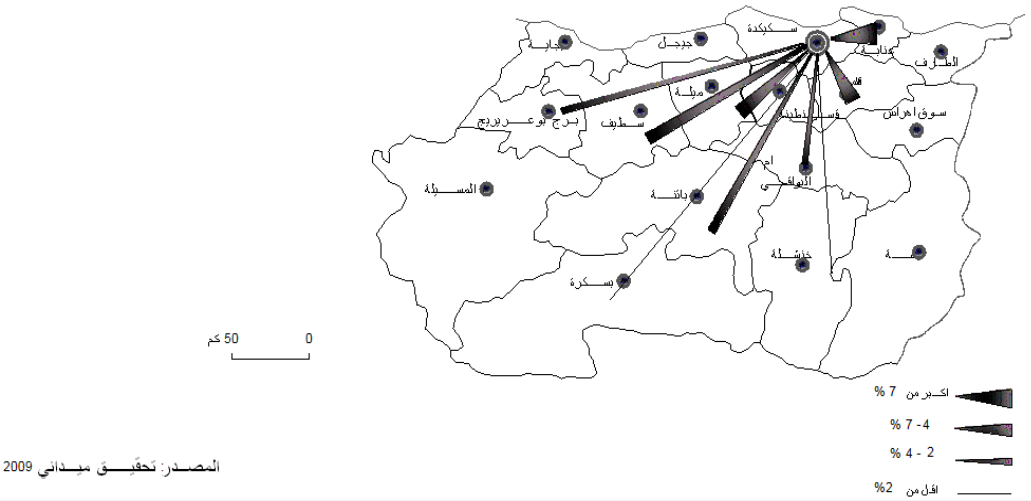

المصدر: تحقيق ميداني 2009

خريطة رقم (16):

التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة - الاصل الجغرافي للتجار

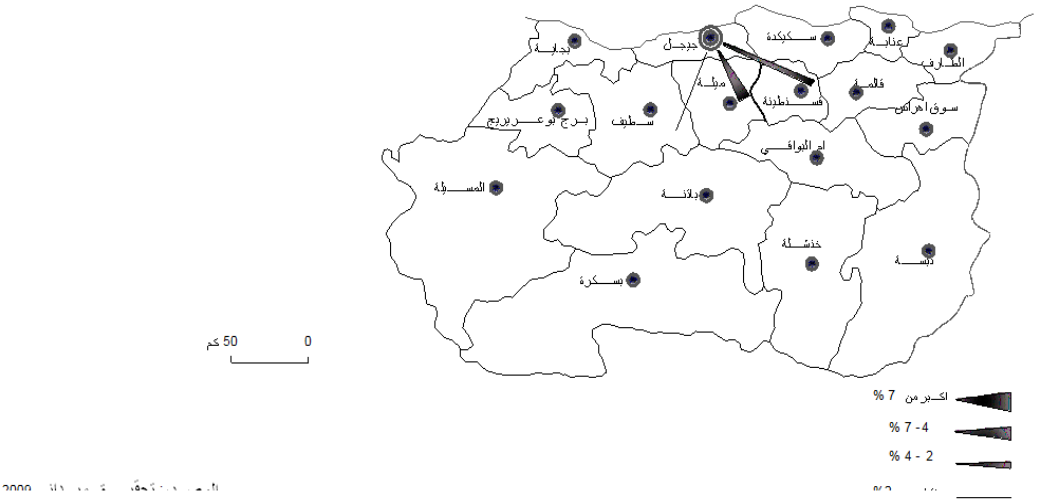

أما التجار الذين لا ينتقلون إلى أسواق أخرى فيتقدمهم تجار ولاية ميلة بنسبة 41.88% من إجمالي التجار؛ حيث يمتلكون مربعات داخل السوق، يليهم تجار ولاية سطيف، ثم تجار ولاية معسكر، على التوالي بنسب 12.83%، 7.69%، من إجمالي العينة وذلك نظرا لكرائهم المربعات في السوق.

جدول رقم (42): مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى

الولاية	ينتقل	النسبة(%)	لا ينتقل	النسبة(%)
ميلة	42	25.30	98	41.88
سطيف	20	12.05	30	12.83
سكيكدة	16	9.64	14	5.98
معسكر	6	3.61	18	7.79
أم البواقي	11	6.63	10	4.27
مسيلة	16	9.64	4	1.71
جيجل	7	4.22	9	3.85
عنابة	8	2.41	8	3.42
البليدة	15	9.04	-	-
بسكرة	8	4.82	4	1.71
عين الدفلة	-	-	12	5.13
باتنة	3	1.81	7	2.99
غليزان	4	2.41	6	2.56
بومرداس	5	3.01	4	1.71
بجاية	3	1.81	6	2.56
ولايات اخرى	2	1.2	4	1.71
المجموع	166	100	234	100
النسبة	41.5		58.5	

المصدر : تحقيق ميداني سنة 2009

3-1-4 توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها:

من الجدول رقم (43) يتضح أن أعلى نسبة من التجار تتردد على سوق بوف اريك وذلك 40 تاجر من العينات المختارة أي بنسبة 24.10%، ويليها سوق بسكرة بـ 15.66% من إجمالي التجار ثم الحراش، صالح بوالشعور والبليدة، نسبهم على التوالي 12.05%، 9.04% ، 8.48% من إجمالي التجار، وكل ه تا الأسواق ذات أهمية كبيرة ، خاصة سوق بوفاريك الذي له صيت وطني و بقية الأسواق ذات نفوذ جهوي، وبالإضافة إلى تردد التجار على أسواق أخرى ولكن بنسب اقل.

جدول رقم (43): مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها

اسم السوق	عدد التجار	النسبة (%)
بوفاريك	40	24.10
بسكرة	26	15.66
الحراش	20	12.05
صالح بوالشعور	15	9.04
بليدة	14	8.43
قسنطينة	8	4.82
عنابة	4	2.41
مختلط	39	23.49
المجموع	166	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4-1-4 أحسن سوق:

من الجدول رقم (44) يتبين إجماع أراء التجار على إن سوق شلغوم العيد هو أحسن الأسواق وأثقلها وزنا في ميدان تجارة الجملة للخضر والفواكه في الشرق الجزائري، ومثلت هذه الآراء نسبة 77%، وتعود هذه الأهمية الكبيرة إلى وفرة المنتجات وسرعة حركة التبادلات التجارية، وبالتالي نسجل أن هذا السوق هو مركز توزيع واسع النطاق، ويليه سوق بوفاريك بنسبة 6.25% من إجمالي الآراء، كون هذا السوق له بعد وطني، ثم سوق صالح بوالشعور نسبة 5%، نظرا لتواجد هذا السوق في حوض إنتاج كبير، وبقية أسواق الجملة للخضر والفواكه بنسب مختلفة.

جدول رقم (44): مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – أحسن سوق حسب أراء التجار

اسم السوق	عدد الآراء	النسبة (%)
شلغوم العيد	308	**77**
بوفريك	25	6.25
صالح بوالشعور	20	5
الحراش	13	3.25
قسنطينة	13	3.25
جيمار	10	2.5
عنابة	6	1 .5
الغروس	5	1.25
المجموع	400	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4-1-5 توزيع التجار حسب الحضور إلى السوق:

من الجدول رقم (45) نلاحظ أن 65.25 % من التجار حضورهم يومي، وهذا يعني أن مهنة التجارة هي المهنة الأساسية، يتقدمهم تجار ولاية ميلة بنسبة 44.06% من إجمالي التجار، ثم تجار ولاية سطيف بنسبة 15.33% من إجمالي التجار ، وذلك لقرب المسافة وسهولة الوصول، ثم ولاية معسكر7.28% من إجمالي التجار، ذلك كونهم مستقرون في مدينة شلغوم العيد ولديهم مربعات داخل السوق (عن طريق كرائها من أصحابها الأصليون)، ثم بقية الولايات بنسب متفاوتة.

وتليها الحضور إلى السوق بالمناسبة بـ 28.5% من مجموع التجار، يتقدمهم ولاية عنابة بـ 14.03% من مجموع تجار هذا الصنف ، ويفسر ذلك كون التجار أغلبيتهم فلاحين يسوقون منتجاتهم بأنفسهم وذلك للربح بدلا من بيع المنتجات إلى التجار الكبار، خاصة عندما يكون موسم تلك المنتجات، وبقية الولايات بنسبة مختلفة.

أما الحضور الاستثنائي إلى السوق هو يحتل المرتبة الأخيرة ، وذلك بـ 6.25 % وتختلف النسب من ولاية إلى أخرى ، وتحتل المرتبة الأولى ولاية معسكر ب ــ 24%من إجمالي تجار هذا الصنف، وذلك راجع لبعد المسافة ووجود أسواق أكثر أهمية من سوق شلغوم العيد قريبة منهم.

جدول رقم (45) : مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – توزيع التجار حسب الحضور إلى السوق

الولايات	يومـــي	النسبة (%)	بالمناسبة	النسبة(%)	استثنائي	النسبة (%)
ميلة	115	44.06	9	7.89	5	20
سطيف	40	15.33	7	6.14	3	12
معسكر	19	7.28	-	-	6	24
مسيلة	15	5.75	05	4.39	-	-
جيجل	12	4.60	4	3.51	-	-
البليدة	2	0.77	12	10.53	1	4
أم البواقي	9	3.49	11	9.65	1	4
غليزان	2	0.77	8	7.02	-	-
عنابة	9	3.49	16	14.03	1	4
باتنة	6	2.30	3	2.63	1	4
بو مرداس	4	1.53	1	0.88	4	16
عين الدفلة	2	0.77	10	8.77	-	-
بسكرة	6	2.30	6	5.26	-	-
بجاية	3	1.15	6	5.26	-	-
سكيكدة	15	5.75	13	11.40	2	8
ولايات أخرى	2	0.77	3	2.63	1	4
المجموع	261	100	114	100	25	100
النسبة	65.25		28.5		6.25	

المصدر : تحقيق ميداني سنة 2009

سوق صالح بوالشعور:

4-1-1 الأصل الجغرافي للتجار:

قمنا باستجواب عينة من التجار تتمثل في 200 تاجر مبينة في الجدول رقم (22) بالملحق والخريطة رقم (15) يتضح أن التجار الوافدون إلي سوق الجملة للخضر والفواكه لصالح بوالشعور من ولاية سكيكدة يمثلون بنسبة 65% من إجمالي 200 عينة، وبذلك يحتلون المرتبة الأولى وذلك لتواجده داخل الولاية من جهة ، واستقرار هؤلاء التجار في المربعات من جهة أخرى ، ثم يليهم تجار ولاية عنابة بـ 10% من أجمالي العينات، وذلك لقرب المسافة وسهولة الوصول، ثم تجار ولاية ميلة بـ 5.5% من إجمالي العينة المدروسة ، أغلبيتهم تجار شلغوم العيد ، وأولاد اخلوف، وتاجنانت، رغم وجود سوق شلغوم العيد، كونهم تجار كبار أو في فلاحين، وبقية الولاية بنسب مختلفة.

ما يميز هذا السوق تواجد تجار بعدد كبير من ولايات الشرق ، الذي أضفى عليه الطابع الجهوي نوعا ما.

4-1-2 توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى:

من خلال الجدول رقم (46) يتبين أن النسبة التي تمثل التجار الذين لا ينتقلون إلى أسواق أخرى هي 54% من مجموع العينة ، هذا راجع إلى كون السوق يتردد عليه التجار يوميا وأغلبية التجار هم فلاحين (في الصباح يقطف المنتجات و يبيعها في المساء) ، كذلك استقرار التجار داخل المربعات خاصة تجار ولاية سكيكدة الذين بلغت نسبتهم 64.81%، وتليها تجار ولاية عنابة بـ 9.5%، وبقية الولايات بنسب مختلفة وذلك حسب قرب المسافة ونوعية الإنتاج.

أما التجار الذين ينتقلون إلى أسواق أخرى فبلغت نسبتهم 46% من إجمالي العينة، أغلبيتهم من ولاية سكيكدة الذين يعتبرون تجار كبار يملكون الإمكانيات الكبيرة ويشتغلون في أسواق أخرى.

جدول رقم (46): مدينة صالح بوالشعور : سوق الجملة – توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى

الولاية	ينتقل	النسبة(%)	لا ينتقل	النسبة(%)
سكيكدة	60	65.23	70	64.81
عنابة	13	14.13	7	6.48
ميلة	3	3.26	8	7.41
سطيف	2	2.17	8	7.41
قالمة	5	5.43	4	3.70
باتنة	3	3.26	3	2.78
ام البواقي	3	3.26	2	1.85
البرج	1	1.09	3	2.78
خنشلة	2	2.17	1	0.93
بسكرة	0	0	2	1.85
المجموع	92	100	108	100
النسبة	46		54	

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4-1-3 توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها:

من خلال الجدول رقم (47) يتضح أن سوق شلغوم العيد يحتل الصادرة بنسبة التجار الذين يترددون عليه والتي بلغت 30.56%، وهذا راجع إلى المكانة التي يحظى بها خاصة في شرق البلاد، ثم سوق بوفاريك بنسبة 18.52%، ثم سوق بسكرة بنسبة 17.59%، وذلك لشهرة التي يحظى بها خاصة للمناطق المجاورة، وبقية الأسواق بنسب مختلفة كسوق قسنطينة ، وعنابة، على التوالي 5.55 %، 4.56% .

جدول رقم (47): مدينة صالح بوالشعور : سوق الجملة توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها

اسم السوق	عدد التجار	نسبة(%)
شلغوم العيد	33	30.56
بوفاريك	20	18.52
بسكرة	19	17.59
قسنطينة	6	5.55
عنابة	5	4.63
مختلط	25	23.15
المجموع	108	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4-1-4 أحسن سوق:

أجمعت أراء التجار المستجوبين على أن سوق صالح بوالشعور هو أحسن الأسواق بنسبة 75% من إجمالي المستجوبين، راجع إلى أغلبية التجار هذا السوق هم فلاحي المنطقة، ثم سوق شلغوم العيد بنسبة 15% من إجمالي الآراء، نظرا للمكانة التي يحظى بها هذا السوق في الجهة الشرقية، وبقية الأسواق الأخرى بنسب مختلة (انظر الجدول رقم (48)).

جدول رقم (48) : مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – أحسن سوق حسب آراء التجار

اسم السوق	عدد الآراء	النسبة(%)
صالح بوالشعور	150	75
شلغوم العيد	30	15
بوفاريك	**7**	3.5
الحراش	6	3
قسنطينة	3	1.5
جيمار	2	1
عنابة	1	0.5
الغروس	1	0.5
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

5-1-4 توزيع التجار حسب الحضور في السوق:

من الجدول رقم (49) يتضح أن أكثر من نصف التجار حضورهم إلى هذا السوق هو يومي، يعني أن التجارة هي الوظيفة الأساسية عند أغلبية تجار سوق صالح بوالشعور، يتقدمهم تجار ولاية سكيكدة في المرتبة الأولى بنسبة 75%، و ذلك لتواجد السوق في هذه الولاية، واستقباله للتجار يومياً ما يمكنهم من تسويق منتجاتهم، ثم تجار ولاية عنابة بنسبة 8.33%، وبقية الولايات بنسب مختلفة.

أما الحضور الاستثنائي فهو يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 27.5% من إجمالي العينة، يتقدمهم تجار ولاية سكيكدة بنسبة 72.73%، رغم أن السوق قريب منهم، فهم يزاولون تجارتهم في أسواق أخرى، كسوق شلغوم العيـــــد وبوفلويك .

وأخيرا الحضور بالمناسبة فبلغت نسبتهم 12.5%، أعلى نسبة هم تجار ولاية سكيكدة، ولاية ميلة، ولاية عنابة وولاية سطيف بنسب 56%، 12%، 12%، 8% على التوالي.

جدول رقم (49) : مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – توزيع التجار حسب الحضور إلى السوق

الولاية	يومي	النسبة (%)	بالمناسبة	النسبة (%)	استثنائي	النسبة (%)
سكيكدة	90	75	14	56	40	72.73
عنابة	10	8.33	3	12	3	5.45
سطيف	2	1.67	2	8	1	1.82
قالمة	5	4.17	-	-	4	7.27
باتنة	4	3.33	1	4	1	1.82
أم البواقي	2	1.67	1	4	2	3.64
البرج	2	1.67	-	-	2	3.64
خنشلة	1	0.83	1	4	1	1.82
بسكرة	1	0.83	-	-	1	1.82
ميلـــــة	3	2.5	3	12	-	-
المجموع	120	100	25	100	55	100
النسبة	60		12.5		27.5	

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

سوق جيمار:

4-4-1الأصل الجغرافي للتجار:

من الجدول رقم (21) بالملحق والخريطة رقم (23) نلاحظ أن 90% من التجار هذا السوق (أخذنا عينة بـ 100 تاجر) هم من ولاية جيج ل، و10% المتبقية موزعة على الترتيب ولايتي ميلة، ولايتي قسنطينة ، ولايتي سطيف، على التوالي 7%، 2 %، 1%، مما أضفى عليه الطابع المحلي.

4-1-2 توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى:

من خلال الجدولين رقم (50، 51) نجد 89% من التجار سوق الجملة للخضر والفواكه لجيمار لا ينتقلون إلى أسواق أخرى، وفي مقدمتهم تجار ولاية جيجل بنسبة 95.51% من التجار الذين لا ينتقلون إلى أسواق أخرى، و12% من التجار ينتقلون إلى أسواق أخرى، والأسواق الأكثر توافد عليها هي سوق شلغوم العيد بنسبة 83.33 %، وسوق صالح بوالشعور بنسبة 16.67%.

جدول رقم (50) : التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – توزيع التجار حسب تنقلاتهم إلى أسواق أخرى

الولايـــــــــة	ينتقل	النسبة(%)	لا ينتقل	النسبة(%)
جيجل	05	41.67	85	96.59
ميلة	05	41.67	02	2.27
قسنطينة	01	8.33	01	1.37
سطيف	01	8.33	0	0
المجموع	12	100	88	100

المصدر : تحقيق ميداني سنة 2009

جدول رقم (51) التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها

اسم السوق	عدد التجار	النسبة(%)
شلغوم العيد	10	83.33
صالح بوالشعور	02	16.67
المجموع	12	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4-1-3 أحسن سوق:

من الجدول رقم (52) يتبين أن 90% من الآراء أجمعت على أن سوق جيمار هو أحسن سوق (أغلب تجار هم فلاحوا المنطقة)، ثم بقية الأسواق شلغوم العيد، بوفاريك، الحراش، صالح بوالشعور، على التوالي6%، 2%، 1%، 1%.

جدول رقم (52) : التجمع الثانوي جيمار : سوق الجملة – أحسن سوق حسب أراء التجار

اسم السوق	عدد الآراء	النسبة(%)
جيمار	90	90
شلغوم العيد	6	6
بوفريك	2	2
الحراش	1	1
صالح بوالشعور	1	1
المجموع	100	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4-1-4 توزيع التجار حسب الحضور في السوق:

من خلال الجدول رقم (53) يلاحظ أن 92% من التجار الذين حضورهم إلى سوق جيمار يومي، يتقدمهم تجار ولاية جيجل بـ 92.39%، ثم تجار ولاية ميلة بنسبة 4.35%.

أما التجار الذين يتوافدون على السوق بالمناسبة، فنسبتهم تقدر بـ 6% من مجموع العينة متمثلين في تجار ولايتي جيجل وميلة بنسب على التوالي 66.67% و33.33%.

أما تجار الذين يتوافدون إلى سوق جيمار استثنائيا وهم تجار ميلة وجيجل ، غير أن نسب التجار الوافدون بمناسبة أو استثنائي هم نسب صغيرة جدا مقارنة بالوافدين إلى السوق يومي.

جدول رقم (53) : التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – توزيع التجار حسب الحضور إلى السوق.

الولاية	يومي	النسبة(%)	بالمناسبة	النسبة(%)	استثنائي	النسبة(%)
جيجل	85	92.39	4	66.67	1	50
ميلة	4	4.35	2	33.33	1	50
قسنطينة	2	2.17	–	–	–	0
سطيف	1	1.09	–	–	–	0
المجموع	92		06		02	
النسبة(%)	92		06		02	

المصدر : تحقيق ميداني سنة 2009

نتيجة:

من خلال ما سبق وجدنا أن الأسواق الثلاثة مختلفة عن بعضها البعض حيث:

يعتبر سوق شلغوم العيد اكبر سوق مقارنة بالسوقين الآخرين إذ يتوافد عليه تجار من جل ولايات الوطن خاصة في فصل الصيف وذلك لوفرة المنتجات.

سوق صالح بو الشعور اقل أهمية من سوق شلغوم العيد و لكن يستقطب تجار من اغلب ولايات الشرق الجزائري خاصة الولايات المجاورة لولاية سكيكدة.

سوق جيمار يأخذ الطابع المحلي وهو اقل أهمية من السوقين الآخرين.

5- الزبائن:

هو عنصر مكمل للتاجر في السوق، ودراسة الزبون من المظاهر التي تحظى بالاهتمام قصد معرفة درجة استقطاب سوق ما، وسنعرض بالتدقيق كل ما يخص زبائن كل سوق.

5-1 سوق شلغوم العيد:

من الجدول رقم (24) بالملحق والخريطة رقم (17) يتبين أن سوق شلغوم العيد يتردد عليه زبائن من مختلف الجهات، خاصة من ولايات الشرق الجزائري، حيث نجد 18 ولاية تتوافد على هذا السوق (خصصنا لهذا العنصر 500 استمارة).

أعلي نسبة زبائن من ولاية ميلة، ثم ولاية قسنطينة، ولاية سطيف وهي على التوالي 34%، 18%، 12%، من إجمالي العينة وهذا راجع إلى قرب المسافة وسهولة الوصول، كذلك كثرة المنتجات وتنوعها في هذا السوق على طول السنة ، وبأسعار تنافسية مقارنة بأسواق جملة أخرى (زبائن ولاية قسنطينة رغم وجود سوق باليقون)، ثم الزبائن الذين يتوافدون من ولايات أخرى بنسب ضعيفة ، ومتفاوتة، وهذا راجع لبعد المسافة من جهة، وكون الزبائن هم تجار جملة يزودون تجار صغار ، أو أصحاب محلات، أو مؤسسات وطنية أو خاصة.

كما نلاحظ زبائن من العاصمة والبليدة تقدر نسبتهم 0.4% من إجمالي العينة، كونهم تجار أو فلاحين من هته الولايات ، يبيعون سلعهم في سوق شلغوم العيد ثم يشترون سلع أخرى لا تتوفر في أسواق أخرى خاصة سوق الحراش وبوفاريك، أو تكون أثمانها رخيصة مقارنة بأثمانها في هته الأسواق.

5-2 سوق صالح بوالشعور:

(خصصنا له 280 استمارة) من الجدول رقم (25) بالملحق والخريطة رقم (17) يتضح أن زبائن سوق صالح بوالشعور يتوافد عليه زبائن من 11 ولاية وهي كلها في الشرق الجزائري خاصة الولايات الغربية لولاية سكيكدة.

أعلى نسبة هم زبائن ولاية سكيكدة بـ 53.57% كون السوق قريب من هؤلاء الزبائن، اغلبهم يملك محلات تجارية وفي أي وقت يذهبون إليه، يليهم زبائن من ولاية عنابة، وزبائن ولاية قسنطينة، تقدر نسبهم على التوالي 14.29%، 13.57%، وبقية زبائن الولايات الأخرى بنسب ضعيفة ومختلفة،

بطـة رقم (17):

مدينـة شـلغوم العيـد : سوق الجملـة ـ الاصـل الجغـرافي للزبـائن

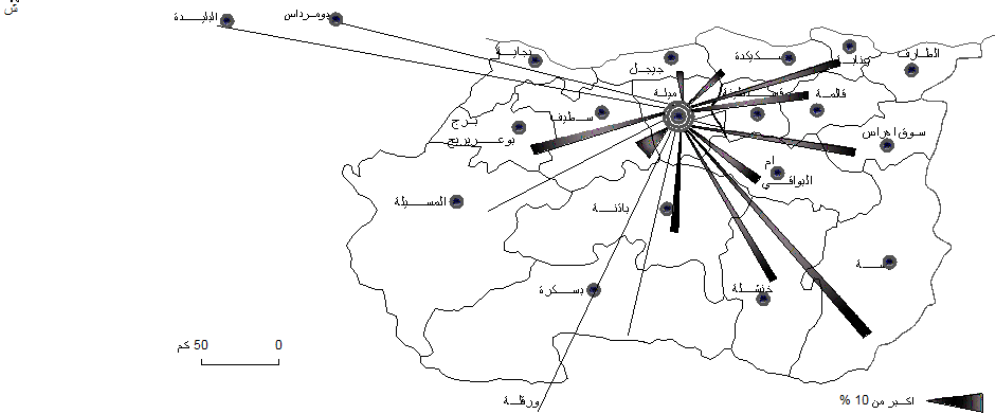

المصـدر: تحقيـق ميـداني 2009

بطـة رقم (18):

مدينـة صـالح بـو الشـعور: سوق الجملـة ـ الاصـل الجغـرافي للزبـائن

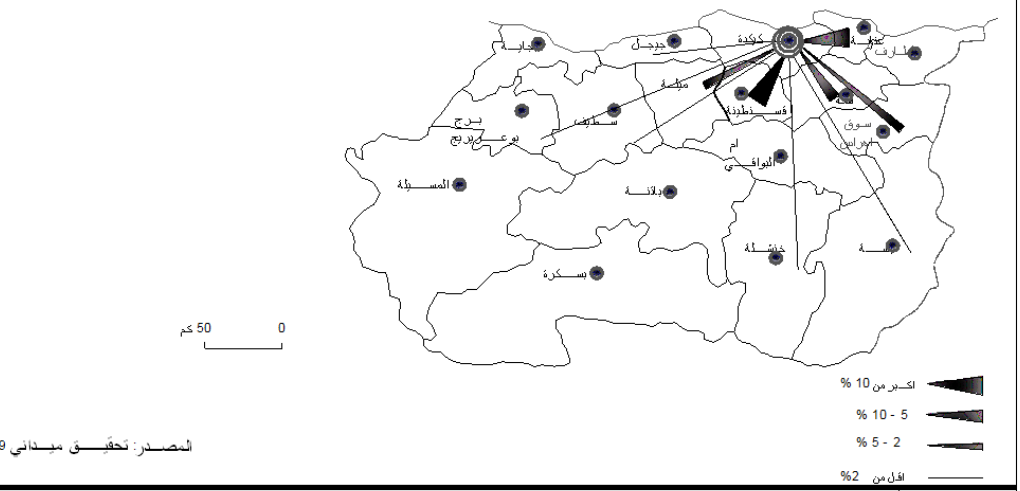

المصـدر: تحقيـق ميـداني 2009

بطـة رقم (19):

التجمـع الثـانوي جيمـار: سوق الجملـة ـ الاصـل الجغـرافي للزبـائن

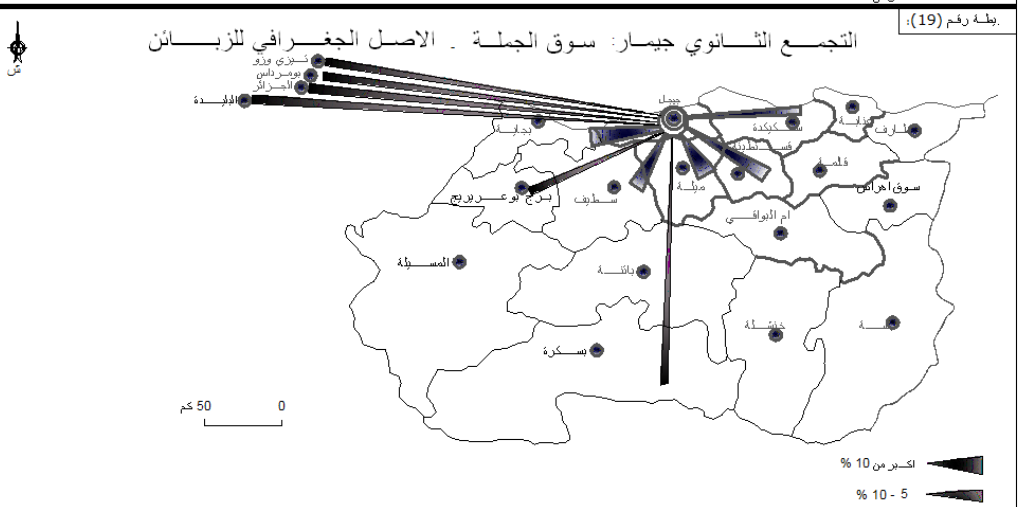

المصـدر: تحقيـق ميـداني 2009

والملاحظ أن هناك زبائن من ولاية ميلة وتقدر نسبتهم بـ 2.86% رغم وجود سوق شلغوم العيد، كون هؤلاء الزبائن تجار يشترون السلع التي لا توجد في سوق شلغوم العيد.

3-5 سوق جيمار:

(خصصنا له 100 استمارة) من خلال الجدول رقم (26) بالملحق والخريطة رقم (19) اغلب زبائن هذا السوق ينشطون كتجار في الأسواق الأخرى، خاصة سوق شلغوم العيد، حيث نجد أن النسبة العالية من زبائن هذا السوق هم من ولاية ميلة بنسبة 27%، ثم زبائن ولاية سطيف، وبجاية، على التوالي 21%، 15%، ثم زبائن ولاية جيجل بنسبة 6%، الذين هم تجار يأتون بسلع من أسواق أخرى كشلغوم العيد يبيعونها في هذا السوق (كالفواكه و الخضر الغير موجودة في هذا السوق).

نتيجة

-توافد كبير للزبائن على سوق شلغوم العيد كل ولايات الشرق الجزائري بالإضافة إلى زبائن من مناطق مختلفة.

-توافد زبائن من اغلب ولايات الشرق الجزائر على سوق صالح بوالشعور.

-اقل تدفق للزبائن على سوق جيمار مقارنة بالسوقين الآخرين.

6- السلعة:

سوق شلغوم العيد:

6-1 مناطق التموين بالسلعة:

من خلال الجدول رقم (27) بالملحق والخريطة رقم (20) المبينة لمناطق التموين يتضح أن سلع هذا السوق تمون من اغلب جهات الوطن، ولا تقتصر على الجهة الشرقية فقط.

أعلى نسبة تمثلها ولايات الشرق بـــ 249 عينة أي 62.25% من إجمالي السلع وهذه الولايات هي ميلة، سطيف، بسكرة، سكيكدة، جيجل، عنابة المسيلة، بجاية، أما السلعة فتتمثل في الجزر، البصل، جلبانة، قرنون، فلفل...الخ، وتليهم ولايات الوسط بـــ 118 عينة أي ما يمثل 29.25 % تمثلها كل من ولاية الجزائر، البليدة، بومرداس، عين الدفلة، أما السلع تتمثل في البطاطا، البرتقال، المندرين، الليمون، الموز، التفاح، والثوم، واغلب المنتجات المستوردة من الخارج. وأخيرا ولايات الغرب بـــ33 عينة أي ما يعادل 8.25% وتمثلها ولايات معسكر، غليزان، مستغانم.

6-2 نوع المنتجات المعروضة:

من خلال الجدول رقم (54) والشكل رقم (26) نجد أن السوق يتوفر به الصنفين من السلعة والمتمثلة في الخضر والفواكه.

الخضر:

يمثل هذا النوع 62.5% من تجار هذا السوق أي 250 تاجر مختص في تجارة الخضر، راجع إلى الطلب المتزايد من طرف المستهلكين لأنها من متطلبات كل مواطن بدون استثناء، وتتلاءم مع القدرة الشرائية لكل الشرائح المجتمع ، إضافة إلى أنها تعتبر مواد استهلاكية تعويضية لنقائص كثيرة في ميدان الاستهلاك اليومي كاللحوم، ولايمكن الاستغناء عنها نظرا لضرورتها.

الفواكه:

بلغ عدد التجار المختصين في تجارة الفواكه 130 تاجر أي ما يمثل نسبة 32.5%، بالرغم من أهميتها فهذا النوع من المنتجات موجهة إلى نوع خاص من المستهلكين نظرا لسعرها المرتفع، كذلك سريعة التلف لذلك تدخل إلى السوق بكميات قليلة.

خريطة رقم (20):

مدينة شلغوم العيد : سوق الجملة - مناطق تموين السلع

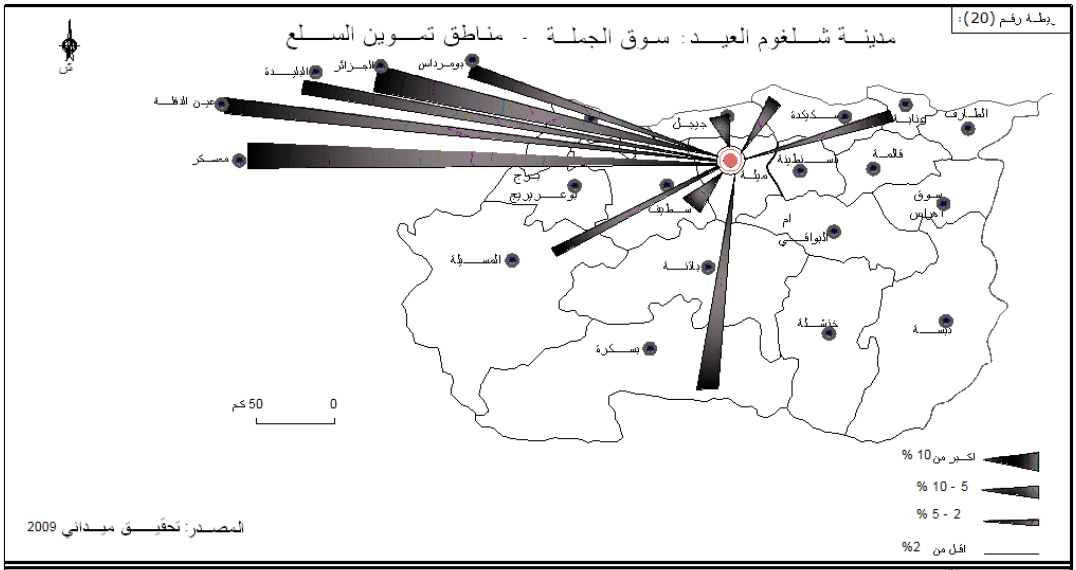

المصدر: تحقيق ميداني 2009

خريطة رقم (21):

مدينة صالح بو الشعور : سوق الجملة - مناطق تموين السلع

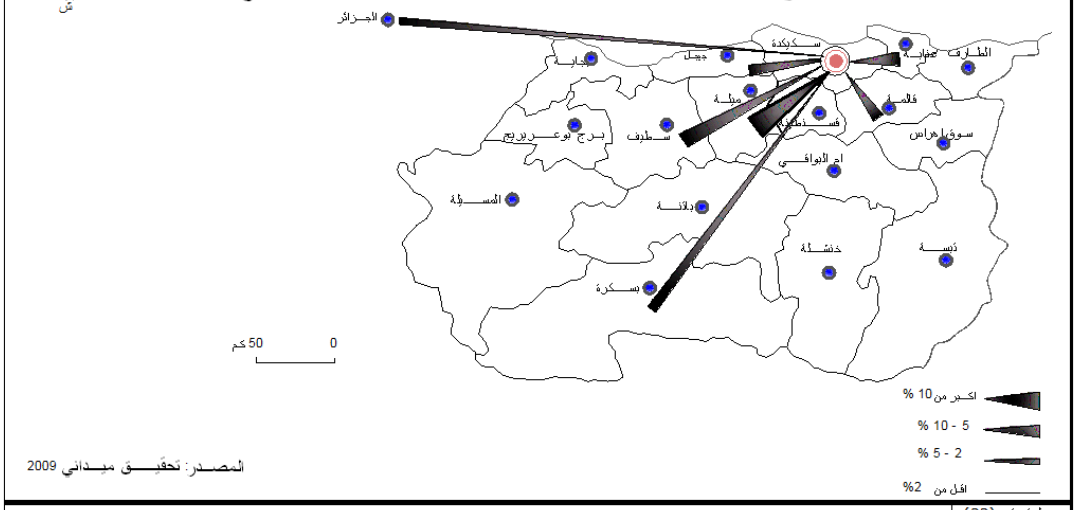

المصدر: تحقيق ميداني 2009

خريطة رقم (22):

التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة - مناطق تموين السلع

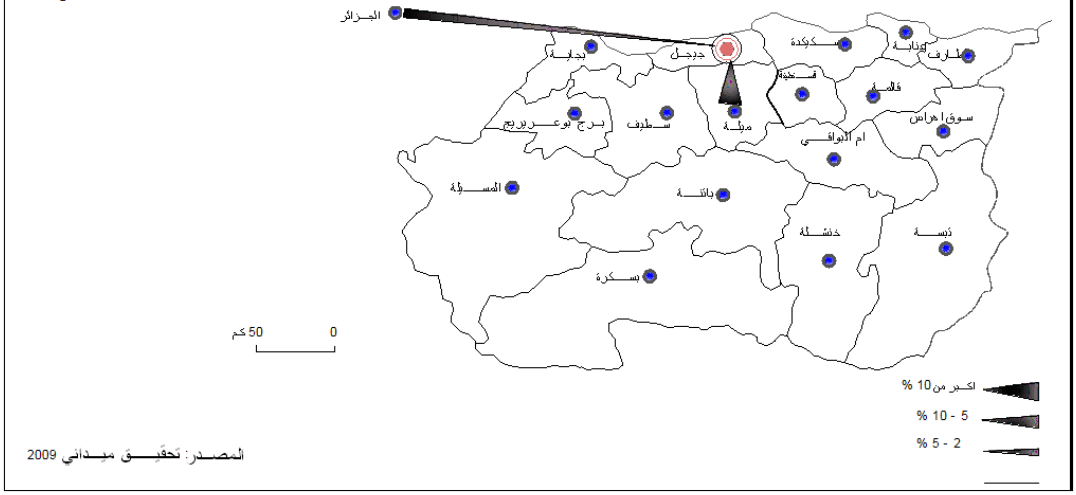

المصدر: تحقيق ميداني 2009

تجارة مختلطة:

تجمع بين تجارة الخضر والفواكه معا، فهي قليلة الانتشار في السوق، إذ سجلنا 20 تاجر فقط متخصص في هذا النوع أي ما يعادل 5%.

جدول رقم (54) : مدينة شلغوم العيد : سوق الجملة – نوع المنتجات المعروضة في السوق

نوع التجارة	عدد التجار	النسبة(%)
الخضر	250	62.5
الفواكه	130	32.5
تجارة مختلطة	20	5
المجموع	400	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (26)

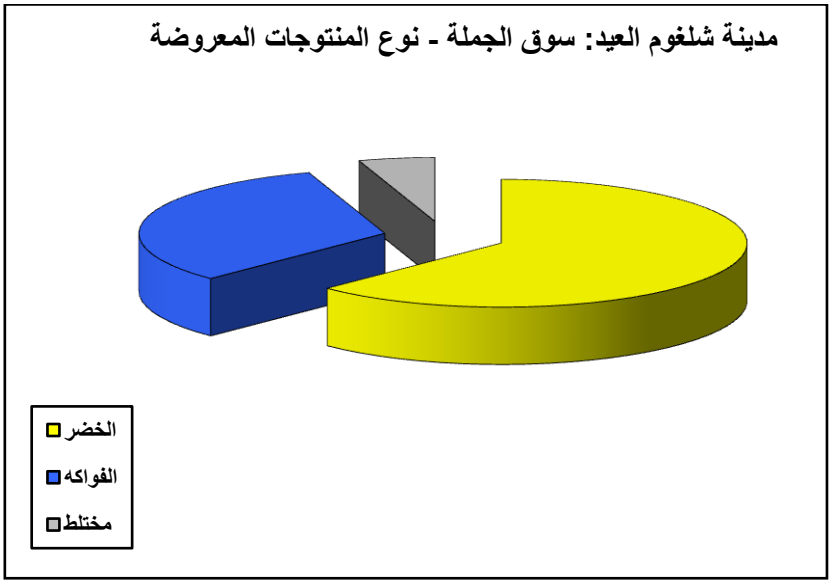

3-6 أنماط البيع :

من الجدول رقم (55) يتبين أن 380 تاجر متخصصا في تجارة الجملة أي ما يعادل 95% من إجمالي العينات، و هذا ما ينص به دفتر الشروط لدى الجماعات المحلية وكذا القوانين المسيرة لهذا النوع من الأسواق، و 20 تاجر يبيع بنصف الجملة لإرضاء كل زبائن السوق أي ما يعادل 5% من إجمالي العينة.

جدول رقم (55): مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – كيفية البيع

كيفية البيع	العدد	النسبة(%)
بيع بالجملة	380	95
بيع بنصف الجملة	20	5
المجموع	400	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4-6 كيفية اقتناء السلعة:

من الجدول رقم (56) والشكل رقم (27) يتضح أن:

اقتناء شخصي :

هو شراء تاجر الجملة للسلعة شخصيا من الحقل أو البستان، قدر الاقتناء الشخصي للسلع المعروضة في سوق الجملة للخضر والفواكه شلغوم العيد بنسبة 71.75% من إجمالي العينة المدروسة.

اقتناء بوسيط:

يمثل الاقتناء بوسيط للسلع المباعة داخل سوق شلغوم العيد بنسبة 8.5% من إجمالي السلع المباعة، وفي هذا النوع يقوم التاجر باقتناء السلعة من تاجر الجملة الذي قام بشرائها من الحقل، أو البستان، أو يكون اشتراها من فلاح ينشط في السوق.

إنتاج شخصي :

وهي تمثل نسبة لا بأس بها وتقدر بـــ 15% من السلع المباعة في هذا السوق، ويمثل هذا النوع الفلاحون الذين يحضرون إلى السوق و يبيعون منتجاتهم.

اقتناء شخصي وإنتاج خاص:

يمثلون نسبة 4.75% من مجموع المنتجات المعروضة داخل هذا السوق، (الفلاح يكون تاجر في نفس الوقت أي يبيع منتجاته ويقتني السلعة ليبيعها في أسواق أخرى).

جدول رقم (56) : مدينة شلغوم العيد : سوق الجملة –كيفية اقتناء السلعة

كيفية الاقتناء	العدد	النسبة(%)
اقتناء شخصي	287	71.75
اقتناء بوسيط	34	8.5
إنتاج شخصي	60	15
اقتناء خاص و إنتاج شخصي	19	4.75
المجموع	400	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (27)

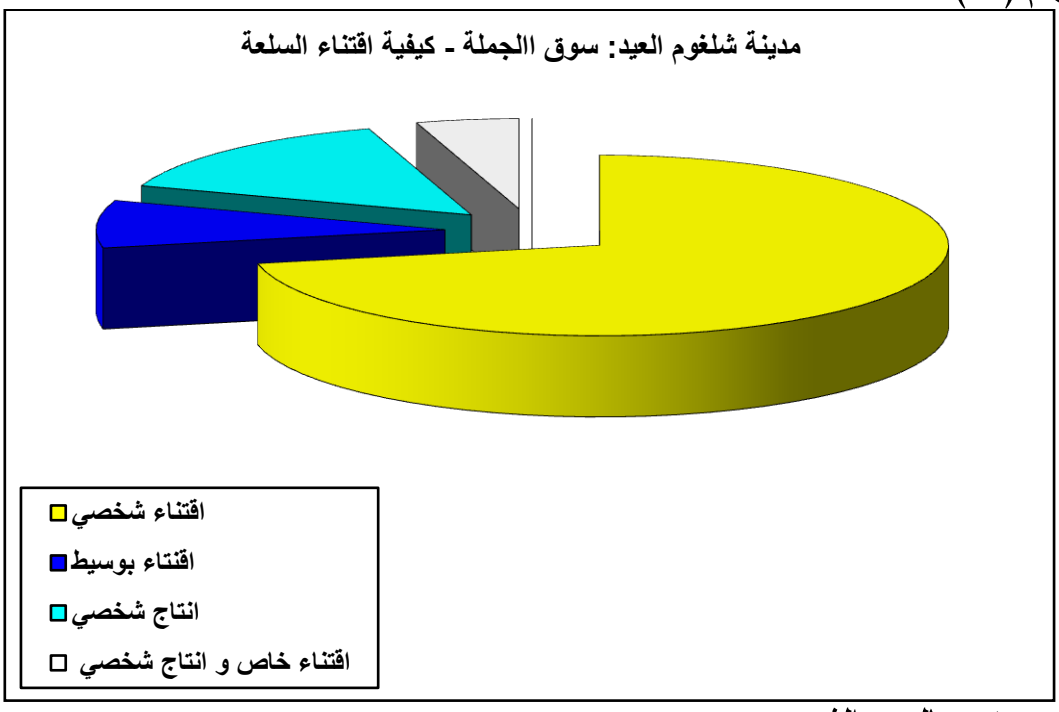

سوق صالح بوالشعور:

1-6 مناطق التموين بالسلعة :

من خلال الجدول رقم (28) بالملحق والخريطة رقم (21) يتضح أن 8 ولايات تساهم في تموين سوق صالح بوالشعور بالمنتجات، تتصدرهم ولاية سكيكدة بنسبة 52.5% من مجموع العينة، وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة الفلاحية واحتوائها على حوض إنتاجي كبير هو حوض الصفصاف، ثم تليها للسلعة الآتية من ولاية ميلة بنسبة 16.5%، وهذا راجع إلى فصل المنتجات خاصة البطاطا، والجزر، كما لا ننسى المنتجات العديدة التي تجلب من سوق شلغوم العيد إلى سوق صالح بوالشعور، خاصة السلع التي لا تتوفر في السوق (المنتجات التي انتهى موسمها أو لا يزال موسم قطفها بعد في

المنطقة)، ثم سلع ولاية عنابة بنسبة 7.5% وتتمثل في البرتقال وغيرها، كما نلاحظ كذلك منتجات تأتي من العاصمة بنسبة 2.5% وتتمثل في المنتجات المستوردة من الخارج، كالموز، التفاح، وبقية الولايات التي تأتي منها السلع كما هو موضح في الجدول.

2-6 نوع المنتجات المعروضة:

جدول رقم (57): مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – نوع المنتجات المعروضة

نوع التجارة	عدد التجار	النسبة(%)
الخضر	150	75
الفواكه	40	20
تجارة مختلطة	10	5
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

من الجدول رقم (57) والشكل رقم (28) يتبين أن نفس الترتيب لسوق شلغوم العيد و لكن تختلف النسب، كذلك تخصص أكثر للخضر بهذا السوق مقارنة بسوق شلغوم العيد:

الخضر:

يسيطر هذا النوع من التجارة على سوق صالح بوالشعور بنسبة 75% من إجمالي العينة.

الفواكه:

يقدر عدد التجار هذا النوع 40 تاجر أي ما يعادل 20%.

تجارة مختلطة:

هو اضعف النسب مقارنة بنوعين الآخرين و يقدر عددهم 10 تجار أي ما يعادل 5%.

شكل رقم (28)

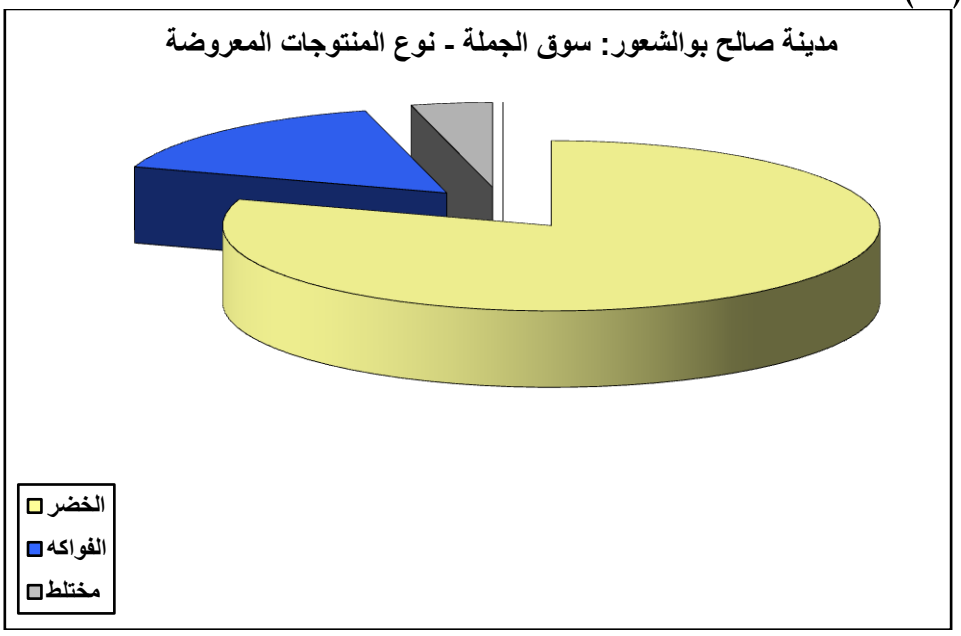

3-6 أنماط البيع :

من الجدول رقم (58) يتبين إن 90% من تجار سوق صالح بوالشعور هم تجار جملة، و10%هم تجار بنصف الجملة.

جدول رقم (58): مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – كيفية البيع

كيفية البيع	العدد	النسبة(%)
بيع بالجملة	180	90
بيع بنصف الجملة	20	10
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4-6 اقتناء السلعة:

من الجدول رقم (59) والشكل رقم (29) يتضح أن:

اقتناء شخصي :

قدر اقتناء شخصي للسلع المعروضة في سوق الجملة للخضر والفواكه بصالح بوالشعور بنسبة 28% من إجمالي العينة المدروسة.

اقتناء بوسيط :

قدر اقتناء بوسيط للسلع المعروضة في سوق الجملة للخضر والفواكه بصالح بوالشعور بنسبة 4.5%.

إنتاج شخصي:

قدر الإنتاج الشخصي للسلع المعروضة في سوق الجملة للخضر والفواكه بصالح بوالشعور بنسبة 64.5%.

اقتناء شخصي وإنتاج خاص:

بلغ اقتناء شخصي وإنتاج خاص للسلع المعروضة في سوق الجملة للخضر والفواكه بصالح بوالشعور نسبة 3%.

جدول رقم (59) : مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – كيفية اقتناء السلعة

كيفية اقتناء السلعة	العدد	النسبة(%)
اقتناء شخصي	56	28
اقتناء بوسيط	9	4.5
إنتاج شخصي	129	64.5
اقتناء شخصي وإنتاج خاص	6	3
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (29)

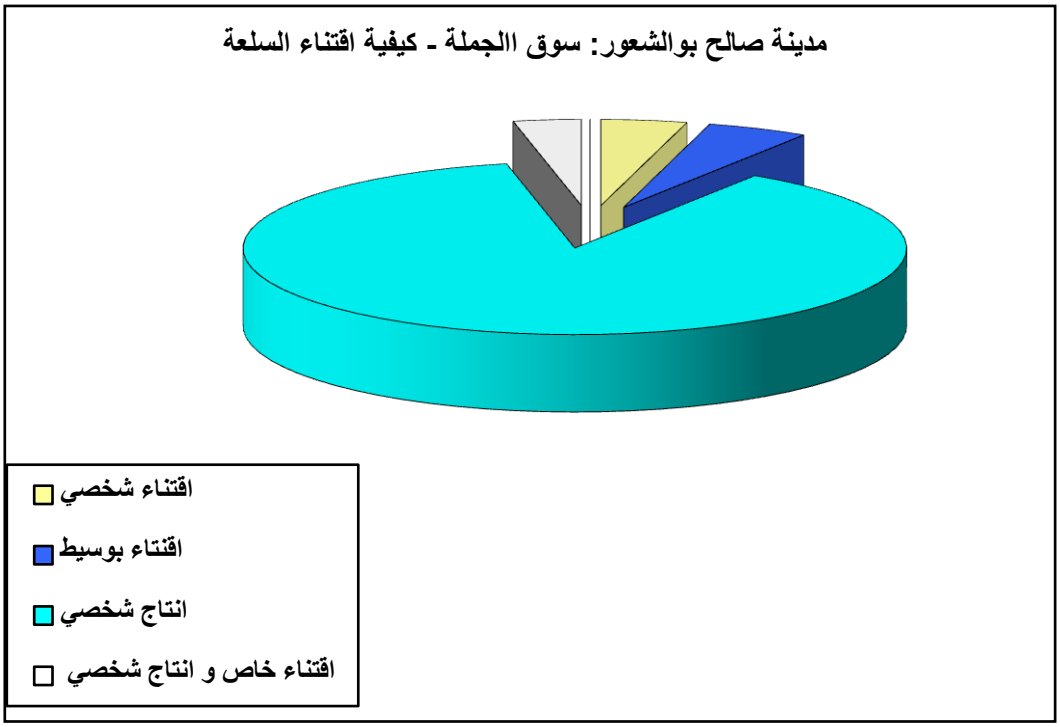

سوق جيمار:

1-6 مناطق التموين بالسلعة:

من الجدول رقم (29) بالملحق والخريطة رقم (22) يتبين أن سلعة هذا السوق تأتي من ثلاث مناطق فقط، هي جيجل بنسبة 87% هذا ما يبين أن سلعة السوق هي محلية، ثم 10% من المنتجات تأتي من سوق شلغوم العيد، وأخيرا 3% من السلع تأتي من سوق بوفاريك.

2-6 نوع المنتجات المعروضة:

من الجدول رقم (60) والشكل رقم (30) يتبين أن نفس الترتيب السوقين شلغوم العيد وسوق صالح بوالشعور، لكن تختلف النسب، كذلك تخصص أكثر للخضر بهذا السوق.

الخضر:

يسيطر هذا النوع من التجارة على سوق جيمار بنسبة 90%.

الفواكه:

يقدر عدد التجار هذا النوع بـــ 7 تجار أي ما يعادل7%.

تجارة مختلطة:

هو اضعف النسب مقارنة بنوعين الآخرين و يقدر عددهم بـــ 3 تجار أي ما يعادل 3%.

جدول رقم (60) : التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – نوع المنتجات المعروضة

نوع التجارة	عدد التجار	النسبة(%)
الخضر	90	90
الفواكه	7	7
تجارة مختلطة	3	3
المجموع	100	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (30)

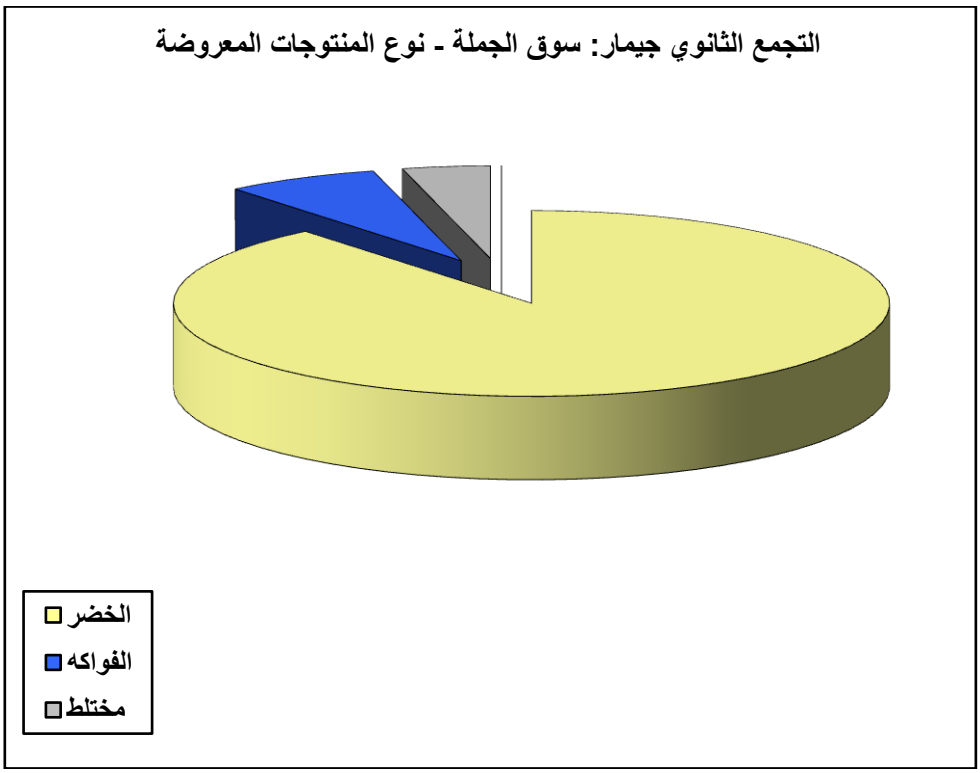

3-6 أنماط البيع:

جدول رقم (61): التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة– كيفية بيع السلعة

كيفية البيع	العدد	النسبة(%)
بيع بالجملة	95	95
بيع بنصف الجملة	5	5
المجموع	100	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

من الجدول رقم (61) يتبين أن 95% من تجار سوق جيمار هم تجار جملة، و 5% هم تجار بنصف الجملة (نفس النتائج سوق شلغوم العيد).

4-6 اقتناء السلعة:

من الجدول رقم (62) والشكل رقم (31) يتضح أن سلعة سوق جيمار هي إنتاج شخصي وتمثل 80% من سلع هذا السوق.

إنتاج شخصي:

قدر الإنتاج الشخصي للسلع المعروضة في سوق الجملة للخضر والفواكه بجيمار بنسبة 80% من إجمالي العينة.

اقتناء شخصي:

قدر اقتناء شخصي للسلع المعروضة في سوق الجملة للخضر والفواكه بجيمار بنسبة 15%.

اقتناء بوسيط:

قدر اقتناء بوسيط للسلع المعروضة في سوق الجملة للخضر والفواكه جيمار بنسبة3%.

اقتناء شخصي وإنتاج خاص:

قدر اقتناء شخصي وإنتاج خاص للسلع المعروضة في السوق جيمار بنسبة 2%.

الجدول رقم (62) : التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – كيفية اقتداء السلعة

كيفية الاقتناء	العدد	النسبة(%)
اقتناء شخصي	15	15
اقتناء بوسيط	3	3
انتاج شخصي	80	80
اقتناء شخصي و انتاج شخصي	2	2
المجموع	100	100

المصدر : تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (31)

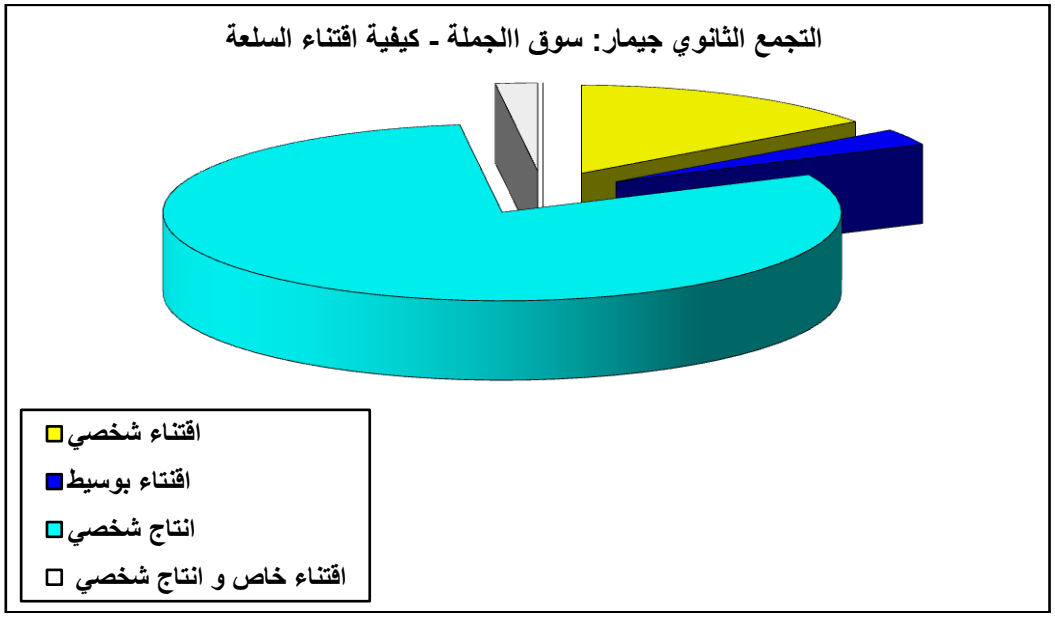

نتيجة:

منتجات سوق شلغوم العيد تأتي من مختلف إنحاء الوطن أما السلعة المحلية لا تتعدى 12.35% من مجموع منتجات السوق مما أعطاه بعد وطني.

منتجات سوق صالح بوالشعور تقصر على بعض ولايات الشرق خاصة أما السلعة المحلية فتقدر بنصف الكمية المتواجدة في السوق.

منتجات سوق جيمار فتغلب عليه السلعة المحلية بـــ 87% من منتجات السوق و 13% المتبقية تأتي من أسواق شلغوم العيد وبوفاريك خاصة الفواكه وبعض الخضر التي لا تتواجد في المنطقة وبذلك يعتبر هذا السوق ممول لأسواق أخرى.

صورة رقم(07): تجارة الخضر بسوق الجملة شلغوم العيد

صورة رقم(08): تجارة المختلطة بمربعات سوق الجملة شلغوم العيد

صورة رقم(09): تجارة الفواكه بسوق الجملة صالح بوالشعور

صورة رقم(10): تسويق الفلاحين لمنتجاتهم بسوق الجملة صالح بوالشعور

صورة رقم(11): سوق الجملة بجيمار عند انتهاء مواقيت البيع

صورة رقم(12): وسيلة النقل بسوق الجملة جيمار

7- الوزن الاقتصادي للسوق:

1-7 سوق شلغوم العيد:

1-1-7 نوع وسيلة النقل:

جدول رقم (63): مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – نوع وسيلة النقل

النوع	العدد	النسبة(%)
شاحنة كبيرة	360	90
شاحنة صغيرة	34	8.5
جرار	6	1.5
المجموع	400	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

من الجدول رقم (63) يتضح أن:

الشاحنات الكبيرة:

تمثل ما نسبته 90% من مجموع وسائل النقل للعينة المدروسة، يحتكرها التجار القادمين من مناطق بعيدة خاصة، وهي ملك للتجار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، وهي مخصصة للخضر عموما و البطاطا خصوصا (ذات الوزن الثقيل)، خاصة الآتية من الغرب، كذلك لا ننسى الموز، والتفاح.

الشاحنات الكبيرة تمثلها الأنواع التالية : K-120، K-66، هيونداي حجم كبير، عموما كل شاحنة تتعدى 70 قنطار هي شاحنة كبيرة.

الشاحنات الصغيرة:

وتتمثل في المازدا، 404 باشي، 504 باشي، R -12، H -100، أي كل شاحنة تتراوح حمولتها بين 20– 70 قنطار هي شاحنة صغيرة، بلغت نسبة الشاحنة الصغيرة في سوق الجملة للخضر والفواكه بشلغوم العيد 8.5% من إجمالي العينات المدروسة، حيث نجدها عند التجار الصغار، وكذلك تجار المناطق القريبة من السوق، كما يستعمل هذا النوع للمنتجات سريعة التلف.

الجرار:

يمثل نسبة ضعيفة داخل هذا السوق وتقدر بـــ 1.5% من إجمالي العينة، وهو يقتصر على الفلاحين الذين ينشطون بالقرب من السوق(لا تتعدى المسافة 15 كلم)، ويستعمل لنقل البطاطا، البصل، الجزر ...الخ.

7-1-2 ملكية وسائل النقل:

جدول رقم (64) : مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – ملكية وسائل النقل

نوع الملكية	العدد	النسبة(%)
خاصة	361	90.25
مستأجرة	39	9.75
المجموع	400	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

من الجدول رقم (64) نلاحظ أن أغلبية التجار يملكون وسائل نقل خاصة، وذلك بنسبة 90.25% من التجار الذين أخذناهم كعينة (لان لهم مدة طويلة وهم يزاولون هذه المهنة)، أما 9.75% لا يملكون وسيلة نقل يسوقون منتجاتهم بوسائل نقل مستأجرة، ويفسر ذلك إما إنهم تجار صغار أو مبتدئين أو فلاحين يحضرون سلعهم إلى السوق.

7-1-3 أصحاب المحلات التجارية :

جدول رقم (65) : مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – أصحاب المحلات التجارية

ملكية المحل	العدد	النسبة(%)
مالكين لمحل	75	18.75
غير مالكين لمحل	325	81.25
المجموع	400	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

من الجدول رقم (65) نلاحظ أن أغلبية التجار لا يملكون محلات وقدروا بنسبة 81.25%، والتجار الذين يملكون محلات بلغت نسبتهم 18.75%، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار التجار في مكان، أما التجار الذين يملكون محلات فهم تجار كبار، أو لهم شراكة مع تجار آخرين (وللإشارة إلى هذه المحلات قد نكون مستودعات للسلع قبل نقلها إلى السوق أو لهم مربعات داخل السوق).

4-1-7 المساحة المخصصة للبيع و المبيعات اليومية:

جدول رقم (66) : مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – مساحة المخصصة للبيع والمبيعات اليومية

مساحة البيع(م²)	عدد التجار	النسبة(%)	المبيعات اليومية (بالمليون سنتيم)	النسبة (%)
5 - 1	30	7.5	90	2.58
10 - 6	70	17.5	300	8.6
15 - 11	120	30	850	24.35
اكبرمن16	180	45	2250	64.47
المجموع	400	100	3490	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

تختلف المساحة المستغلة من طرف كل تاجر لعرض سلعته حسب حجم ووسيلة نقل البضاعة، وكذا كيفية عرض السلعة، حيث كلما كانت المساحة المخصصة للبيع كبيرة كانت قيمة المبيعات اليومية أكبر، وهو ما يبينه الجدول رقم (66)

مساحة (1 – 5م²):

هو يمثل نسبة 7.5% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع أي 30 تاجر، هذا النوع من المساحة يمثل التجار الصغار، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 90 مليون سنتيم أي 2.58%.

مساحة(6 – 10م²):

تمثل 70 تاجر أي ما يعادل 17.5% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع داخل السوق، تمثلها الشاحنات المتوسطة، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 300 مليون سنتيم أي 8.6%.

مساحة (11 – 15م²):

وهي تمثل نسبة لا بأس بها و تقدر 30% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع داخل السوق أي 120 تاجر، ويمثل هذا النوع التجار أصحاب الأموال، ولهم مدة كبيرة يزاولون هذا النشاط، وتمثله الشاحنات الكبيرة، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 850 مليون سنتيم أي 24.35%.

مساحة اكبرمن16م² :

يمثلون النسبة الأكبر بـــ 45% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع داخل السوق بعدد 180تاجر (أصحاب المربعات)، و بلغت قيمة المبيعات اليومية 2250 مليون سنتيم أي 64.47%.

2-7 سوق صالح بوالشعور:

1-2-7 نوع وسيلة النقل:

من خلال الجدول رقم (67) يتضح سيطرة الشاحنات الصغيرة في سوق صالح بوالشعور بنسبة 54.5% من إجمالي العينة المدروسة، وهذا راجع لاحتكارها من طرف فلاحي المنطقة والمناطق المجاورة، الذين يسوقون سلعهم إلى سوق الجملة بكمية قليلة، وهذا راجع لقرب السوق من حقولهم وبساتينهم، ولا يجدون صعوبة في نقلها، ومن جهة أخرى حتى تباع المنتجات بمبالغ لابأس بها (لا تنخفض أسعارها)، ووسائل النقل في سوق صالح بوالشعور تتوزع كما يلي:

- شاحنة كبيرة نسبتها بلغت 39% من إجمالي العينة المدروسة.
- شاحنة صغيرة نسبتها بلغت54.5% من إجمالي العينة المدروسة.
- الجرارات بلغت نسبتها 6% .

جدول رقم (67) : مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – نوع وسيلة النقل

نوع وسيلة النقل	العدد	النسبة(%)
شاحنة كبيرة	78	39
شاحنة صغيرة	109	54.5
جرار	12	6
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

2-2-7 ملكية وسائل النقل:

من خلال الجدول رقم (68) يتضح أن:

- 88.5% من إجمالي العينة المدروسة من التجار لسوق صالح بوالشعور لهم وسيلة نقل خاصة.
- 11.5% من إجمالي العينة المدروسة من التجار يسوقون منتجاتهم بوسائل نقل مستأجرة.

جدول رقم(68) : مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – ملكية وسائل النقل

نوع الملكية	العدد	النسبة(%)
خاصة	177	88.5
مستأجرة	23	11.5
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

3-2-7 أصحاب المحلات:

من الجدول رقم (69) يتضح أن 37.5% من إجمالي العينة المدروسة تملك محلات وهي اكبر من النسبة الخاصة بسوق شلغوم العيد وهذا راجع إلى أنهم مستقرون بهذا السوق كون الأغلبية فلاحين لهم مستودعات تخبئ بها سلعهم، و62.5% ليس لهم محلات.

جدول رقم (69): مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – أصحاب المحلات

الملكية المحل	العدد	النسبة(%)
مالكين لمحل	75	37.5
غير مالكين لمحل	125	62.5
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

4-2-7 المساحة المخصصة للبيع و المبيعات اليومية

من الجدول رقم (70) يتضح أن قيمة المبيعات اليومية للخضر والفواكه في سوق صالح بوالشعور اقل من قيمة مبيعات سوق شلغوم العيد، غير أن توزيع المبيعات نفسه في سوق شلغوم العيد وتختلف في النسب:

مساحة (1 – 5م²):

هو يمثل نسبة 7.5% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع أي 15 تاجر، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 78 مليون سنتيم أي 5.46%.

مساحة(6 – 10م²):

تمثل 49 تاجر أي ما يعادل 24.5% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 150 مليون سنتيم أي 10.5%.

مساحة (11 – 15م²):

وهي تمثل نسبة 53% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع داخل السوق بعدد 106 تاجر(اكبر فئة في سوق صالح بوالشعور)، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 390 مليون سنتيم أي 27.31%.

مساحة اكثرمن16م²:

يمثلون نسبة15% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع داخل السوق بعدد 30 تاجر، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 810 مليون سنتيم أي 56.72%.

جدول رقم (70) : مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – المساحة المخصصة للبيع والمبيعات اليومية

مساحة البيع(م²)	عدد التجار	النسبة(%)	المبيعات اليومية (مليون سنتيم)	النسبة(%)
5 - 1	15	7.5	78	5.46
10 - 6	49	24.5	150	10.5
15 - 11	106	53	390	27.31
أكثر من16	30	15	810	56.72
المجموع	200	100	1428	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

3-7 سوق جيمار:

1-3-7 نوع وسيلة النقل

من خلال الجدول رقم (71) يتضح أن:

-شاحنات كبيرة بلغت 10% من إجمالي العينة.

-شاحنات صغيرة بلغت 85% من إجمالي العينة.

-الجرارات بلغت 5% من إجمالي العينة.

جدول رقم (71) : التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – نوع وسيلة النقل

النوع	العدد	النسبة(%)
شاحنة كبيرة	10	10
شاحنة صغيرة	85	85
جرار	5	5
المجموع	100	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

2-3-7 ملكية وسائل النقل:

من الجدول رقم (72) يتضح أن الملكية الخاصة لوسائل النقل تقدر نسبتها بـــ 45% من إجمالي العينة وتتمثل خاصة في الشاحنات الكبيرة أما الملكية المستأجرة تمثل ما نسبته 55% من إجمالي العينة وهذا بسبب استئجار مجموعة من الفلاحين شاحنات قصد نقل كمية قليلة من السلع المنتجة إلى السوق لان البيع في هذا السوق عموما هو اخذ عينات من السلع إلى السوق وعند مجيء المشتري ويريد الشراء يأخذه الفلاح إلى بستانه أو أرضه أو إلى مستودعه ثم يتم البيع و الشراء.

جدول رقم(72): التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – ملكية وسائل النقل

نوع الملكية	العدد	النسبة(%)
خاصة	45	45
مستأجرة	55	55
المجموع	100	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

7-3-3 أصحاب المحلات:

من الجدول رقم (73) يتبين أن نسبة التجار الذين يملكون محلات الأكبر مقارنة بالسوقين السابقين وذلك بنسبة 43% ، و57% من التجار السوق ليس لها محل.

جدول رقم (73): التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – أصحاب المحلات

الملكية المحل	العدد	النسبة(%)
المالكين لمحل	43	43
الغير مالكين لمحل	57	57
المجموع	100	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

7-3-4 المساحة المخصصة للبيع و المبيعات اليومية:

من الجدول رقم (74) يتضح أن قيمة المبيعات اليومية للخضر والفواكه في سوق جيمار اقل من قيمة مبيعات السوقين الآخرين، بالإضافة إلى تغير في توزيع نسب المبيعات اليومية، إذ وجدنا تقارب نسب قيمة المبيعات في الفئات الأخيرة.

مساحة (1 – 5م²):

هو يمثل نسبة 40% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع أي 40 تاجر، وهي النسبة الأكبر مقارنة بالسوقين الآخرين، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 20 مليون سنتيم أي 6.39%.

مساحة(6 – 10م²):

يمثلها 53 تاجر أي ما يعادل 53% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 98 مليون سنتيم أي 31.31%.

مساحة (11 – 15م²):

وهي تمثل نسبة 5% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع داخل السوق أي 5 تجار، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 100 مليون سنتيم أي 31.95%.

مساحة اكبر من 16م²:

يمثلون نسبة 2% من إجمالي المساحة المخصصة للبيع داخل السوق(اضعف النسب بالنسبة للمساحة المخصصة للبيع في سوق جيمار من جهة، ومقارنة بالسوقين الآخرين)، وبلغت قيمة المبيعات اليومية 95 مليون سنتيم أي 30.35%.

الجدول رقم (74): التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – المساحة المخصصة للبيع والمبيعات اليومية

مساحة البيع(م²)	عدد التجار	النسبة(%)	المبيعات اليومية (المليون سنتيم)	النسبة(%)
5 - 1	40	40	20	6.39
10 - 6	53	53	98	31.31
15 - 11	5	5	100	31.95
اكبر من 16	2	2	95	30.35
المجموع	100	100	313	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

خلاصة

من الملاحظات الهامة التي يمكن استخلاصها من خلال الوزن الاقتصادي هو بروز اختلافات كبيرة بين أسواق الجملة للخضر والفواكه، وهذا راجع إلى درجة التجهيز بوسائل النقل الكبيرة أو الصغيرة أو الجرارات بين البلديات محل الدراسة.

8- تقدير كميات الإنتاج داخل السوق:

لتقدير كميات الإنتاج داخل الأسواق يجب أن نميز فترتين خلال السنة

- فصل الشتاء : هي الفترة تمتد من نهاية شهر أكتوبر إلى بداية ماي
- فصل الصيف : هي الفترة الممتدة من شهر ماي إلى بداية أكتوبر

1-8 سوق شلغوم العيد:

جدول رقم (75): مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – تقدير كمية الخضر اليومية:

فصل الشتاء		فصل الصيف	
نوع الخضر	الكمية يوميا(ق)	نوع الخضر	الكمية يوميا(ق)
البطاطا	7500	البطاطا	9500
البصل	6000	البصل	7500
الجزر	5000	الطماطم	5300
الطماطم	4000	الفلفل بنوعيه	5000
الجريوات	3200	الجزر	5000
الخيار	2800	الجريوات	4800
الفلفل بنوعيه	1000	الخيار	3300
بقية الخضر	1500	بقية الخضر	3000

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (32)

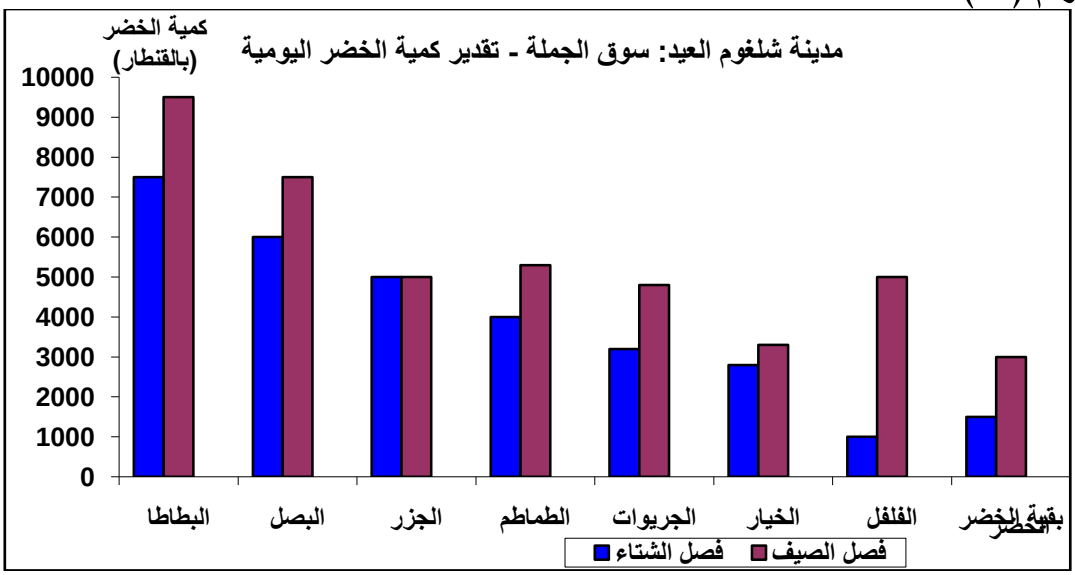

جدول رقم (76): مدينة شلغوم العيد : سوق الجملة – تقدير كمية الفواكه اليومية:

فصل الشتاء		فصل الصيف	
نوع الفاكهة	**الكمية يوميا**	نوع الفاكهة	**الكمية يوميا**
الحوامض	3200	العنب	5200
التمر	2800	الدلاع	4000
التفاح و الايجاص	1500	التفاح والايجاص	3800
الموز	1200	البطيخ	2500
الفرولة	650	الموز	1300
الكرز	600	الخوخ	800
الزيتون	300	الزيتون	500
بقية الفواكه	600	بقية الفواكه	1200

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (33)

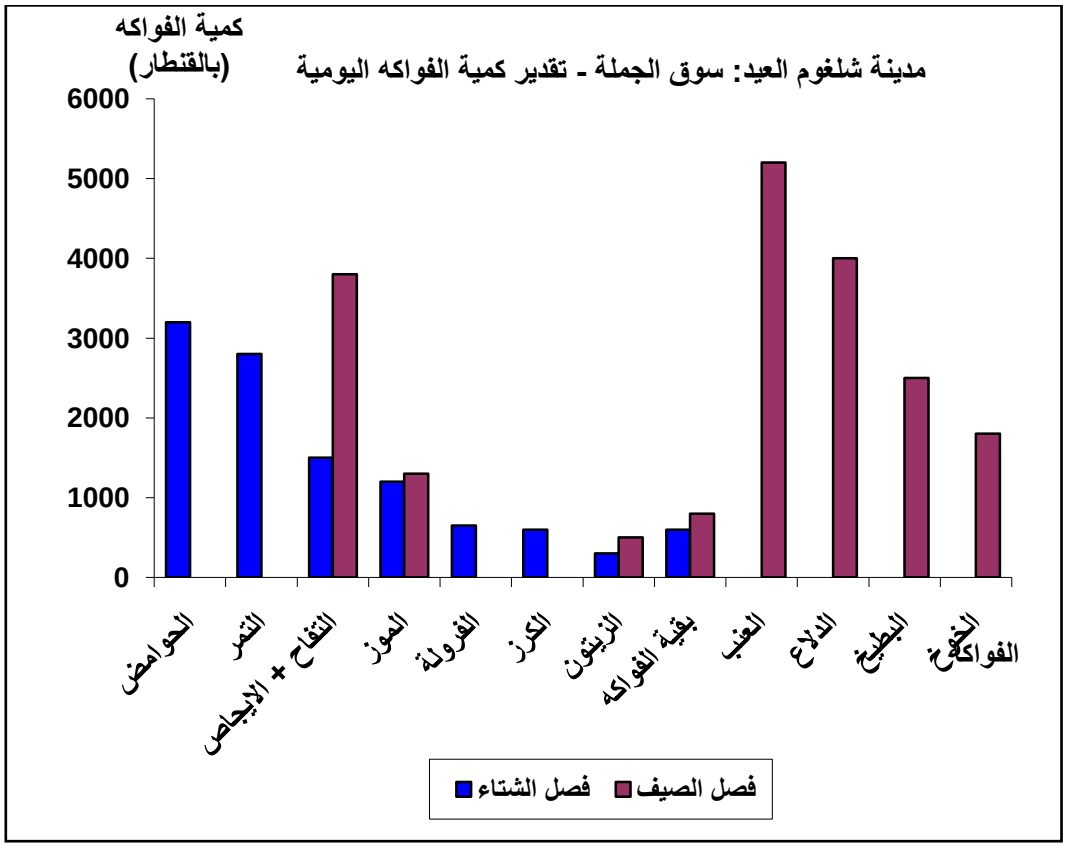

2-8 سوق صالح بوالشعور:

جدول رقم (77): مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – تقدير كمية الخضر اليومية:

فصل الشتاء		فصل الصيف	
نوع الخضر	الكمية يوميا(ق)	نوع الخضر	الكمية يوميا(ق)
البصل	2100	البطاطا	2800
الطماطم	1500	البصل	2500
البطاطا	1300	الطماطم	2250
الفول	290	الجزر	1500
الجلبانة	230	الفلفل بنوعيه	1230
القرنون	210	الخس	850
الجزر	190	الجريوات	750
الفلفل بنوعيه	100	بقية الخضر	320
الخس	80		
بقية الخضر	100		

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (34)

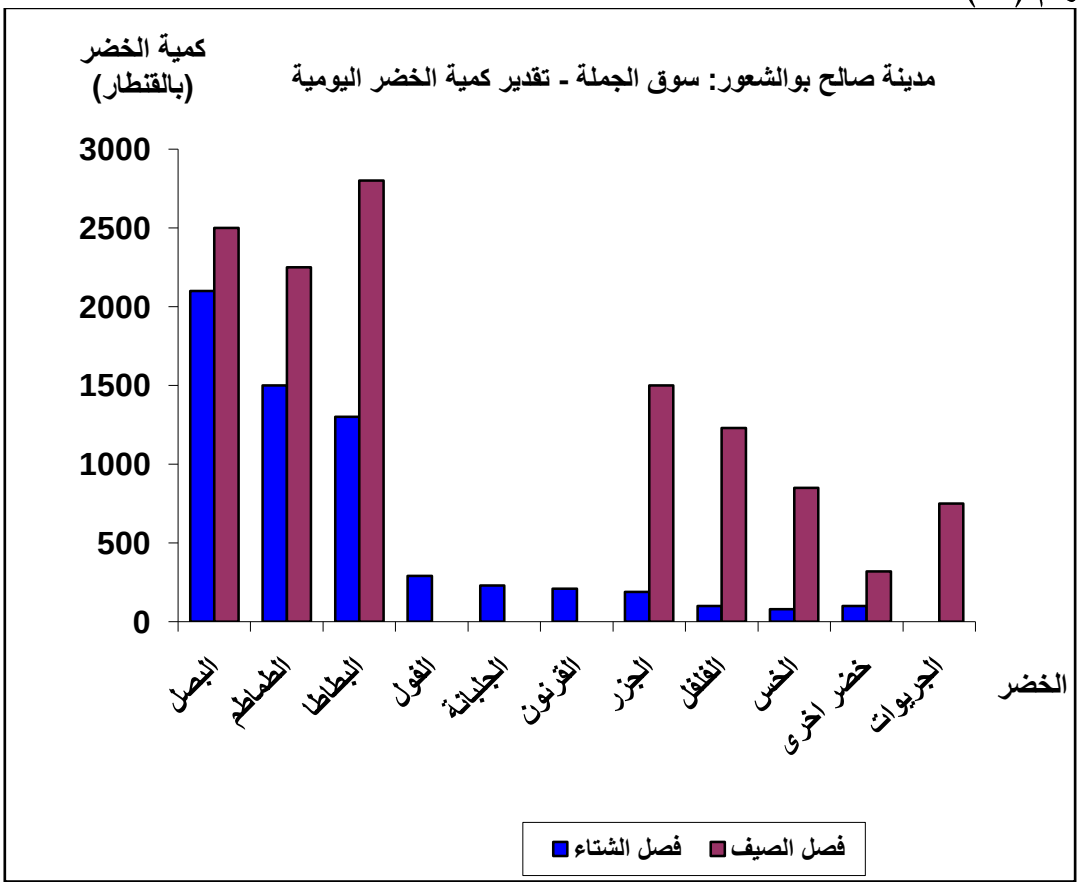

جدول رقم (78): مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – تقدير كمية الفواكه اليومية:

فصل الشتاء		فصل الصيف	
نوع الفاكهة	الكمية يوميا(ق)	نوع الفاكهة	الكمية يوميا(ق)
الحوامض	800	الدلاع	3200
التفاح	580	العنب	2100
التمر	320	البطيخ	1700
الموز	230	التفاح و الايجاص	870
الزعرور	95	التمر	320
الفرولة	90	الموز	260
بقية الفواكه	100	بقية الفواكه	250

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (35)

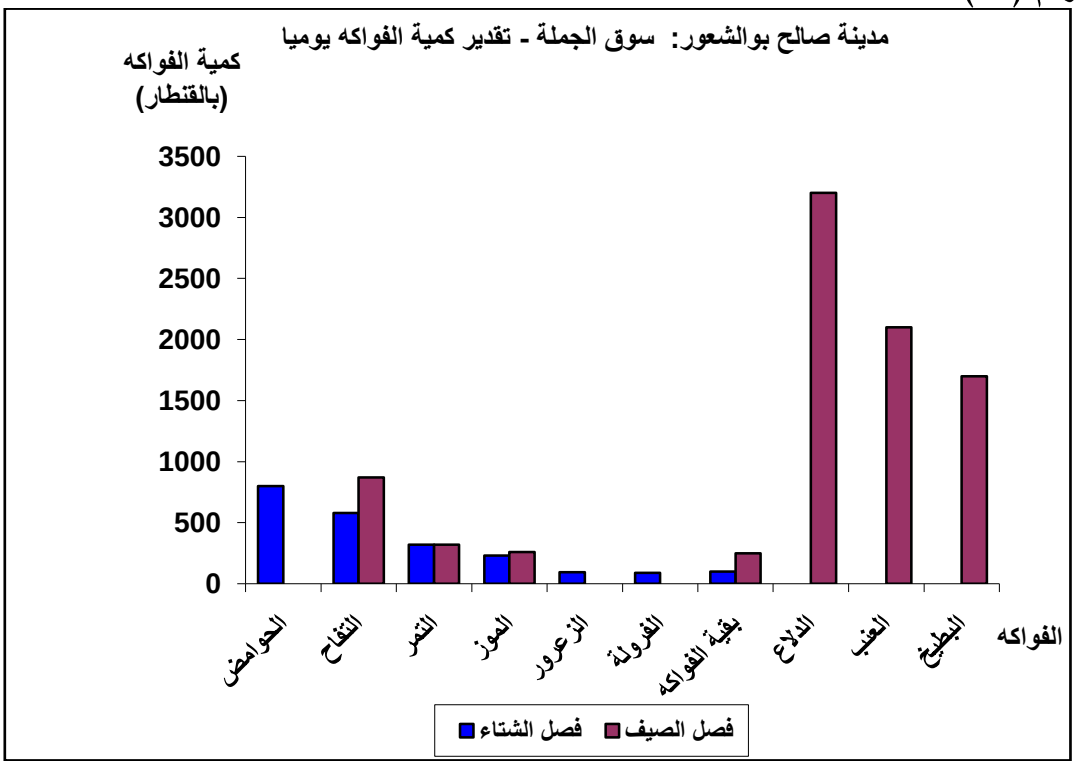

3-8 سوق جيمار:

جدول رقم (79): التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – تقدير كمية الخضر اليومية:

فصل الشتاء		فصل الصيف	
نوع الخضر	الكمية يوميا(ق)	نوع الخضر	الكمية يوميا(ق)
البزلاء	800	الطماطم	900
الثوم	750	الفلفل بنوعيه	800
جريوات	650	البزلاء	720
الفلفل بنوعيه	300	الخيار	530
الخس	80	الجريوات	500
بقية الخضر	190	الخس	100
		بقية الخضر	200

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم(36)

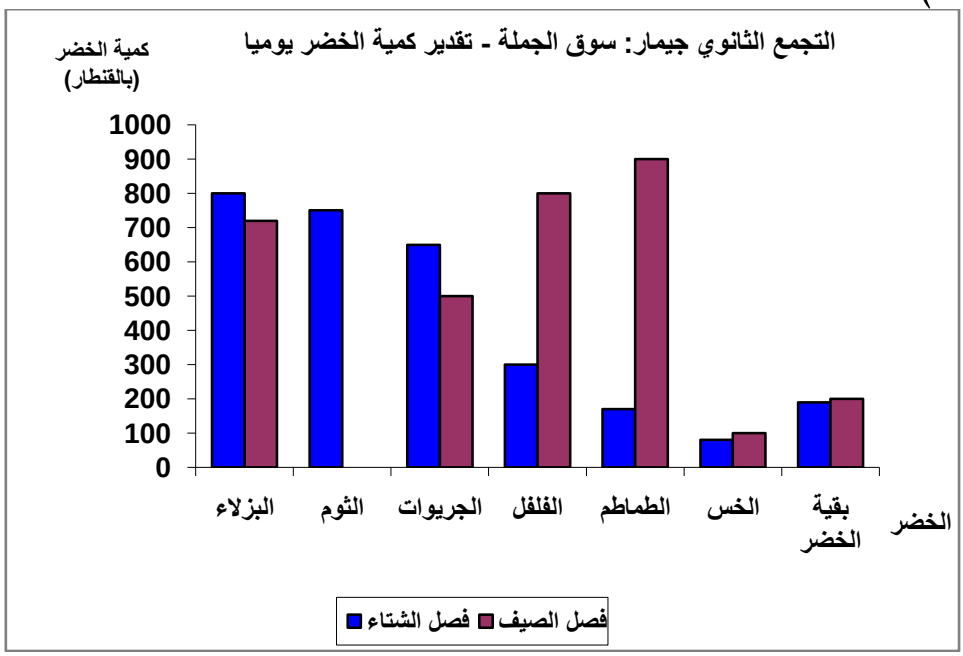

جدول رقم (80): التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – تقدير كمية الفواكه اليومية:

فصل الشتاء		فصل الصيف	
نوع الخضر	الكمية يوميا(ق)	نوع الخضر	الكمية يوميا(ق)
الحوامض	160	العنب	210
الفواكه المستوردة	130	الفواكه المستوردة	180
الفراولة	70	الخوخ	100
بقية الفواكه	70	المشمش	80
		الكرز	50
		بقية الفواكه	100

المصدر: تحقيق ميداني سنة 2009

شكل رقم (37)

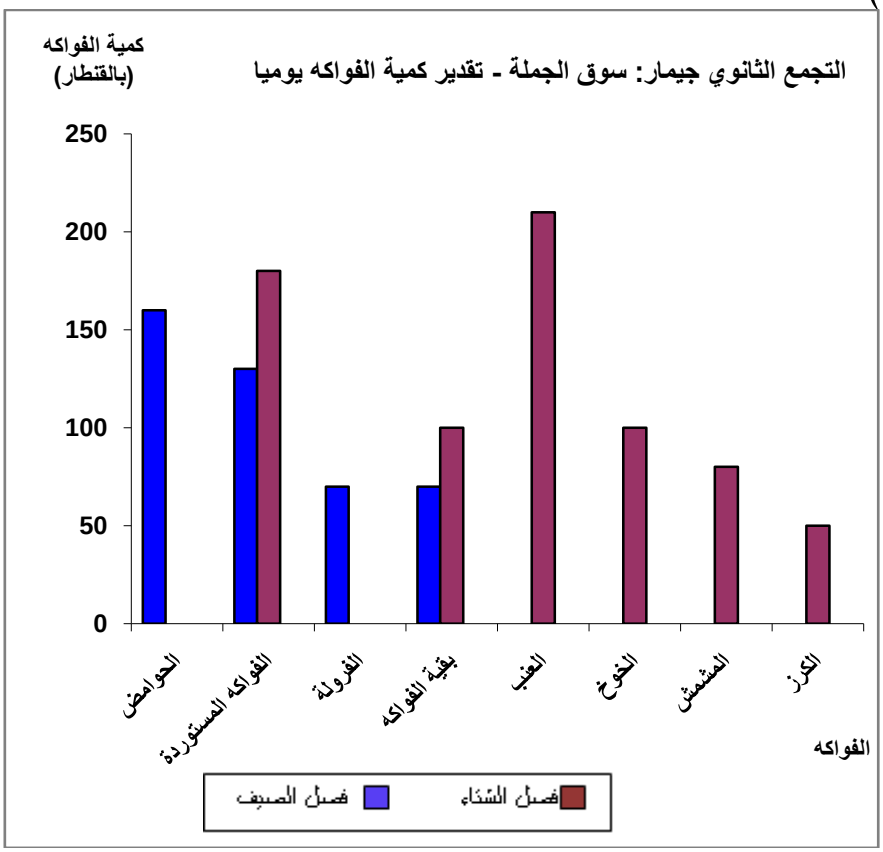

نتيجة:

اختلافات كبيرة من حيث كميات المنتجات التي تزود الأسواق الثلاث، نظرا لعدد الشاحنات سواء الكبيرة، أو الصغيرة، أو الجرارات التي تختلف في الأسواق المدروسة.

-يحتل المرتبة الأولى سوق شلغوم العيد أكثر من 7% من المنتجات هي خارج إقليم الولاية.

-يليه سوق صالح بوالشعور الذي وجدت المنتجات التي تدخل هذا السوق أكثر من النصف هي محلية.

-وأخيرا سوق جيمار المحلي وجدنا أكثر من 90% من المنتجات هي محلية وبذلك يزود السوقين الآخرين خاصة سوق شلغوم العيد بالخضروات.

الخاتمة العامة:

الخاتمة العامة:

يندرج بحثنا في أيطار اقتصادي بحت، هدفه الرئيسي هو معرفة العلاقة بين نشاطين مختلفين الزراعة و التجارة، وديناميكية و حيوية النشاط الثاني مقترن بتوفر وتنوع المنتجات الزراعية.

مما سبق يتجلى دور هته الأسواق التي أضفت ديناميكية في مجال التنمية للبلديات الثلاث وبالأخص بلدية شلغوم العيد.

لقد اشرنا في البداية على التحولات الجذرية التي عرفتها السوق الجزائرية سواء التحولات الوظيفية أو التحولات الجغرافية، نتيجة التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية التي عرفتها الجزائر، ويمكن استخلاص مجموعة من التحولات:

1 تحول السوق من ريفي إلي سوق حضري.

2 ممارسة النشاط التجاري بالجملة ومن طرف سكان المدينة بعد أن كان حكرا على الفلاح.

3 تحول السلع التي تزود الأسواق من محلية إلي سلع تأتي من خارج إقليم المنطقة وحتى من خارج البلاد.

4 تطور وسيلة النقل من وسائل تقليدية إلى وسائل حديثة و سريعة التنقل.

5 تفوذ نشاط السوق من بعد ضيقة (تخدم السكان المحليين) إلي إشعاع واسع (جهوي ووطني).

6 زيادة في عدد التجار (قرابة 700 تاجر يوميا في سوق شلغوم العيد، 200 تاجر في سوق صالح بوالشعور، و100 تاجر في سوق جيمار).

7 تحول في المساحة و التجهيزات خاصة في سوقي شلغوم العيد و صالح بوالشعور.

8 استقطاب تجارة الجملة للخضر والفواكه من طرف الشباب، الذي انعكس بالإيجاب على هذا النشاط.

هذه التحولات حدثت في فترة الاقتصاد غير الرسمي وهو يتلاءم مع نشاط السوق الخاضع لإطار غير قانوني، الذي نظم وهيكل النشاط التجاري بالسوق، مما انجر عنه عشوائية وفوضى ميزت الأسواق في الجزائر عامة.

وإن القفزة النوعية التي عرفتها المدن التي يتواجد بها الأسواق الجملة للخضر والفواكه (سوق شلغوم العيد الذي تعدى البعد الإقليمي إلي البعد الوطني، وسوق صالح بوالشعور ذا البعد الإقليمي، والسوق جيمار ذا البعد الجهوي) أدى إلي بروز المدن من الناحية المجالية بنفوذ واسع، حيث تجاوزت ترتيبها في السلم الهيراركي مقارنة بالمدن الصغرى التي لها نفس مستوى التجهيزي.

إن بروز هذا النفوذ الواسع (خاصة بالنسبة لسوق شلغوم العيد وبدرجة اقل سوق صالح بوالشعور) نتيجة لتواجد المدينتين في مجال انتقالي ومنطقة عبور بالنسبة لسوق شلغوم العيد من جهة، وتواجده بين مدينتين كبيرتين (قسنطينة، وسطيف)، أما بالنسبة لسوق صالح بوالشعور تواجده في حوض الصفصاف.

أما سوق جيمار فلم يعرف نفس درجة النفوذ علي غرار السوقين الآخرين رغم انه في منطقة فلاحية محضة (سهل جيجل)، ويرجع ذلك كون السوق لم يعرف أي محاولة تهيئة، ويعاني ضعف في التجهيز داخل السوق، رغم ذلك يعتبر سوق جيمار ممول للأسواق الجملة للخضر والفواكه للجهة الشرقية (خاصة في مجال الخضر كالطماطم، الفلفل بنوعيه، الخيار).

وظهرت أسواق الجملة للخضر والفواكه في بداية التسعينات، أي مرحلة التراجع والضعف الذي ميز الاقتصاد الجزائري وقلة الهياكل التوزيع الكبرى، مما أدى بهته الأسواق إلي تعويض هذا العجز، خاصة بعد غلق أسواق الفلاح التي لم تلعب الدور المنتظر منها، بالإضافة إلي توفر وتنوع المنتجات بعد الإصلاحات الفلاحية (خاصة بعد تطبيق PNDA)، مما جعلها تعرف تطورا كبيرا في فترة كثر بها الاستيراد وغرف التبريد .

وفي الأخير نشير إلي انه بالرغم من أن الدراسة النشاط التجاري تعد من المواضيع الأكثر تعقيدا وصعوبة، في ظل غياب إحصاءات الدقيقة والوافية، تجعل الباحث يقف عاجز أحيانا، مما اضطرني إلي استعمال الاستمارات حتى يتسنى تقريب الصورة الحقيقة التي تميز الأسواق الثلاث.

المراجع

المراجع باللغة الفرنسية

Thèses. Mémoires. Magister .Revues. Articles .Autres
*chibane nassereddine , 1987 le rôle du commerce dans l'organisation urbain en algèrie
Thèse 3 cycle, IST Constantine
* Lakhal abdelwahab, 1996 base et rôle spatiale des petites villes dans l'est algériens essai de typologie , uc
*Lakhal abdelwahab, 1982 Essai méthodologique du définition des petites villes algérienne exemple des petites villes de l'est thèse de 3 cycle. Université de Strasbourg 2
* rahame djamel 1982 réseaux de service et hiérarchie urbain étude de la partie centrale du tell études hautes , thèse de 3 cycle, Université de Strasbourg
* bokerzaza hasni , 1985 De Centralisation développement Locale et Aménagement du Territoire en algerie le cas de la wilaya de Skikda, thèse de 3 cycle , Université Montpellier
*P martin et f . choay, 1988 Dictionnaire de l'arbanisme et de lamentablement, P.U.F.
*M. cote, 1983 l'espace algérienne, Les prémices d'un aménagement, O.P, algeria
*M. cote, pays, Paysages , Paysans d'algerer C NR
*M. cote, L'algerie ou l'espace retourné , flammarion paris 1989
*amar sarni, 1984 le commerce des fruits et légume quelle structures pour quel marché ? office des publication universitaires Alger
* jean français troin, 1975 les souk marocains- marche ruraux et organisation de l'espace dans la moitié nord – du Maroc, France
* solal E, Philippeville et sa région 1837 – 1870 E.D la maison des livres Alger , 1957
*Beaujeu Garnier j, de lobez 1972 géographie du commerce, Edition massons, Paris, 182 pages
* fontaine .J, village kabyles et nouveau réseau urbain en algerie, le cas de la règion de bejaia, Faxicule de recherche n 12 . tours 1983
R.G.P.H 1954-1966-1977-1987-1998-2008
خرائط طبوغرافية 1/50000 و 1/25000 للمناطق المدروسة
صور جوية 1/20000 للمناطق الدراسة

المراجع باللغة العربية

*بخوش مراد اشكالية التهيئة المجالات الجبلية المعزولة . حالة اقليم القل . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التهيئة المجال. معهد علوم الأرض .جامعة قسنطينة1995.

*بوشامة ليديا شبكة المراكز في واد الصفصاف بولاية سكيكدة فوارق في النمو تنوع وتكامل في الوظائف .بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية. معهد علوم الأرض .جامعة قسنطينة2001.

*خلف الله وهيبة. مولاري وسيلة. نجاة بوزطيط . استقطاب إقليمي و وظائف جديدة للأسواق في الجزائر – حالة السوق الأسبوعي تاجنانت . سوق الحملة للخضر و الفواكه اليومي شلغوم العيد -. مشروع نيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الاقليمية . معهد علوم الأرض . جامعة قسنطينة 1997

*نبيلة بوراوي. رمانة بوقرن الهياكل التجارية و دورها في تنظيم المجال – حالة ولاية سكيكدة --. مشروع نيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية . معهد علوم الأرض . جامعة قسنطينة 2000

*بورشاق خديجة. بوزمي فريدة هدى.بوزيان سهام الديناميكية الزراعية و سوق الجملة للخضر و الفواكه ي خوض الصفصاف – حالة بلدية صالح بوالشعور- مشروع نيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الريفية . معهد علوم الأرض . جامعة قسنطينة 2001

*جغمون صلاح الدين. شويشرة وليد التحولات الوظيفية للأسواق في الشرق الجزائري – حالة سوقي شلغوم العيد. صالح بوالشعور - مشروع نيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الريفية . معهد علوم الأرض . جامعة قسنطينة 2003

*الدكتور حسين علي الأساليب الحديثة في التسويق – دار الرضا للنشر- دمشق 2000

*الدكتور حسين عليو الدكتور طلال عبود الدراسات التسويقية في النظم معلومات التسويق – دار الرضا للنشر- دمشق 1999

* الدكتور محمد حجازي جغرافية الأرياف – دار الكر العربي – الكويت 1982

* الدكتور فؤاد محمد الصفار جغرافية التجارة الدولية – الطبعة الثانية . القاهرة – 1997

* الدكتور قتيبة الشهابي أسواق دمشق القديمة و مشيداتها التاريخية دمشق 1990

* الدكتور محمد سعيد عبد الفتاح – التسويق – الطبعة الثانية – كلية التجارة جامعة الإسكندرية 1966

* بورورو آمال الزراعات المحمية في سهل جيجل مشروع نيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الريفية . معهد علوم الأرض . جامعة قسنطينة 2006

* سويسي فوزية . توافق زهيرة. مسعود خلوف عقيلة . الفوارق الديموغرافية الاقتصادية و المجالية بالبلديات الريفية لولاية جيجل مشروع نيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الريفية . معهد علوم الأرض . جامعة قسنطينة 1998

* سليماني نبيل . صغيري عاطف التجهيزات و الخدمات و دورها في تنظيم المجال (تاجنانت . شلغوم العيد) مشروع نيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية . معهد علوم الأرض . جامعة قسنطينة 2002

* هبهوب امال التنظيم المجالي حول المدن الصغرى لولاية سكيكدة بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية. معهد علوم الأرض .جامعة قسنطينة2006.

* بيدي فاطمة الزهراء ولاية ميلة – التتنظيم الترابي و التهيئة المجلية بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التهيئة الاقليمية. معهد علوم الأرض .جامعة قسنطينة1998.

* **نزيهة بوجردة** المجالات الهامشية بولاية جيجل بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية. معهد علوم الأرض .جامعة قسنطينة2005.

* **سراج محمد الياس** المركزية التجارية و تراتب الأحياء بالنطاق الغربي قسنطينة بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية. معهد علوم الأرض .جامعة قسنطينة2002.
* **حجيرة لياس** أحواض الحياة في الجزء الجنوبي لولاية ميلة حالة بلديات شلغوم العيد. تلاغمة. واد العثمانية بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية. معهد علوم الأرض .جامعة قسنطينة2002.

الملاحق

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994، يحدد المخطط التوجيهي الوطني لإقامة أسواق الجملة للخضر و الفواكه

إن وزير الاقتصاد و ووزير الداخلية و الجماعات المحلية و وزير الفلاحة

وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية

وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية

وبمقتضى القانون رقم 90– 25 المؤرخ في 01 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري

وبمقتضى القانون رقم 90– 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة و لعقاري

وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية

وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 – 45 المؤرخ في 19 شعبان عام 1414 الموافق 31 يناير سنة 1994 والمتضمن تجديد مهام أعضاء الحكومة .

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 189 المؤرخ في 19 شعبان عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد .

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 – 269 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1414 الموافق 9 نوفمبر سنة 1993 والمتعلق بالسواق الجملة للخضر و الفواكه لا سيما المادة 6 منه.

يقررون ما يلي

المادة الأولى يحدد هذا القرار المخطط التوجيهي الوطني لإقامة أسواق الجملة للخضر والفواكه طبقا للمادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 93– 269 المؤرخ في 9 نوفمبر سنة 1993 والمذكور أعلاه.

المادة 02 يجدد المخطط التوجيهي الوطني لإقامة أسواق الجملة للخضر والفواكه المذكور في المادة الأولى أعلاه المسمى فيما يلي ' المخطط التوجيهي ' المقاييس التي تتم بموجبها إنشاء أسواق الجملة ومختلف أنواع الأسواق

المادة 03 تخضع إقامة أسواق الجملة للخضر والفواكه عبر التراب الوطني للثوابت والمقاييس الجغرافية والاقتصادية والمالية الآتية

– الخصائص الإنتاجية أو الاستهلاكية للمنطقة التي من شانها أن تحتضن سوقا ، أو أسواق الجملة

– وجود ملتقى جهوي للخضر والفواكه

– درجة كثافة السكان وحجم الطلب اللازم تلبيته

– توفر طرق المواصلات للمنطقة المعينة

– قرب مناطق الإنتاج الفلاحي من السوق المزمع إنشاؤه وذلك لتقريب هذه السوق بالمنتجين ، وتشجيع هؤلاء على توجيه منتجاتهم إلى السوق

– كثافة إقامة المستثمرات الفلاحية و حجم إنتاجها في المنطقة

– القدرة على التكفل المالي للسوق المزمع إنشاؤه وذلك بتقدير ما يلي على الخصائص

* كلفة الانجاز المتوقعة والإجمالية للسوق ومصادر تمويل

* الإيرادات المتوقعة والمنتظرة من تشغيله.

* النفقات المتوقعة للتسيير والاستثمار.

* الحجم المادي لتدفق المنتجات التي تستوعبها السوق والتي من شانها أن تضمن لها توازنها المالي.

* الموقع الجغرافي لمكان إقامة السوق التي يستوجب إن تتوفر فيه على الخصوص كل الشروط الصحية والوقائية المطلوبة وبصفة عامة انه يتمتع بمحيط نقي وسليم

المادة04 تصنف أسواق الجملة حسب إشعاعها الجغرافي ومردود الاقتصادي إلي ثلاثة أصناف.

الصنف الأول: أسواق الجملة ذات الحجم الوطني.

الصنف الثاني: أسواق الجملة ذات الحجم الجهوي.

الصنف الثالث: أسواق الجملة ذات الحجم المحلي.

يحدد المخطط التوجيهي، حسب الولايات والمناطق وكذا حسب الأصناف المشار إليه، عدد الأسواق العاملة وبصفتها مشاريع

المادة 05 ترسل الجماعة الإقليمية المعنية مشروعها لإنشاء سوق الجملة الذي تعده المصالح التقنية المختصة في هذا المجال على أساس معايير المذكورة، إلى المصالح التجارة و الداخلية والفلاحة في الولاية التي يجب أن تبت بصفة

مشتركة في مدى تطابق المشروع مع المعايير المذكورة وإعلام إدارتها المركزية على التوالي بذلك

المادة 06 يكون المخطط التوجيهي موضوع تطوير وضبط مستمر من طرف إدارات التجارة والداخلية والفلاحة عن طريق إلغاء وإنشاء أو تحويل أسواق الجملة على أساس دراسة تقنية اقتصادية تنجزها المصالح المحلية المختصة التابعة لهذه الإدارات على أساس المعايير المذكورة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994، يحدد شروط ممارسة مهنة الوكيل تاجر الجملة في الخضر و الفواكه

بمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات بمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

بمقتضى الأمر رقم 75 – 35 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن قانون المخطط الوطني للمحاسبة.

بمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم.

بمقتضى الأمر رقم 76 – 104 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الطابع، المتمم.

وبمقتضى القانون رقم 89 – 12 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 والمتعلق بالأسعار وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية.

وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية

وبمقتضى القانون رقم 90 – 22 المؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلق بالسجل التجاري المتمم.

وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية.

وبمقتضى القانون رقم 90 – 36 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة1991، لاسيما أحكام المواد المتعلقة بالضريبة التكميلية على مجمل الدخل والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 – 45 المؤرخ في 19 شعبان عام 1414 الموافق 31 يناير سنة 1994 والمتضمن تجديد مهام أعضاء الحكومة

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 189 المؤرخ في 1 ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد

ومقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 – 269 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1414 الموافق 9 نوفمبر سنة 1991، والمتعلق بأسواق الجملة للفواكه والخضر، لا سيما المادة 4 (الفقرة 2) منه

يقرران ما يلي

المادة الأولى يحدد هذا القرار شروط ممارسة مهنة الوكيل – تاجر الجملة للخضر والفواك ه تطبيقا لأحكام المادة 8 من مرسوم التنفيذي رقم 93–269 المؤرخ في 9 نوفمبر سنة 1993 والمذكور أعلاه

المادة 02 يتمثل عمل الوكيل – تاجر الجملة في الخضر والفواكه الذي يدعى في صلب النص ' الوكيل – تاجر الجملة' في تسويق الخضر والفواكه بالجملة داخل سوق الجملة.

المادة 03

– يقوم الوكيل تاجر الجملة بتسويق منتجات لحساب المنتج الفلاحي ولحسابه الخاص، .

– يلتزم الوكيل تاجر الجملة بتسويق المنتجات لدى المنتجين الفلاحين أو في حالة النقص في العرض من أسواق الجملة الأخرى، لدى وكلاء تجار الجملة المتمركزين في هذه أسواق

المادة 04 تخول ممارسة مهنة الوكيل تاجر الجملة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية

6 - الحيازة على مربعات مخصص داخل سوق الجملة للخضر و الفواكه

7 - اكتساب خبرة مدة خمسة سنوات على الأقل في مهنة وكيل للخضر والفواكه مع الاحتفاظ بالحالات المنصوص عليها ي المادة 8 أدناه.

8 - اكتساب وسائل الرزم اللازمة.

9 - دفع كفالة بمبلغ 100.000 د ج مقابل الحصول على مربع داخل سوق الجملة كضمان لتغطية عدم تسديد الحقوق والتكاليف المترتبة على الوكيل تاجر الجملة إزاء المصالح المسيرة لسوق الجملة.

10 - امتلاك حساب لتسوية المبادلات التجارية

المادة 05 تمنح مربعات سوق الجملة خصيصا للوكلاء – تجار الجملة .

المادة 06 يجب على المرشحين الراغبين في ممارسة نشاط الوكيل تاجر الجملة الحصول مسبقا على مربع داخل سوق الجملة قبل التسجيل في السجل التجاري.

يجب على الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة 4 أعلاه تقديم الوثائق الثبوتية اللازمة وإيداع ملف كامل يحتوي، بالإضافة إلي طلبهم، على مجموع الوثائق لدى اللجنة التقنية الخاصة بانتقاء المرشحين مقابل الحصول على وصل إيداع.

تتكون الجنة التقنية للانتقاء، المنشاة بقرار من الوالي المختص إقليمي، من أعضاء الأتي ذكرهم

الوالي يمثله مدير المنافسة والأسعار(رئيسا).

رئيس المجلس الشعبي الولائي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، أو ممثله المؤهل قانونيا.

مدير المؤسسة العمومية المسيرة لسوق الجملة أو ممثل موزع سوق الجملة.

ممثل مصالح الضرائب في الولاية .

مأمور للسجل التجاري المحلي.

ممثل المنتجين تعينه الغرفة الولائية للفلاحة.

تجتمع هذه اللجنة بناء على طلب رئيسها و بمبادرة منه أو بطلب من المجلس الشعبي الولائي أو المجلس الشعبي البلدي المعني.

لا تصح المداولات إلا بحضور ثلثي أعضائها على الأقل.

تتم المداولات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

تعلن اللجنة التقنية للاقتناء، عن طريق الصحافة واللصق بمقر الجماعة الإقليمية المعنية وكذلك عن طريق أي إجراء إضافي تعتبره ضروريا، عن معايير وشروط انتقاء المرشحين أصحاب الطلبات.

تحدد الآجال القصوى الممنوحة لإيداع الملفات وفحصها وانتقائها النهائي لأصحاب الطلبات عن طريق اللجنة ب 60 يوم

المادة 07 تبلغ اللجنة التقنية للانتقاء قبول او رفض ترشح المعنيين عن طريق الإرسال المسجل مع وصل بالاستلام يستفيد أصحاب الطلبات الذين رفضت طلباتهم بحق الطعن، يتم هذا الطعن في مدة أقصاها عشرة (10) أيام كاملة ابتداء من تاريخ استلامهم قرار الرفض، ويؤخذ بعين الاعتبار تاريخ الوصل بالاستلام.

تحقق اللجنة التقنية للانتقاء في الطعون المحتمل إيداعها وتجتمع لهذا الغرض في دورة خاصة وتتداول في إطار الشروط المحددة في المادة 6 أعلاه

تحص الطعون المقدمة في مدة أقصاها عشرين (20) يوم ابتدءا من تاريخ إيداعها، وفي هذا الصدد لا تمنح اللجنة التقنية للانتقاء إلا مربعا واحدا لكل من الراغبين، وتبلغ للجمهور قائمة أصحاب الطلبات التي قبلت ترشيحاتهم عن طريق اللصق على مستوى مقر الجماعة الإقليمية المعنية.

المادة 08 عندما يكون عدد المرشحين المتوفر فيهم الشرط المنصوص عليه في 2 من المادة 4 أعلاه يفوق عدد المربعات المتوفرة، تلجا اللجنة إلى انتقاء الترشيح على أساس المعايير التالية وفقا للتدرج الزمني

1 – الأكثر اقدمية في ممارسة مهنة وكيل في الخضر و الفواكه .

2 – العمل المتواصل للمهنة

3– عدم ارتكاب مخالفات في إطار ممارسة المهنة أو ارتكاب اقل عدد من المخالفات.

المادة 09 يجب على المستفيدين من المربعات أن يقوموا بموجب مقرر المنح الذي تسلمه لهم اللجنة الوطنية للانتقاء في إطار الشروط المحددة في هذا القرار بتسجيل أنفسهم في مصلحة السجل التجاري، يتم التسجيل عند تقديم الملف المطلوب في المادة 6 أعلاه الذي يشتمل خصوصا على مقرر منح المربع، لا يمكن ان يرخص للمستفيدين بممارسة مهنتهم إلا بعد تسجيل أنفسهم في السجل التجاري

المادة 10 يجب على وكيل – تاجر الجملة المرخص له باستغلال المربع داخل سوق الجملة طبقا لإحكام دفتر الشروط الذي يربطه بالمصالح المسيرة لسوق الجملة، استغلال الأماكن التي يشغلها تحت مسؤولية الكاملة والشخصية طوال المدة الاستغلال التي منحت له وان يتحمل تكاليف كل الواجبات المترتبة عنها.

المادة 11 يجب فتح كل المربعات وتجهيزها للعمل طوال ساعات البيع والاستقبال البضائع.

المادة 12 يمنع منعا باتا التنازل والإيجار الفرعي للمربعات

المادة 13 يعد الوكيل – تاجر الجملة مسؤولا تجاه المستعملين والغير وتجاه مصالح المسيرة لسوق الجملة عن كل أضرار والحوادث والتشويهات الملحقة بالبنايات والآلات والتجهيزات والبضائع المودعة عندما يثبت أن هذه الأفعال والأعمال تنسب إليه شخصيا أو إلى مستخدميه

المادة 14 تتم تسوية المبادلات التجارية التي يقوم بها الوكيل – تاجر الجملة إجباريا بواسطة صك أو عوض ذلك بواسطة التحويل.

المادة 15 بعد اختتام كل عملية بيع ترع البضاعة المباعة قبل غلق السوق وتنقل خارجه

المادة 16 تتم محاسبة عمليات الشراء والبيع التي تقوم بها الوكيل تاجر– الجملة وفقا للشكل التجاري وطبقا للمخطط الوطني للمحاسبة، تمسك سجلات ووثائق المحاسبة طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل. تمسك قيود المحاسب ة الخاصة بالمبادلات التجارية المنجزة من طرف الوكيل تاجر الجملة لحسابه الخاص منفصلة عن القيود المتعلقة بالعمليات المنجزة لحساب المنتج الفلاحي، يكون المربع الممنوح للوكيل تاجر الجملة المقر الجبائي .

المادة 17 تسري أحكام هذا القرار على التجار الذين استفادوا من مربع داخل سوق الجملة للخضر والفواكه عند تاريخ نشره، في هذا الصدد يجب عليهم الاستجابة للشروط

لا يطبق عليهم، وذلك في مدة أقصاها ثلاثة (3) أشهر ابتداءا من تاريخ نشر هذا القرار

علاوة على ذلك يجب عليهم مطابقة سجلهم التجاري مع الأحكام هذا القرار في اجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة18 يجب على التجار الجملة في الخضر والفواكه الذين لم يستفيدوا من مربع داخل السوق الجملة طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا القرار، القيام بعملية شطب سجلهم التجاري في حالة عدم الاستمرار في ممارسة نشاطهم في محل مجهز لهذا الغرض.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994،يتضمن النظام الداخلي للمصلحة العامة لأسواق الجملة للخضر و الفواكه

بمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل و المتمم.

وبمقتضى القانون رقم 87 – 17 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 1 غشت سنة 1987 والمتعلق حماية الصحة النباتية.

وبمقتضى القانون رقم 89 – 12 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 والمتعلق بالأسعار

وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية

وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية

وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 1 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية.

ومقتضى المرسوم رقم 83 – 200 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983، الذي يحدد شروط إنشاء المؤسسة العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها

ومقتضى المرسوم رقم 85 – 117 المؤرخ في 17 شعبان عام 1403 الموافق 9 مايو سنة 1985، الذي يحدد شروط إنشاء المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات وتنظيمها وعملها

وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 – 45 المؤرخ في 19 شعبان عام 1414 الموافق 31 يناير سنة 1994 والمتضمن تجديد مهام أعضاء الحكومة

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 39 المؤرخ في 3 رجب عام 1410 الموافق 30 يناير سنة 1990 والمتعلق بمراقبة الجودة وقمع الغش.

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 85 المؤرخ في 16 شعبان عام 1410 الموافق 13 مارس سنة 1990، المتعلق بأشكال الفـاتورة وشروطها

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 189 المؤرخ في 1 ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد.

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 – 53 المؤرخ في 8 شعبان عام 1411 الموافق 23 فبراير سنة 1991، والمتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عمليةِ عرض الأغذية للاستهلاك.

ومقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 – 269 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1414 الموافق 9 نوفمبر سنة 1991، والمتعلق بأسواق الجملة للفواكه والخضر، لا سيما المادة 4 (الفقرة 2) منه

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994، الذي يحدد شروط ممارسة مهنة الوكيل تاجر الجملة في الخضر والفواكه

يقررون ما يلي

المادة الأولى يهدف هذا القرار إلى تحديد النظام الداخلي للمصلحة العامة المتعلق بتنظيم سوق الجملة للخضر والفواكه وتسييرها واستغلالها وكذا حقوق المستعملين وواجباتهم طبقا للمادتين 4 و 10 من المرسوم التنفيذي رقم 93 – 269 المؤرخ في 9 نوفمبر سنة 1993 والمذكور أعلاه

المادة 02 تصادق الجماعة أو الجماعات الإقليمية المختصة على النظام الداخلي للمصلحة العامة والمذكورة في المادة الأول ى أعلاه وذلك تبعا للمداولة أو المداولات التي تمت وفقا لأحكام القانونين رقم 90 – 08 و رقم 90 – 09 المرخين في 7 ابريل سنة 1990 والمذكورين أعلاه يتكون مضمون هذا النظام من الأحكام الآتية، ويتكون هذا النظام من الأحكام الآتية.

المادة 03 تسير سوق الجلة للخضر والفواكه مؤسسة عمومية محلية (عنوان المؤسسة) أو صاحب امتياز (عنوان المؤسسة بالنسبة للشخص المعنوي أو اسم الشخص بالنسبة للشخص الطبيعي) وذلك حسب

المادة 04 يسمح لكل الأشخاص الطيعين أو المعنويين حسب الحالة، المؤهلين للقيام بعمليات البيع والشراء بالجملة للخضر والفواكه في سو الجملة والمسمى في صلب النص ' السوق' وذلك طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 93–269 المؤرخ في 9 نوفمبر سنة 1993، والمذكور أعلاه.

المادة 05 تحدد أيام العمل والعطل لسوق الجملة للخضر والفواكه كما يلي

*أيام **العمل** من اليوم السبت إلى يوم الخميس.

*أيام **العطلة** يوم الجمعة

المادة 06 يجب على مستعملي السوق أو مستخدميهم دخول السوق في أوقات الاستقبال والبيع التي يحددها التنظيم ويلزمون بتقديم كل الوثائق التي تثبت صفتهم عند كل تفتيش للمصالح والسلطات المعنية.

تصدر إدارة السوق بطاقة دخول على حساب المستعملين ومستخدميهم.

يعلق على مدخل السوق لفائدة المستعملين، المخطط مفصل لمجموع الهياكل المكونة لسوق الجملة وكذا طريق الاتصال بها

المادة 07 يجب على سائقي السيارات التي تحمل الخضر والفواكه قصد عرضها للبيع في سوق الجملة، إن تحمل إيصالا بالشحن على نسختين يقدمونه عند مدخل السوق خلال ساعات الاستقبال المقررة في هذا الصدد.

يجب أن يتبين في الإيصال بالشحن على الخصوص اسم ولقب وعنوان المنتجين المستعملين وكذا مصدر البضاعة.

كما يجب أن يتبين علاوة على ذلك، بالنسبة للبضائع المنقولة عن طريق الطرود، طبيعة وعلاوة الرزم، وكذا عدد الطرود والوزن الإجمالي لكل بضاعة مرسلة، ويجب أن يتين الوزن الصافي، عند الاقتضاء، عدد البضائع المنقولة بالجزاف.

يجب أن يكون الإيصال بالشحن مؤرخا ومرقما من المرسلين الذين عليهم تكوين قائمة البضائع المرسلة تحت كل رقم.

تمنح نسخة من الإيصال بالشحن للمفوض عند مدخل السوق وتمنح النسخة الثانية للمستعمل المعني لتسهيل مراقبة الشحن.

يجب أن يتحدد العلاقات التجارية التي تربط الوكيل – تاجر الجملة – بالمنتج وكذا كيفيان تسوية النزاعات المتعلقة خاصة بالفوارق المحتملة التي يلاحظها الوكيل – تاجر الجملة – من بين الكميات التي بينها المنتج والكميات التي وصلت فعلا في العقد المبرم بين الطرفين

المادة 08 يحدد دفتر الشروط الذي يربط الجماعة أو الجماعات الإقليمية إدارة، طبقا لإحكام المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 93 – 269 المؤرخ في 9 نوفمبر سنة 1993 والمذكور أعلاه، وطبقا لقوانين والتنظيمات المعمول بها، الشروط التقنية و المالية و كذا حقوق و واجبات المتنازل له إزاء المتنازل من جهة و المتعاملين المتدخلين ي السوق من جهة أخرى

المادة 09 يحدد دفتر الشروط الذي يربط المستفيد من المربع مع إدارة السوق شروط استغلال المربع طبقا للقوانين و التنظيمات و لإحكام هذا النظام الداخلي، و يجب أن يحدد دفتر الشروط على الخصوص ما يلي

*مدة الإيجار.

*شروط الاستغلال.

*مبلغ حقوق إيجار المربع و دخول السوق .

*حقوق المستعملين و واجباتهم .

*شروط تجديد العقد و فسخه .

يمكن إن تؤخذ حقوق المكان الاستعمال إلي السوق و حقوق التوقف فيه ضمن مبلغ الكراء، تحدد حقوق المكان و حقوق الاستعمال تبعا.... للطرد الواحد و..... لليوم الواحد و تدفع أسبوعيا.

المادة 10 تحدد الحقوق المستحقة على المربعات الممنوحة للمستعملين طبقا للتنظيم المعمول به و للأحكام الواردة في دفتر الشروط المذكور في المادة 9 أعلاه

المادة 11 يجب على مستعملي السوق المسموح لهم باحتلال مربعات للبيع، استغلال الأماكن المحتلة تحت مسؤوليتهم الخاصة خلال كل فترة الاستغلال الممنوحة لهم و كذا تحمل كل الالتزامات الناجمة عنها

المادة 12 يجب على الوكيل – تاجر الجملة أن يكون حاضرا بصفة منتظمة في مربعه خلال أوقات البيع و استقبال البضائع إلا في حالة مانع أو مرض يثبت شرعا أو وكالة يمنحها صراحة لأحد أعوانه .

يعرض غياب الوكيل – تاجر الجملة و مستخدميه أو غلق المربع دون مبرر أكثر من 3 أيام متتالية أو عدم دفع الإيجار 3 أشهر متسلسلة.صاحبة لفسخ عقد الإيجار طبقا لإحكام دفتو الشروط

تعذر إدارة السوق المقصر لمواصلة نشاطه أو تسوية الأجور غير المدفوعة في آجال أقصاه 20 يوم ابتداء من تبليغه عن طريق إرسال مسجل مع وصل و إشعار بالاستلام .

يؤدي تجاوز سكوت المعني لهذه المدة تلقائيا بحكم القانون إلي فسخ عقد الإيجار بغض النظر عن متابعة لتعويض الأضرار و الخسائر المترتبة عن عدم احترام العقد

المادة 13 يمكن الورثة أو ذوي الحقوق متابعة نشأة الوكيل – تاجر الجملة المتوفى وذلك بتقديم للجنة التقنية للانتقاء المنشاة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 فبراير سنة 1994 و المذكور أعلاه، مترشح يختارونه تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة 4 من القرار المذكور، خلال اجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر

تخضع شروط الدراسة الملف و تبليغ القرار الناتج عن ذلك لقواعد و إجراءات محدودة في مواد 6و7و8 من القرار المذكور أعلاه .

يجب على المترشح الجديد الذي يقترحه الورثة او ذوو الحقوق المعنيون التكفل بأصول و خصوم صاحب المربع السابق.

تعلن إدارة السوق في حالة عدم تقديم مترشح من الورثة أو ذوي الحقوق، حسب الشروط النصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، عن شغور المربع عن تعليق على جدران السوق و الجماعات المحلية المتنازلة و مصالح التجارة في الولاية، و يتم تعويض صاحب المربع السبق حسب شوط المحددة في هذه المادة

المادة 14 يؤدي فسخ عقد إيجار المربع أو وفاة صاحبه لزوما إلى شطب الوكيل – تاجر الجملة المعني من السجل التجاري وفقا للشروط المحددة في المادتين 12 و 13 أعلاه، يجب أن توضع لدى إدارة السوق نسخة مصدقة من شهادة الشطب خلال أجال لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر يحسب ابتداء من يوم الفسخ أو الوفاة.

المادة 15 يلزم كل وكيل – تاجر الجملة لا يستطيع ممارسة نشاطه بصفة عادية إما لسنه و إما لحالته الصحية أو لأي عذر آخر مقبول أن يتقدم للجنة التقنية للانتقاء نائبا له يستوفي جميع شروط ممارسة النشاط ، يلزم الخلف المذكور في الفقرة أعلاه يتحمل أصول و خصوم الوكيل السابق، لا يرخص للوكيل – تاجر الجملة التنازل عن مربعه إلا بعد تقديم شهادة شطبه من السجل التجاري إلى إدارة سوق الجملة.

المادة 16 يستفيد مستعملو سوق الخضر و الفواكه من جميع الخدمات التي توفرها إدارة السوق و ذلك في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها و وفقا للكيفية التعاقدية التي حددتها إدارة السوق تطبيقا لإحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ ففي 6 فبراير سنة 1994المذكور أعلاه و كذا أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ ففي 6 فبراير سنة 1994 و المذكور أعلاه .

المادة 17 لا يتم ببيع الخضر و الفواكه الجملة إلا في المربعات المخصصة لمستعملي السوق .

المادة 18 يجب أن تكون كل عملية بيع موضوع فوتره طبقا لإحكام المرسوم رقم 90 – 85 المؤرخ في 13 مارس سنة 1990 و المذكور أعلاه، تقدم نسخة من الفاتورة للمشتري أو لمأموره المؤهل قانونيا، و تقدم نسخة أخرى إلى إدارة السوق عند انتهاء عمليات البيع، و يحتفظ البائع بالنسخ الأخرى طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها .

المادة 19 يجب أن تسحب السلع المباعة بعد اختتام كل عملية بيع، و تنقل خارج السوق قبل غلقها، في حالة عدم وجود مشتري للسلعة المعروضة للبيع يجب على البائع أن يصرح بذلك لإدارة السوق بالجملة التي ترخص له

- إما بسحبها من السوق.
- إما القيام بوضعها داخل الغرف الباردة بعد أوقات البيع في مساحات الخزن التابعة للسوق المخصصة لهذا الغرض
- إما تخزينها في مساحة الخزن الخاصة بها

يشتمل هذا التصريح على نوع السلعة و عدد الطرود و وزنها و سعرها التقريبي.

المادة 20 يجب أن تكون السلعة المعروضة للبيع داخل السوق ذات جودة سليمة و قابلة للتسويق و وفية، يجب ان تخضع السلع قبل عرضها للبيع إلى فرز يضمن تجانسها في نفس التوضيب، و يجب أن تقدم السلع المعروضة للبيع في توضيب لا يمكن البائع أن يقدم للبيع طرود خضر و فواكه لا يناسب ظاهرها معدل السلع المقدمة للبيع في الشكل و الحجم و الصفة و النوع ، تسحب من نطاق السوق السلع الموجهة للبيع غير متجانسة و التي عاينتها المصالح المؤهلة قانونيا، و ذلك قصد إخضاعها لفرز يطابق معايير التجانس المنصوص عليها في هذا الصدد.

المادة 21 يقوم أعوان الدولة المؤهلون قانونيا بعملية مراقبة بانتظام داخل السوق و / أو داخل محيط الأمن، و تكون المخالفات الثابتة موضوع عقوبة طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها.

المادة 22 تكون إدارة السوق تسير و تضبط و تنشر لدى مستعملي السوق و السلطات و الهيئات العمومية المعنية، جميع المعلومات اللازمة للسير الحسن للمعاملات التجارية داخل السوق . و لهذا الغرض تعد إدارة السوق و تنشر لدى مستعمليه و السلطات المعنية نشرة إحصائية و /

آو دورية تبين على الخصوص تدفقات البضائع العابرة للسوق، و عمليات البيع التي تتم حسب طبيعة المنتجات و وزنها و مصدرها و أسعارها و أنواعها و اتجاهاتها.

يجب على إدارة السوق، زيادة على ذلك الاتصال بالأسواق الأخرى بوسائل الاتصال الملائمة و السريعة، إعداد لكل منها النشرة المذكورة في الفقرة 2 من هذه المادة، التي توضع تحت تصرف مستعملي السوق، و يجب على مستعملي السوق المشاركة في السير الحسن لهذا النظام .

المادة 23 تقوم إدارة السوق بأخذ عينات عن مستويات الأسعار ثلاث مرات خلال أوقات العمل .

تنجز العملية الأولى ساعة واحدة (1) بعد بداية البيع

و تنجز العملية الثانية ساعتين اثنين (2) بعد البيع

تنجز العملية الثالثة ساعة واحدة (1) قبل نهاية البيع

و تعلق الأسعار المعاينة خلال هذه العمليات إجباريا لصالح مستعملي السوق، و يجب على المستعملين بالاشتراك مع إدارة السوق تحديد مستويات الأسعار يوميا لتطبيقه في اليوم الموالي.

المادة 24 تمسك إدارة السوق سجلا تقيد فيه ألقاب و أسماء و عناوين الوكلاء – تجار الجملة و الموكلين و ترقيمهم في السجل التجاري و كذا رقم الحسابات البنكية و / أو البريدية التي فتحها المستعملون طبقا للتنظيم المعمول به.

يضبط هذا السجل المرقم و المؤشر من إدارة السوق يوميا بصفة منتظمة، و ترسل جميع المعلومات المدونة في السجل إلى المصالح التجارة في الولاية و الفلاحة و الداخلية و كذا مركز السجل التجاري و المصالح الجبائية المختصة إقليميا، و تفتح إدارة السوق سجلا للشكاوى لمصالح المستعملين.

المادة 25 تضمن إدارة السوق – تحت مسؤوليته١– الخدمات المتعلقة بالأمن و وصيانة ونظافة الأماكن المكونة لنطاق السوق و ضواحيه.

المادة 26 يجب على المستعملين المستفيدين من مربع داخل السوق أن يضمنوا في المساحة الممنوحة لهم النظاف ة الضرورية و اللازمة لممارسة نشاطهم بصفة خاصة و السير الحسن للسوق بصفة عادية .

المادة 27 يمكن إدارة السوق القيام بإعمال التهيئة و / أو صيانة الطرق و المنشات المشتركة في السوق، غير أن إتاوة شغل الأماكن تخفض نسبيا حيث المدة التي لم يستطيع خلالها المستعمل الدخول إلى السوق.

المادة 28 يعد مستعملو السوق مسؤولين إزاء الغير و المستعملين الآخرين و إدارة السوق عن كل الخسائر و الحوادث وإتلاف البنايات و العتاد و البضائع المودعة عندما يثبت ارتكابهم لهذه الحوادث أو لمستخدميهم، لا يمكن أن تلزم مسؤولية الجماعة أو الجماعات الإقليمية المتنازلة في هذه الحالات المختلفة.

المادة 29 تنشا لدى إدارة السوق لجنة تأديب مكونة الأعضاء الآتية.

– ممثل إدارة السوق المتنازلة. رئيسا.

– مدير مؤسسة تسيير السوق أو ممثل صاحب امتياز السوق و ذلك حسب الحالة.

– ممثل مصالح التجارة في الولاية .

– ممثلين (2) عن الوكلاء – تجار الجملة ينتخبان من بين الموجودين و من طرفهم داخل السوق

– ممثل المنتجين ينتخب من بين المنتجين و من طرف أعضاء الغرفة الفلاحية في الولاية .

– ممثل تجار التجزئة الموجودين في المحيط الإقليمي للسوق ينتخب من بين الموجودين و من طرفهم.

تتكون مهمة هذه اللجنة المنشاة بقرار من الوالي المختص إقليميا، ملاحظة و معاقبة جميع المخالفات المرتكبة ضد الأخلاقيات و الأعراف المهنية و إحكام القانون الداخلي و النصو ص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بمهنة الوكيل – تاجر الجملة إلا إذا نص على خلاف ذلك في نصوص أخرى تتعلق بالموضوع.

تحدد الأخطاء المهنية و التأديبية التي تكون من اختصاص هذه اللجنة و العقوبات التأديبية التابعة لها و كذا قواعد تنظيمها و تسييرها بمقرر يتخذه الوزراء المكلفون بالتجارة، و الداخلية، و الفلاحة

المادة 30 تقوم إدارة السوق بتنظيم شروط العمل و السهر على احترام الانضباط العام القائم طبقا لتشريع و تنظيم العمل و كذا

يجب على مستعملي السوق احترام تنظيم العمل و الانضباط العام القائم بالسوق.

المادة 31 يكلف الولاة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية المختصة بالسهر على تنفيذ أحكام هذا القرار و متابعة تطبيقها.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994 يحدد مواقيت العمل في أسواق الجملة للخضر و الفواكه.

و بمقتضى القانون رقم 89 – 12 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 و المتعلق بالأسعار

و بمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 و المتعلق بالبلدية

و بمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 و المتعلق بالولاية

و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 – 45 المؤرخ في 19 شعبان عام 1414 الموافق 31 يناير سنة 1994 و المتضمن تجديد مهام أعضاء الحكومة

و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 189 المؤرخ في 1 ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد

و مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 – 269 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1414 الموافق 9 نوفمبر سنة 1991، و المتعلق بأسواق الجملة للفواكه و الخضر ، لا سيما المادة 4 (الفقرة 2) منه .

و بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 شعبان عام 1414 الموافق 6 فبراير سنة 1994و المتضمن النظام الداخلي للمصلحة العامة لأسواق الجملة للخضر و الفواكه

المادة 01 يهدف هذا القرار إلى تحديد مواقيت العمل (الاستلام و البيع) في أسواق الجملة للخضر و الفواكه طبقا لإحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 93 – 269 المؤرخ في 9 نوفمبو سنة 1993 و المذكور أعلاه.

المادة02 تحدد مواقيت بيع الخضر و الفواكه و استلامها داخل سوق الجملة على المستوى الوطني بالشكل التالي

مواقيت البيع:

مواقيت الصيف : (من 1 مايو إلي 30 سبتمبر) من 5 إلي 9 صباحا.

مواقيت الشتاء: (من 1 أكتوبر إلي 30ابريل) من 6 إلي 9 صباحا.

مواقيت الاستلام:

مواقيت الصيف: (من 1 مايو إلي 30 سبتمبر) من 13 إلي 18 مساء.

مواقيت الشتاء : (من 1 أكتوبر إلي 30 ابريل) من 13 إلي 18 مساء.

غير انه يمكن الجماعات الإقليمية تكييف هذه المواقيت حسب الخصوصيات و المتطلبات المحلية و ذلك بتقديم و / أو تأخير مواقيت فتح و غلق سوق الجملة بنصف ساعة.

المادة 03 يجب أن تتم عمليات رفع المواد المشتراه من سوق الجملة قبل انتهاء مواقيت العمل.

و في حالة انعدام مشتري هذه المنتوجات تطبق أحكام المادة 19 (الفقرة 2) من القرار الوزاري المشترك المؤرخ **في 6** فبراير سنة 1994 و المذكور أعلاه

المادة 04 يمكن تكييف المواقيت المحددة في المادة 2 أعلاه في الفترات الخاصة مثل شهر رمضان على الخصوص و الظروف المناخية الخاصة و في حالة الضرورة القصوى.

المادة 05 يجب على الجماعات الإقليمية أن تحدد مواقيت عمل (الاستلام و البيع) سوق الجملة المقامة في نطاقها الإقليمي طبقا لأحكام المادة 2 أعلاه

المادة 06 يترتب على كل معاملة تجارية تتم داخل أسواق الجملة للخضر و الفواكه مخالفة لمواقيت العمل المقررة.

تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما على البائع و المشتري المخالفين.

المادة 07 توضع أحكام هذا القرار – عند الحاجة – بمنشور مشترك بين الوزراء المكلفين بالتجارة و الداخلية و الفلاحة.

المادة 08 يكلف الولاة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية المختصة بالسهر على تنفيذ أحكام هذا القرار و متابعة تطبيقها.

جدول رقم (12) توزيع النشاطات التجارية

البلديات	شلغوم العيد	صالح بوالشعور	الشقفة	المجموع	ندرة المحلات	تردد الظهور
التجارة الصافية						
مواد غذائية عامة+ سميد ومشتقاته	197	74	69	340	0.0029	3
خضر وفواكه	30	8	10	48	0.0208	3
حليب ومشتقاته	5	4	3	12	0.0833	3
مواد التجميل + لوازم الخياطة	32	4	5	41	0.0244	3
مكاتب + جرائد + تبغ وكبريت	40	12	10	62	0.0161	3
مخبرة	28	7	8	43	0.0232	3
حلويات ومرطبات ومثلجات	60	12	10	82	0.0122	3
بيع الأشرطة وإيجار الفيديو....الخ	28	10	11	49	0.0204	3
ملابس و أحذية+ قماش	400	30	20	450	0.0022	3
أجهزة كهر ومنزلية	20	6	5	31	0.0323	3
مواد بناء عامة	33	8	6	47	0.0213	3
قطع غيار وعجلات مطاطية + قطع فلاحي...	36	7	5	48	0.0208	3
نظارات طبية	8	1	1	10	0.1	3
بيع قارورات الغاز	3	3	2	8	0.1250	3
بيع و طحن القهوة	8	3	2	13	0.0769	3
بائع الورود	2	-	-	2	0.5	1
بيع وكراء السيارات	12	2	1	15	0.0667	3
لوازم تخص الأطفال	62	5	6	73	0.0137	3
خردوات	10	3	2	15	0.0667	3
سمك	9	3	2	14	0.0714	3
أثاث منزلي ومكتبي	20	5	6	31	0.0323	3
المجموع	1043	207	184	1434		

	شلغوم العيد	صالح بوالشعور	الشقفة	المجموع	ندرة المحلات	تردد الظهور
التجارة الحرفية						
نجارة عامة	30	4	1	35	0.0286	3
مجوهرات و حلي	20	-	-	21	0.0476	1
خياطة وطرز وحرج وألبسة تقليدية	40	2	1	43	0.0232	3
مكانيك وتشحيم و طلاء السيارات	30	2	2	34	0.0294	3
تصليح الأجهزة بصفة عامة	13	2	1	16	0.0625	3
حلاق وحلاقة	20	3	4	27	0.0370	3
اسكافي	10	4	4	18	0.0556	3
زجاج ومرايا وألمنيوم	10	2	1	13	0.0769	3
تنظيف الملابس	5	2	1	8	0.125	3
خراطة المفاتيح	4	-	-	4	0.25	1
كهرباء السيارات وطولي	20	3	2	25	0.04	3
مطحنة	4	2	2	8	0.125	3
حدادة	15	4	4	23	0.0453	3
معاصر	-	2	2	4	0.25	2

صنع البلاط والجبس	10	2	2	14	0.0714	3
المجموع	231	34	27	292		

	شلغوم العيد	صالح بوالشعور	الشقفة	المجموع	ندرة المحلات	تردد الظهور
التجارة الخدمات						
حمام ومرش	34	16	7	57	0.0175	3
هاتف عمومي	30	14	6	50	0.02	3
صيدلية وتحاليل طبية	27	7	6	40	0.0337	3
أطباء	30	3	3	36	0.02	3
مكاتب دراسات	8	-	-	8	0.125	1
محامي	12	-	-	12	0.0833	1
مكاتب إعلام ألي وقاعات الانترنات	29	6	7	42	0.0238	3
بيطري	3	1	1	5	0.2	3
مدرسة سياقه	10	-	-	10	0.1	1
مصور	7	2	2	11	0.0909	3
قاعة العاب	16	7	8	31	0.0323	3
وكالة سياحية وعقارية	6	-	-	6	0.1667	1
دروس تدعيميه	7	1	-	8	0.125	2
قاعة حفلات	4	-	-	4	0.25	1
محطة بنزين	5	1	1	7	0.1429	3
مقاهي وقاعات شاي	53	22	23	98	0.0102	3
مطعم واكلات سريعة	61	12	10	83	0.120	3
قاعات رياضية	5	1	-	6	0.1667	2
المجموع	348	93	73	514		

المصدر: معالجة معطيات سنة 2009

جدول رقم (13) مدينة شلغوم العيد – سوق الأسبوعي للسلع- الأصل الجغرافي لتجار

البلدية	العدد	النسبة(%)
شلغوم العيد	60	24
تاجنانت	30	12
واد العثمانية	15	6
فرجيوة	20	8
عين الملوك	2	0.8
بوحاتم	7	2.8
تلاغمة	18	7.2
القرارم	2	0.8
ميلة	6	2.4
قسنطينة	40	16
سطيف	25	10
أم البواقي	20	8
باتنة	15	6
المجموع	250	100

المصدر : تحقيق ميداني2009

جدول رقم (14) مدينة صالح بوالشعور – الأسبوعي للسلع - الأصل الجغرافي لتجار

البلدية	العدد	النسبة(%)
صالح بوالشعور	42	35
الحروش	20	16.67
سكيكدة	17	14.17
رمضان جمال	9	7.5
عزابة	6	5
سيدي مزغيش	4	3.33
أولاد حبابة	3	2.5
القل	2	1.67
عين بوزيان	1	0.83
قسنطينة	11	9.17
قالمة	5	4.17
المجموع	120	100

المصدر: تحقيق ميداني2009

جدول رقم (15) : مدينة الشقفة – سوق الأسبوعي للسلع- الأصل الجغرافي للتجار

البلديات	العدد	النسبة(%)
الشقفة	75	41.67
الطاهير	12	6.67
جيجل	10	5.55
الميلية	9	5
القنار	5	2.78
سيدي عبد العزيز	4	2.22
تكسانة	6	3.33
زيامة منصورية	5	2.78
ايرقن	4	2.22
بجاية	10	5.55
قسنطينة	9	5
ميلة	28	15.55
سطيف	3	1.76
المجموع	180	100

المصدر: تحقيق ميداني2009

جدول رقم (16) : مدينة شلغوم العيد – سوق الأسبوعي للسلع- الأصل الجغرافي للزبائن

البلديات	العدد	النسبة(%)
شلغوم العيد	180	64.29
عين الملوك	20	7.14
واد العثمانية	10	3.57
تلاغمة	6	3.21
مشيرة	13	4.64
أولاد اخلوف	16	5.71
تاجنانت	8	2.86
بوحاتم	18	6.43

أم البواقي	9	1.78
المجموع	280	100

المصدر : تحقيق ميداني2009

جدول رقم (17) : مدينة صالح بوالشعور – سوق الأسبوعي للسلع- الأصل الجغرافي للزبائن

البلديات	العدد	النسبة(%)
صالح بوالشعور	105	70
الحروش	11	7.33
رمضان جمال	10	6.67
أولاد حبابة	9	6
لغدير	8	5.33
أمجاز ادشيش	7	4.67
المجموع	150	100

المصدر: تحقيق ميداني2009

جدول رقم (18) : مدينة الشقفة – سوق الأسبوعي للسلع- الأصل الجغرافي للزبائن

البلديات	العدد	النسبة(%)
الشقفة	140	77.78
الطاهير	8	4.44
برج الطهر	12	6.67
الشحنة	7	3.89
القنار	8	4.44
اوجانة	5	2.88
المجموع	180	100

المصدر: تحقيق ميداني2009

جدول رقم (19) : مدينة شلغوم العيد – سوق المواشي- الأصل الجغرافي للتجار

البلديات	العدد	النسبة(%)
شلغوم العيد	48	24
واد العثمانية	18	9
عين الملوك	16	8
تاجنانت	10	5
التلاغمة	16	8
المشيرة	12	6
أولاد اخلوف	6	3
ميلة	4	2
مسيلة	22	11
قسنطينة	20	10
سطيف	18	9
أم البواقي	8	4
جيجل	2	1
المجموع	200	100

المصدر : تحقيق ميداني2009

جدول رقم (20) : مدينة شلغوم العيد – سوق المواشي- الأصل الجغرافي للزبائن

البلديات	العدد	النسبة(%)
شلغوم العيد	55	42.31
عين الملوك	6	4.61
تاجنانت	12	9.23
التلاغمة	10	7.69
المشيرة	5	3.84
أولاد اخلوف	6	4.61
بن يحي	4	3.08
فرجيوة	2	1.54
قسنطينة	10	7.69
سطيف	9	6.92
أم البواقي	7	5.38
باتنة	4	3.08
المجموع	130	100

المصدر: تحقيق ميداني2009

جدول رقم (21) مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة- الأصل الجغرافي لتجار

الولاية	العدد	النسبة(%)
ميلة	140	35
سطيف	50	12.5
بسكرة	12	3
باتنة	10	2.5
سكيكدة	30	7.5
أم البواقي	21	5.25
بجاية	9	2.25
جيجل	16	4
عين الدفلى	12	3
البليدة	15	3.75
بومرداس	9	2.25
مسيلة	20	5
عنابة	16	4
عليزان	10	2.25
معسكر	24	6
قسنطينة	6	1.5
المجموع	400	100

المصدر: تحقيق ميداني2009

جدول رقم (22) مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة- الأصل الجغرافي لتجار

الولاية	العدد	النسبة(%)
سكيكدة	130	65
عنابة	20	10
ميلة	11	5.5
سطيف	10	5
قالمة	8	4
باتنة	5	2.5
أم البواقي	4	2
البرج	4	2
خنشلة	3	1.5
قسنطينة	3	1.5
بسكرة	2	1
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني2009

جدول رقم (23) التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة- الأصل الجغرافي للتجار

الولاية	العدد	النسبة(%)
جيجل	90	90
ميلة	7	7
قسنطينة	2	2
سطيف	1	1
المجموع	100	100

المصدر تحقيق ميداني2009

جدول رقم (24) مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة- الأصل الجغرافي لزبائن

الولاية	العدد	النسبة(%)
ميلة	170	34
قسنطينة	90	18
أم البواقي	24	4.8
باتنة	23	4.6
البرج	21	4.2
قالمة	19	3.8
عنابة	19	3.8
جيجل	18	3.6
تبسة	12	2.4

سكيكدة	10	2
سوق أهراس	10	2
خنشلة	9	1.8
بسكرة	6	1.2
مسيلة	5	1
ورقلة	2	0.4
البليدة	1	0.2
بومرداس	1	0.2
سطيف	60	12
المجموع	500	100

المصدر: تحقيق ميداني2009

جدول رقم (25) مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة- الأصل الجغرافي للزبائن

الولاية	العدد	النسبة(%)
سكيكدة	150	53.57
عنابة	40	14.29
قسنطينة	38	13.57
قالمة	20	7.14
ميلة	8	2.86
سوق أهراس	7	2.5
خنشلة	5	1.78
سطيف	5	1.78
البرج	4	1.43
جيجل	2	0.71
تبسة	1	0.36
المجموع	280	100

المصدر : تحقيق ميداني2009

جدول رقم (26) التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة- الأصل الجغرافي للزبائن

الولاية	العدد	النسبة(%)
ميلة	27	27
سطيف	21	21
بجاية	15	15
جيجل	6	6
البليدة	2	2
بسكرة	4	4
الجزائر	3	3
بومرداس	4	4
قسنطينة	4	4
سكيكدة	2	2
سطيف	9	9
برج بوعريريج	2	2
تيزي وزو	1	1
المجموع	100	100

المصدر : تحقيق ميداني2009

جدول رقم (27) مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة- مناطق التموين

الولاية	العدد	النسبة(%)
ميلة	55	13.75
سطيف	45	11.25
بسكرة	40	10
سكيكدة	34	8.5
جيجل	40	10
عنابة	20	5
مسيلة	10	2.5
بجاية	5	1.75
البليدة	20	5
بومرداس	35	8.75
الجزائر	43	10.75
عين الدفلة	20	10
معسكر	23	5.75
غليزان	3	0.75
مستغانم	7	1.75
المجموع	400	100

المصدر : تحقيق ميداني2009

جدول رقم (28) مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة- مناطق التموين

الولاية	العدد	النسبة(%)
سكيكدة	105	52.5
عنابة	15	7.5
سطيف	17	8.5
قالمة	10	5
ميلة	33	16.5
بسكرة	8	4
جيجل	7	3.5
الجزائر	5	2.5
المجموع	200	100

المصدر: تحقيق ميداني2009

جدول رقم (29) التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة- مناطق التموين بالسلع

الولاية	العدد	النسبة(%)
جيجل	87	87
ميلة	10	10
الجزائر	3	3
المجموع	100	100

المصدر : تحقيق ميداني2009

الفهارس

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بلدية شلغوم العيد – المعدل السنوي للتساقط (ملم) للفترة (1990-2004)	33
02	بلدية شلغوم العيد – متوسط الشهري لدرجة الحرارة للفترة (1990-2004)	34
03	بلدية صالح بوالشعور– المعدل السنوي للتساقط (ملم) للفترة (1969-1997)	40
04	بلدية صالح بوالشعور– متوسط الشهري لدرجة الحرارة للفترة (1989-2000)	41
05	بلدية الشقفة – المعدل السنوي للتساقط (ملم) للفترة (1988-1998)	46
06	بلدية الشقفة – – متوسط الشهري لدرجة الحرارة للفترة (1987-1997)	47
07	بلدية شلغوم العيد – توزيع الأراضي الزراعية للموسم الزراعي (2008-2009)	51
08	بلدية صالح بوالشعور – توزيع الأراضي الزراعية للموسم الزراعي (2008-2009)	55
09	بلدية الشقفة– توزيع الأراضي الزراعية للموسم الزراعي (2008-2009)	59
10	بلديات الدراسة – التوزيع السكاني للسكان سنة 1987	67
11	بلديات الدراسة – التوزيع السكاني للسكان سنة 1998	67
12	بلديات الدراسة – التوزيع السكاني للسكان سنة 2008	67
13	بلديات الدراسة – تطور عدد السكان و معدلات نموهم للفترة (1954-2008)	73
14	بلديات الدراسة – التغيرات الديموغرافية و نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة الديموغرافية	73
15	بلديات الدراسة – القوة النشطة و المشتغلون فعلا سنة 1987	76
16	بلديات الدراسة – المشتغلون فعلا سنة 1998	76
17	بلديات الدراسة – القوة النشطة و المشتغلون فعلا سنة 2008	76
18	بلديات الدراسة – توزيع البطالة 1987 و 2008	78
19	بلديات الدراسة – مؤشر الإعالة خلال الفترات التعدادية	79
20	بلديات الدراسة – توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية لسنة 1987	81
21	بلديات الدراسة – توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية لسنة 1998	82
22	بلديات الدراسة – توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية لسنة 2008	82
23	بلديات الدراسة – نوع و طول الطرق	89
24	بلديات الدراسة – نسبة توزيع المحلات التجارية	100
25	بلديات الدراسة – توزيع المحلات التجارية الغذائية و غير الغذائية	101
26	بلديات الدراسة – معامل الجذب التجاري	103
27	بلديات الدراسة – توزيع نسب المحلات حسب المجموعات التجارية	105
28	بلديات الدراسة – الأسواق الأسبوعية – تطور مبلغ الكراء	109
29	بلديات الدراسة – الأسواق الأسبوعية – الأصل الجغرافي للتجار	115
30	بلديات الدراسة – الأسواق الأسبوعية – نوع التجارة الممارسة	117
31	مدينة شلغوم العيد – السوق الأسبوعي – أحسن سوق حسب آراء التجار	118
32	مدينة صالح بوالشعور – السوق الأسبوعي – أحسن سوق حسب آراء التجار	119
33	مدينة الشقفة – السوق الأسبوعي – أحسن سوق حسب آراء التجار	119
34	بلديات الدراسة – الأسواق الأسبوعية – وسيلة النقل	120
35	بلديات الدراسة – الأسواق الأسبوعية – الأصل الجغرافي للزبائن	121
36	مدينة شلغوم العيد – سوق المواشي - الأصل الجغرافي للتجار	124
37	مدينة شلغوم العيد – سوق المواشي - نوع التجارة الممارسة	126
38	مدينة شلغوم العيد – سوق المواشي - الأصل الجغرافي للزبائن	128
39	مدينة شلغوم العيد – سوق المواشي - أحسن سوق حسب آراء التجار	128
40	مدينة شلغوم العيد – سوق المواشي - وسيلة النقل	129
41	بلديات الدراسة –أسواق الجملة – تطور مبلغ الكراء	139

42 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة –توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى 143
43 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها 144
44 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – أحسن سوق حسب آراء التجار 145
45 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – توزيع التجار حسب الحضور إلى السوق 146
46 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى 148
47 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها 149
48 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – أحسن سوق حسب آراء التجار 149
49 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – توزيع التجار حسب الحضور إلى السوق 150
50 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى 151
51 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها 152
52 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – أحسن سوق حسب آراء التجار 152
53 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – توزيع التجار حسب الحضور إلى السوق 156
54 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – نوع المنتجات المعروضة 159
55 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – كيفية بيع السلعة 160
56 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – كيفية اقتناء السلعة 161
57 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – نوع المنتجات المعروضة 162
58 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – كيفية بيع السلعة 163
59 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – كيفية اقتناء السلعة 165
60 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – نوع المنتجات المعروضة 166
61 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – كيفية بيع السلعة 167
62 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – كيفية اقتناء السلعة 168
63 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – نوع وسيلة النقل 170
64 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – ملكية وسائل النقل 171
65 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – أصحاب المحلات التجارية 171
66 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – المساحة المخصصة للبيع و المبيعات اليومية 172
67 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – نوع وسيلة النقل 174
68 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – ملكية وسائل النقل 175
69 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – أصحاب المحلات التجارية 175
70 مدينة صالح بوالشعور – سوق الجملة – المساحة المخصصة للبيع والمبيعات اليومية 176
71 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة ـــ نوع وسيلة النقل 177
72 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – ملكية وسائل النقل 178
73 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – أصحاب المحلات التجارية 178
74 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – المساحة المخصصة للبيع والمبيعات اليومية 179
75 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – تقدير كمية الخضر اليومية 180
76 مدينة شلغوم العيد – سوق الجملة – تقدير كمية الفواكه اليومية 181
77 مدينة صالح بوالشعور– سوق الجملة – تقدير كمية الخضر اليومية 182
78 مدينة صالح بوالشعور– سوق الجملة – تقدير كمية الفواكه اليومية 183
79 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – تقدير كمية الخضر اليومية 184
80 التجمع الثانوي جيمار – سوق الجملة – تقدير كمية الفواكه اليومية 185

فهرس الإشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	بلدية شلغوم العيد – المعدل السنوي للتساقط (ملم) للفترة (1990-2004)	34
02	بلدية شلغوم العيد – متوسط الشهري لدرجة الحرارة للفترة (1990-2004)	35
03	بلدية شلغوم العيد – منحنى قوسن	36
04	بلدية صالح بوالشعور– المعدل السنوي للتساقط (ملم) للفترة (1969-1997)	40
05	بلدية صالح بوالشعور– متوسط الشهري لدرجة الحرارة للفترة (1989-2000)	41
06	بلدية صالح بوالشعور– منحنى قوسن	42
07	بلدية الشقفة – المعدل السنوي للتساقط (ملم) للفترة (1988-1998)	47
08	بلدية الشقفة –متوسط الشهري لدرجة الحرارة للفترة (1987-1997)	48
09	بلدية الشقفة – منحنى قوسن	49
10	بلدية شلغوم العيد – توزيع الأراضي الزراعية للموسم الزراعي (2008-2009)	53
11	بلدية صالح بوالشعور – توزيع الأراضي الزراعية للموسم الزراعي (2008-2009)	57
12	بلدية الشقفة– توزيع الأراضي الزراعية للموسم الزراعي (2008-2009)	61
13	بلديات الدراسة – التوزيع توزيع اليد العاملة حسب النشطات الاقتصادية سنة 1987	83
14	بلديات الدراسة – التوزيع اليد العاملة حسب النشطات الاقتصادية سنة 1998	83
15	بلديات الدراسة – التوزيع اليد العاملة حسب النشطات الاقتصادية سنة 2008	84
16	بلديات الدراسة – توزيع عدد المحلات	100
17	بلديات الدراسة – توزيع عدد المحلات الغذائية و الغير غذائية	101
18	بلديات الدراسة –قوة الجذب التجاري	103
19	بلديات الدراسة – توزيع عدد المحلات حسب المجموعات التجارية	105
20	بلديات الدراسة : الأسواق الأسبوعية – تطور مبلغ الكراء	108
21	بلديات الدراسة: الأسواق الأسبوعية – نوع التجارة الممارسة	117
22	بلديات الدراسة: الأسواق الأسبوعية –نوع وسيلة النقل	120
23	مدينة شلغوم العيد:سوق المواشي – توزيع التخصصات التجارية	127
24	مدينة شلغوم العيد: سوق الماشية – نوع وسيلة النقل	129
25	بلديات الدراسة :أسواق الجملة- تطور مبلغ الكراء	140
26	مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة – نوع المنتجات المعروضة	159
27	مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة –كيفية اقتناء السلعة	161
28	مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – نوع المنتجات المعروضة	163
29	مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة – كيفية اقتناء السلعة	165
30	التجمع الثانوي جيمار:سوق الجملة – نوع المنتجات المعروضة	166
31	التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة – كيفية اقتناء السلعة	168
32	مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة –تقدير كمية الخصر يوميا	180
33	مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة –تقدير كمية الفواكه يوميا	181
34	مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة –تقدير كمية الخصر يوميا	182
35	مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة –تقدير كمية الفواكه يوميا	183
36	التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة –تقدير كمية الخصر يوميا	184
37	التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة –تقدير كمية الفواكه يوميا	185

فهرس الصور

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
01	تجارة الدجاج بسوق الشقفة	116
02	وسيلة النقل لتجارة الملابس بسوق صالح بوالشعور	116
03	تجارة الأواني المنزلية بسوق شلغوم العيد	116
04	تجارة متنوعة بسوق الشقفة	116
05	تجارة الخضر و الفواكه بسوق صالح بوالشعور	116
06	تجارة الأحذية بسوق شلغوم العيد	116
07	تجارة الخضر بسوق الجملة شلغوم العيد	169
08	تجارة المختلطة بمربعات بسوق الجملة شلغوم العيد	169
09	تجارة الفواكه بسوق الحملة صالح بوالشعور	169
10	تسويق الفلاحين لمنجاتهم بسوق الجملة صالح بوالشعور	169
11	سوق الجملة بجمار عند انتهاء مواقيت البيع	169
12	وسيلة النقل بسوق الجملة جيمار	169

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة الشرق الجزائري: توقيع مواطن الدراسة	24
02	مراكز الدراسة: التقسيم الإداري	27
03	بلدية شلغوم العيد: الوحدات التضاريسية	31
04	بلدية شلغوم العيد: الشبكة الهيدروغرافية	31
05	بلدية صالح بوالشعور: الوحدات التضاريسية	38
06	بلدية صالح بوالشعور: الشبكة الهيدروغرافية	38
07	بلدية الشقفة: الوحدات التضاريسية	45
08	بلدية الشقفة: الشبكة الهيدروغرافية	45
09	مؤشر كفاءة الوصول في المدن الصغرى في الشرق الجزائري حسب هيراركية طرق الاتصال	87
10	مراكز الدراسة: الأسواق الأسبوعية للسلع- الأصل الجغرافي للتجار	113
11	مراكز الدراسة: الأسواق الأسبوعية للسلع- الأصل الجغرافي للزبائن	123
12	مدينة شلغوم العيد: سوق المواشي – الأصل الجغرافي للتجار	125
13	مدينة شلغوم العيد: سوق المواشي – الأصل الجغرافي للزبائن	125
14	مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة- الأصل الجغرافي للتجار	142
15	مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة- الأصل الجغرافي للتجار	142
16	التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة- الأصل الجغرافي للتجار	142
17	مدينة شلغوم العيد: سوق الجملة- مناطق التموين بالسلع	158
18	مدينة صالح بوالشعور: سوق الجملة- مناطق التموين بالسلع	158
19	التجمع الثانوي جيمار: سوق الجملة- مناطق التموين بالسلع	158

فهرس المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
01	النصوص القانونية المقررة لنشاط السوق على المستوى الوطني	16
02	النصوص القانونية المقررة لنشاط السوق على المستوى الوطني	19
03	مدينة شلغوم العيد: مخطط عام للسوق الأسبوعي للسلع	109
04	مدينة صالح بوالشعور: مخطط عام للسوق الأسبوعي للسلع	110
05	مدينة الشقفة: مخطط عام للسوق الأسبوعي للسلع	111
06	مدينة شلغوم العيد: مخطط عام لسوق المواشي	123
07	مدينة شلغوم العيد: مخطط عام لسوق الجملة	133
08	مدينة صالح بوالشعور: مخطط عام لسوق الجملة	134
09	التجمع الثانوي جيمار: مخطط عام لسوق الجملة	135

فهرس الصور

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
01	تجارة الدجاج بسوق الشقفة	116
02	وسيلة النقل لتجارة الملابس بسوق صالح بوالشعور	116
03	تجارة الأواني المنزلية بسوق شلغوم العيد	116
04	تجارة متنوعة بسوق الشقفة	116
05	تجارة الخضر و الفواكه بسوق صالح بوالشعور	116
06	تجارة الأحذية بسوق شلغوم العيد	116
07	تجارة الخضر بسوق الجملة شلغوم العيد	169
08	تجارة المختلطة بمربعات بسوق الجملة شلغوم العيد	169
09	تجارة الفواكه بسوق الحملة صالح بوالشعور	169
10	تسويق الفلاحين لمنجاتهم بسوق الجملة صالح بوالشعور	169
11	سوق الجملة بجمار عند انتهاء مواقيت البيع	169
12	وسيلة النقل بسوق الجملة جيمار	169

فهرس المواضيع

مقدمة:.....(01)
1- منهجية البحث:.....(03)
1-1 مرحلة البحث النظري: .....(04)
2-1 مرحلة البحث التطبيقي.....(04)
1-2-1 مرحلة الاتصال بمختلف المصالح و المديريات المعنية:.....(04)
2-2-1 مرحلة التحقيقاتالميدانية.....(04)
3-2-1 مرحلة الفرز و التحليل.....(06)
3- فوائد البحث: .....(06)
الفصل الأول: الإطار القانوني لكيفية تنظيم و تأطير ومراقبة أسواق الجملة للخضر و الفواكه
1-قراءة ي المراسيم الوزارية..... (08)
1-1 تحديد المخطط التوجيهي الوطني لإقامة أسواق الجملة للخضر و الفواكه.....(08)
2-1 تصنيف أسواق الجملة .....(09)
3-1 شروط ممارسة مهنة وكيل – تاجر الجملة للخضر و الفواكه .....(10)
4-1 النظام الداخلي للمصلحة العامة لأسواق الجملة للخضر و الفواكه.....(12)
5-1 تحديد مواقيت العمل في أسواق الجملة للخصر و الفواكه:..... (15)
2- ملخص لما جاء في دفتر الشروط:..... (16)
1-2 كيفية تسيير الأسواق الثلاثة:..... (17)
1-2 -1 العرض و الإشهار: .....(17)
2-1-2 المزايدة:..... (17)
3-1-2 استلام السوق: .....(17)
2-2- الأمن و النظافة:..... (17)
3-2- الأسعار و كيفيات التحصيل: .....(18)
4-2- حقوق التوقف خارج السوق: .....(19)
3- كيفية مراقبة الأسواق الجملة و الهيئات المسؤولة:.....(20)
4- الصعوبات والعراقيل لعملية المراقبة: .....(21)
الفصل الثاني: الإطار الجغرافي و المؤهلات التي تميز بلديات محل الدراسة
أولا: الإطار الجغرافي .....(25)
1- الموقع الجغرافي و الموقع الإداري:..... (25)
بلدية شلغوم العيد:..... (25)
1-1 الموقع الجغرافي:..... (25)
2-1 الموقع الإداري:..... (25)
بلدية صالح بوالشعور : .....(26)
1-1 الموقع الجغرافي: .....(26)
2-1 الموقع الإداري: .....(26)
بلدية الشقفة: ..... (26)
1-1 الموقع الجغرافي: .....(26)
2-1 الموقع الإداري:.....(28)
2-النشأة التاريخية لمراكز الدراسة:.....(28)
1-2 المدينة شلغوم العيد: .....(28)
2-2 مدينة صالح بوالشعور:.....(29)
3-2 مدينة الشقفة.....(29)
ثانيا: وسط طبيعي غير متجانس و طاقات فلاحيه مختلفة.....(30)
I. : الوسط الطبيعي .....(30)
1 التضاريس.....(30)
بلدية شلغوم العيد: امكانيات محدودة.....(30)

1 1 الجبال: .....(30)
1 2 التلال و الهضاب:.....(32)
1-3 السهول:..... (32)
2 الشبكة الهيدروغرافية: .....(32)
1-2 المياه السطحية : انعكاس مباشر للظروف المناخية .....(32)
1-1-2 واد الرمال : .....(32)
2-1-2 واد ذكري:.....(32)
2-2 المياه الجوفية:.....(32)
3-الدراسة المناخية: نطاق بيومناخي شبه جاف .....
(33)
1-3 التساقط: .....(33)
2-3 الحرارة :.....(34)
1-2-3 الفترة الباردة:.....(34)
2-2-3 الفترة الدافئة:.....(35)
3-3 العلاقة بين التساقط و الحرارة"منحنى قوسن" :.....(35)
1-3-3 الفترة الرطبة: .....(35)
2-3-3 الفترةالجافة:.....(35)
4-3 الرياح:.....(36)
بلدية صالح بوالشعور :إمكانيات عالية .....(37)
1 التضاريس.....(37)

1-1 الجبال: .....(37)
2-1 التلال و المنخفضات .....(37)
3-1 سهول واد الصفصاف:.....(39)
2 الشبكة الهيدروغرافية: كثيفة .....(39)
1-2 المياه السطحية : .....(39)
1-1-2 واد الصفصاف :..... (39)
2-2 المياه الجوفية:.....(39)
3-الدراسة المناخية: نطاق بيومناخي شبه رطب
.....(39)
1-3 التساقط: .....(39)
2-3 الحرارة :.....
(41)
1-2-3 الفترة الباردة:.....(41)
2-2-3 الفترة الدافئة:.....(41)
3-3 العلاقة بين التساقط و الحرارة"منحنى قوسن" :.....(42)
1-3-3 الفترة الرطبة:.....
(42)
2-3-3 الفترة الجافة:.....(42)
4-3 الرياح:.....(43)
بلدية الشقفة : إمكانيات جيدة جدا: .....(44)
1 التضاريس.....(44)

1-1 الجبال: .....(44)
2-1 التلال.....(44)
3-1السهول: .....(44)
2 الشبكة الهيدروغرافية: كثيفة جدا .....(44)
1-2 المياه السطحية : .....(44)

2-1-1 واد النيل :
.....(44)
2-1-2 واد الشقفة.....(46)
2-2 المياه الجوفية:.....(46)
3-الدراسة المناخية: نطاق بيومناخي رطب .....(46)
3-1 التساقط:.....(46)
3-2 الحرارة :.....(47)
3-2-1 الفترة الباردة:.....(47)
3-2-2 الفترة الساخنة:.....(48)
3-3 العلاقة بين التساقط و الحرارة"منحنى قوسن" :.....(48)
3-3-1 الفترة الرطبة:.....(48)
3-3-2 الفترة الجافة:.....(48)
3 4الرياح:
.....(48)
II -توزيع الأراضي المستعملة زراعيا: .....(51)

1- بلدية شلغوم العيد ..... (51)
1-1 توزيع الأراضي المستعملة زراعية: سيطرة الحبوب .....(51)
1-1-1 الحبوب: .....(52)
1-1-2 الأعلاف:..... (52)
1-1-3 الخضر: .....(52)
1-1-4 الأشجار المثمرة: .....(52)
2-1 توزيع مساحة إنتاج و مردود المزروعات:.....(52)
1-2-1 الخضـــر: .....(52)
2-2-1 الأشجار المثمرة: .....(53)
2- بلدية صالح بوالشعور:.....(54)

1-2 توزيع الأراضي المستعملة زراعية: سيطرة الحبوب.....(54)
1-1-2 الحبوب:..... (54)
2-1-2 الخضر: .....(54)
3-1-2 الأعلاف:..... (54)
4-1-2 الأشجار المثمرة: .....(55)
5-1-2 البقول الجافة:.....(55)
2-2 توزيع مساحة إنتاج و مردود المزروعات:.....(55)
1-2-2 الخضـــر: .....(55)
2-2-2 الأشجار المثمرة:.....(56)
1-2-2-2 الحوامض:.....(56)
2-2-2-2 الأشجار المثمرة:.....(56)
3-2-2-2 عنب المائدة :.....(57)
4-2-2-2 البقول الجافة:.....(57)
3- بلدية الشقفة:.....(58)
1-3 توزيع الأراضي المستعملة زراعيا: سيطرة الخضر: .....(58)
1-1-3 الخضر: .....(58)
2-1-3 الأشجار المثمرة:..... (58)
3-1-3 البقول الجافة:..... (58)
4-1-3 الأعلاف: .....(59)
2-3 توزيع مساحة الإنتاج و المردود.....(59)
1-2-3 الخضر:..... (59)

2-2-3 الأشجار المثمرة:.....(60)
1-2-2-3
الحوامض:.....(60)
2-2-2-3 الأشجار المثمرة:.....(60)
3-2-2-3 عنب المائدة :.....(60)
الفصل الثالث: المؤهلات البشرية و الاقتصادية
أولا : الدراسة الديموغرافية .....(63)
1- التوزيع المجالي للسكان:.....(63)
بلدية شلغوم العيد :تفريغ مستمر للمناطق المبعثرة: .....(63)
1-1 التوزيع المجالي سنة 1987..... (63)
2-1 التوزيع المجالي لسنة 1998:.....
(64)
3-1 التوزيع المجالي لسنة 2008:.....(64)
بلدية صالح بوالشعور من التعثر إلى التجمع: .....(64)
1-1 التوزيع المجالي سنة 1987.....(64)
2-1 التوزيع المجالي لسنة 1998:.....(65)
3-1 التوزيع المجالي لسنة2008:.....(65)
الشقفة: من التبعثر إلى التمركز: .....(65)
1-1 التوزيع المجالي سنة 1987.....(65)
2-1 التوزيع المجالي لسنة
1998:.....(66)
3-1 التوزيع المجالي لسنة2008:.....(66)
2- التطور السكاني:.....(68)
مركز شلغوم العيد :.....(68)
1-2 مرحلة 1954 - 1966:.....(68)
2-2 مرحلة 1966 - 1977:.....(68)
3-2 مرحلة 1977 – 1987:.....(69)
4-2 مرحلة 1987 –1998:.....(69)
5-2 مرحلة 1998 2008:.....(69)
مركز صالح بوالشعور .....
(70)
1-2 مرحلة 1954 - 1966:.....(70)
2-2 مرحلة 1966 - 1977:.....(70)
3-2 مرحلة 1977 –1987:.....(70)
4-2 مرحلة 1987 1998:.....(71)
5-2 مرحلة 1998 2008:.....(71)
مركز الشقفة: .....(72)
1-2 مرحلة 1977 – 1987:.....(72)
2-2 مرحلة 1987 – 1998:.....
(72)
3-2 مرحلة 1998 2008:.....(72)
ثانيا : التركيب الاقتصادي للسكان.....(76)
1- القوة النشطة: في زيادة:..... (77)
2- السكان المشتغلونفعلا:.....(77)
3- البطالة: .....(78)
4- مؤشر الإعالة:.....(78)
5- المؤهلات الاقتصادية: .....(79)
1-5 توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية :.....(80)

1-1-5 قطاع الفلاحة :.....(80)
2-1-5 قطاع الصناعة:.....(80)
3-1-5 قطاع البناء و الأشغال العمومية:..... (81)
4-1-5 قطاع الخدمات العمومية:..... (81)

الفصل الرابع: البنية التجارية

أولا الطرق عامل مهيكل للمجال .....(86)
*المدن الصغرى ذات مؤشر وصول عالي أو جيد جدا: .....(88)
*المدن الصغرى ذات مؤشر وصول جيد:..... (88)
*المدن الصغرى ذات مؤشر وصول متوسط:..... (89)
*المدن الصغرى ذات مؤشر وصول ضعيف:.....(89)
*لمدن الصغرى ذات مؤشر وصول ضعيف جدا: .....(89)
1- دراسة الطرق:..... (89)
1-1 الطرق الوطنية:..... (89)
1-1-1 شلغوم العيد : .....(90)
2-1-1 صالح بوالشعور: .....(90)
3-1-1 الشقفة : .....(90)
2-1 الطرق الولائية: .....(90)
1-2-1 شلغوم العيد :..... (90)
2-2-1 صالح بوالشعور: .....(90)
3-2-1 الشقفة :..... (90)
3-1 الطرق البلدية:..... (91)
1-3-1 شلغوم العيد :..... (91)
2-3-1 صالح بوالشعور:..... (91)
3-3-1 الشقفة :..... (91)
ثانيا :مفاهيم و قياسات التجارة و تصنيف الوظائف التجارية..... (92)
* مفاهيم و قياسات التجارة..... (92)
1 تعريف التجارة:..... (92)
1-1 التعريف حسب مفهوم التهيئة و التعمير.....(92)
2-1 التعريف حسب الجغرافية التجارية.....(92)
2- تعريف التاجر: .....(92)
3- تعريف المحل التجاري .....(93)
1-3 الأشكال العصرية للمحلات التجارية.....(93)
1-1-3 السوق الكبير: ....(93)
2-1-3 السوق الضخم: ....(93)
3-1-3 السوق: ..... (93)
4-1-3 المتجر: ..... (93)
2-3 الأشكال التقليدية للمحلات التجارية.....(94)
1-2-3 النصبة : ....(94)
2-2-3 حانوت صغير: ....(94)
3-2-3 الكشك: ....(94)
4-2-3 دكان: .....(94)
3-3 عناصر المحل التجاري.....(94)
1-3-3 العناصر الظاهرة: .....(94)
2-3-3 العناصر الخفية: .....(94)
4- الأدوات و الهيئات المشرفة و المنظمة للأعمال التجارية:..... (95)
1-4 السجل التجاري:..... (95)
2-4 الهيئات المشرفة على التجارة: .....(95)

* تصنيف الوظائف التجارية.....(95)
1- تصنيف سبورك.....(96)
2- تصنيف حسب نوعية التردد.....(96)
1-2 ذات اقتناء يومي .....(96)
2-2 ذات اقتناء موسمي .....(96)
3-2 ذات اقتناء نادر.....(96)
3- التصنيف الجغرافي.....(97)
1-3 وظائف تجارية تظهر بغض النظر عن تمركز السكان: .....(97)
2-3 وظائف مرتبطة بعدد السكان: .....(97)
4- التصنيف حسب الفروع التجارية .....(97)
5- تصنيف مدونة النشاط الاقتصادي N E A:.....(97)
6- التصنيف حسب التجارة مفرد/ تجارة الجملة.....(98)
7- تصنيف تجارة غذائية / تجارة غير غذائية.....(98)
8- تصنيف حسب نوع المنتوج المباع .....(98)
ثالثا: دراسة البنية التجارية للمراكز العمرانية.....(99)
I- التجارة الثابتة:.....(99)
1 توزيع المحلات التجارية للتجزئة على المراكز: .....(99)
2 البنية التجارية للمراكز:.....(100)
1-2 الوظائف التجارية الغذائية: .....(101)
1-2-2 الوظائف التجارية الغير غذائية:.....(102)
3 -الجذب التجاري:.....(102)
1-3 مركز شلغوم العيد:.....(103)
2-3 مركز صالح بوالشعور:.....(103)
3-3 مركز الشقفة:.....(103)
4- توزيع السكان حسب المجموعات التجارية:.....(104)
1-4 مركز شلغوم العيد: .....(104)
2-4 مركز صالح بوالشعور:.....
(105)
3-4 مركز الشقفة:.....(105)
II: التجارةالمتنقلة.....(106)
اولا:الأسواق الأسبوعية للسلع:.....(106)
1- أهمية السوق:.....(106)
1-1 مبلغ الكراء :.....(106)
1-1-1 سوق شلغوم العيد: .....(107)
2-1-1 سوق الشقفة: .....(107)
3-1-1 سوق صالح بوالشعور: .....(107)
2 مجال النفوذ: .....(112)
1-2 الأصل الجغرافي لتجار الأسواق الأسبوعية للسلع: .....(112)
1-1-2 سوق مدينة شلغوم العيد: .....(112)
2-1-2 سوق مدينة صالح بوالشعور: .....(112)
3-1-1 سوق مدينة الشقفة: .....(114)
2-2 نوع التجارة الممارسة بالسوق : .....(114)
1-2-2 تجارة الخضر و الفواكه : .....(114)
2-2-2 تجارة الملابس و المفروشات:.....(115)
3-2-2 تجارة اللحوم و الدجاج و السمك: .....(115)
4-2-2 تجارة الأواني المنزلية و الكهرومنزلية:.....(115)
5-2-2 تجارة المواد الغذائية: .....(115)

6-2-2 تجارة الأحذية و الجلود:
(115).....
7-2-2 تجارة متنوعة: .....(115)
3-2 السوق المنافس: .....(118)
1-3-2 سوق شلغوم العيد .....(118)
2-3-2 سوق صالح بوالشعور: .....(118)
3-3-2 سوق الشقة:.....(119)
3-2 وسيلة النقل: .....(119)
4-2 الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية للسلع: .....(121)
4-2 1 سوق شلغوم العيد: .....(121)
2-4-2 سوق صالح بوالشعور: .....(121)
3-3-4 سوق الشقفة:.....(122)
ثانيا السوق الأسبوعي للمواشي لمدينة شلغوم العيد : إشعاع إقليمي .....(124)
1 الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعي للمواشي لمدينة شلغوم العيد: .....(124)
2 نوع التجارة الممارسة بالسوق الأسبوعية للمواشي: .....(124)
3 الأصل الجغرافي لزبائن السوق الأسبوعي للمواشي: .....(127)
4 السوق المنافس:.....(128)
5 وسائل النقل.....(128)
الفصل الخامس: أسواق الجملة للخضر و الفواكه و مدى تأثيرها على المجال
1 تقديم الأسواق: .....(132)
1-1سوق شلغوم العيد: .....(132)
1-1-1 مراحل التوسعة والتهيئة للسوق: .....(132)
1- 2 سوق صالح بوالشعور: .....(136)
3-1 سوق جيمار: .....(137)
2 مبالغ كراء السوق:في تزايد مستمر .....(137)
1-2 سوق شلغوم العيد .....(138)
2-2 سوق صالح بوالعشور.....(138)
3-2 سوق جيمار.....(138)
3 عوائد السوق: .....(139)
4- الوزن الجغرافي للسوق: .....(141)
4-1 مجال النفوذ: .....(141)
سوق شلغوم العيد: .....(141)
1-1-4 الأصل الجغرافي للتجار: .....(141)
2-1-4 توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى: .....(141)
3-1-4 توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها.....(144)
4-1-4 أحسن سوق: .....(144)
5-1-4 توزيع التجار حسب الحضور إلى السوق: .....(145)
سوق صالح بوالشعور: .....(147)
1-1-4 الأصل الجغرافي للتجار: .....(147)
2-1-4 توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى: .....(147)
3-1-4 توزيع التجار حسب الأسواق المتردد إليها: .....(148)
4-1-4 أحسن سوق: .....(149)
5-1-4 توزيع التجار حسب الحضور إلى السوق: .....(150)
سوق جيمار: .....(151)
1-1-4 الأصل الجغرافي للتجار: .....(151)
2-1-4 توزيع التجار حسب الانتقال إلى أسواق أخرى: .....(151)
3-1-4 أحسن سوق: .....(152)
4-1-4 توزيع التجار حسب الحضور في السوق: .....(152)

5- الزبائن : .....(154)
5-1 سوق شلغوم العيد: .....(154)
5-2 سوق صالح بوالشعور: .....(154)
5-3 سوق جيمار: .....(156)

6- السلعة: .....(157)
سوق شلغوم العيد: .....(157)
6-1 مناطق التموين بالسلعة: .....(157)
6-2 نوع المنتجات المعروضة: .....(157)
6-3 أنماط البيع : .....(159)
6-4 كيفية اقتناء السلعة: .....(160)
سوق صالح بوالشعور: .....(161)
6-1 مناطق التموين بالسلعة: .....(161)
6-2 نوع المنتجات المعروضة: .....(162)
6-3 أنماط البيع : .....(163)
6-4 كيفية اقتناء السلعة: .....(163)
سوق جيمار.....(165)
6-1 مناطق التموين بالسلعة: .....(165)
6-2 نوع المنتجات المعروضة: .....(165)
6-3 أنماط البيع : .....(167)
6-4 كيفية اقتناء السلعة: .....(167)
7- الوزن الاقتصادي للسوق: .....(170)
7-1 سوق شلغوم العيد: .....(170)
7-1-1 نوع وسيلة النقل: .....(170)
7-1-2 ملكية وسائل النقل: .....(171)
7-1-3 أصحاب المحلات التجارية : .....(171)

7-1-4 المساحة المخصصة للبيع و المبيعات اليومية:.....(172)
7-2 سوق صالح بوالشعور.....(174)
7-2-1 نوع وسيلة النقل: .....(174)
7-2-2 ملكية وسائل النقل: .....(174)
7-2-3 أصحاب المحلات التجارية : .....(175)

7-2-4 المساحة المخصصة للبيع و المبيعات اليومية:.....(175)
7-3 سوق الشقفة .....(177)
7-3-1 نوع وسيلة النقل: .....(177)
7-3-2 ملكية وسائل النقل: .....(177)
7-3-3 أصحاب المحلات التجارية : .....(178)

7-3-4 المساحة المخصصة للبيع و المبيعات اليومية :.....(178)
8 تقدير كميات الإنتاج داخل السوق:.....(180)
8-1 سوق شلغوم العيد: .....(180)
8-2 سوق صالح بوالشعور:.....(182)
8-3 سوق جيمار :.....(184)
الخاتمة العامة......(188)

ملخص:

يعتبر النشاط التجاري احد الوظائف القاعدية التي تقدمها المدن والمراكز العمرانية لسكانها وسكان المناطق الأخرى، وتعتبر من الأسباب الرئيسية لجذب السكان إليها.

يحظى السوق بمكانة هامة داخل المجتمعات خاصة الريفية منها، فهو يعتبر عاملا مهما في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، ومن بين العناصر الأساسية التي تساهم في نشاط وحركية المراكز الصغيرة ودورها الفعال في هيكلة المجال، غير انه في الآونة الأخيرة فقد إشعاعه خاصة سوق شلغوم العيد، نظرا لوجود أسواق أكثر تخصص و القريبة منه كسوقي تاجنانت و العلمة.

تقاس أهمية الأسواق من خلال ثلاثة نقاط:

-مبلغ الكراء.

-تنوع المواد والمنتجات المعروضة للبيع واختلافها.

-مجال النفوذ.

أسواق الجملة للخضر والفواكه هي أسواق حديثة النشأة، أتت هذه الأسواق كحتمية نظرا لتحولات التي آلت إليها البلاد، والتي عرف بعضها تطورا كبيرا حيث خرجت من نطاقها المحلي لتتعداه إلى الجهوي وفي بعض الأحيان المستوى الوطني الشيء الذي ساعد في هذا هو موقعها المميز كسوق شلغوم العيد ووفرة الإنتاج كسوقي صالح بوالشعور وجيمار.

الكلمات الأساسية:

النشاط التجاري، السوق، حركية المراكز الصغيرة، هيكلة المجال، مبلغ الكراء، مجال النفوذ، أسواق الجملة الخضر و الفواكه.

Summary :

The business is a core functions provided by cities and urban centers for their people and people of other regions and is one of the main reasons to attract people.

Market to an important place in communities, particularly rural populations, it is considered an important factor in the economic, social and one of the essential elements that contribute to the dynamic mobility of smaller centers, and important role in the structuring of space. But he recently lost his influence especially the market Chalghoum El Aid, because of the presence of more specialized markets like Tadejnanet El Eulma who was near him.

The importance of the souks is measured through three points:

- The amount of rent.
- The diversity of products offered for sale.
- The area of influence.

Wholesale markets of vegetables and fruits are created recently. These markets are the direct result of changes that the country has known, these markets have experienced some development, they have exceeded the local level for other regional and sometimes national. The thing that has helped in all this is their ideal locations as the market Chalghoum El Aid and also the abundance of agricultural production for the other two markets in this case and Salah Bouchaour Djimar.

Keywords:

The business, Market, mobility of smaller centers, the structuring of space, The amount of rent, The area of influence, Wholesale markets of vegetables and fruits.

Résumé :

L'activité commerciale est l'une des fonctions de base fournis par les villes et les centres urbains pour leurs populations et la population des autres régions et elle est l'une des principales raisons pour attirer les gens.

le Marché à une place importante au sein des communautés, en particulier les populations rurales, il est considéré comme un facteur important dans la vie économique, sociale et l'un des éléments essentiels qui contribuent à la dynamique et la mobilité des petits centres, et leurs rôle important dans la structuration de l'espace. Mais il a récemment perdu son influence surtout le marché de Chalghoum El Aïd, en raison de la présence de marchés plus spécialisés comme Tadejnanet, El Eulma qui sont a proximité de lui.

L'importance des Souks est mesurée à travers trois points:

- Le montant du loyer.
- La diversité des produits proposés à la vente.
- l'aire d'influence.

Les marchés de gros des légumes et des fruits sont créés récemment. Ces marchés sont la conséquence directe des changements que le pays a connus, ils ont connus un certain développement, où ils ont dépassé le niveau local pour atteindre un autre régional et parfois national. La chose qui a aidé dans tout cela c'est leurs emplacements idéals comme le marché de Chalghoum El Aïd et aussi l'abondance de la production agricole pour les deux autres marchés en l'occurrence Salah Bouchaour et Djimar.

Les mots clés :

L'activité commerciale, le marché, la mobilité des petits centres, la structuration de l'espace, le montant du loyer, l'aire d'influence, les marchés de gros des légumes et des fruits.